ثورة الشباب والجمهورية الثانية

ثورة ٢٥ يناير

المبشرات - الأحداث - النتائج



د. مصطفى النشار

مقدمة

فى فلسفة الثورة المصرية

«الثورة» ظاهرة من ظواهر الحياة الإنسانية منذ أن أسس الإنسان أول مدنية فى تاريخه السياسى . ولما كان الإنسان المصرى هو بانى أول مدنية فى تاريخ الحضارات الإنسانية، فقد كان هو أيضًا صاحب أول ثورة فى التاريخ السياسى بالضبط كما كان هو مؤسس أول دولة كبرى فى التاريخ - دولة مينا موحد القطرين، وواضع أول قانون فى التاريخ - قانون حورمحب، كان هو أيضًا صاحب أول ثورة كبرى فى التاريخ؛ تلك الثورة التى عاشتها مصر فيما بين الدولة القديمة والدولة الوسطى فى حوالى ألفين قبل الميلاد . ولقد كان فيلسوف هذه الثورة هو المفكر المصرى القديم أيبوور الذى عبر عن هذه الثورة خير تعبير فى برديته الشهيرة التى أطلق عليها المؤرخون «تحذيرات أيبوور»(*) حيث وصف لنا أحوال مصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى عصر هذه الثورة وعدد أسبابها فى حضرة الملك نفسه . وياللعجب فبعد أن استمع الملك إلى تشريح ووصف الحياة ومظاهر الفوضى التى تعم البلاد وقضت على كل مظاهر الحياة الأخلاقية السوية والاقتصادية العفية، وخرج الجميع على القانون منتهكين حرمة دور القضاء، بل وحرمة القصور الملكية ، بعد أن استمع إلى كل هذا الوصف لأحوال البلاد المتردية واقتصادها المنهار وشعبها الجائع وانقلاب الأحوال فيها رأسًا على عقب ، طلب العذر من أيبوور نظرًا لأنه كان مشغولاً

(*) يمكنك الرجوع هنا إلى كتابنا : الخطاب السياسى فى مصر القديمة أو كتابنا : الفكر الفلسفى فى مصر القديمة . صدر الأول عن دار قباء عام 1998م والثانى عن الدار المصرية السعودية بالقاهرة عام 2005م .

بتأمين أطراف البلاد ومحاربة من حاولوا غزوها فى تلك الأثناء. لكن أيبوور رغم قبوله العذر الملكى يلوم الملك ويزداد لومًا له لأن تأمين الخارج والحدود لا يعنى إهمال الداخل وترك أحوال الناس تتدهور إلى هذا الحد غير المسبوق أخلاقيًا واجتماعيًا واقتصاديًا .

ولقد حفل التاريخ المصرى بعد ذلك بعشرات الثورات والفتن للدرجة التى جعلت مصر فى العصر الإسلامى تسمى بلاد الفتن لكثرة ما كان يحدث فيها من تمرد على الحكام وعدم استقرار للأوضاع . وظل هذا هو حال المصريين فى كل العصور حتى العصر الحديث فلم يجعل المصريون أى غاز أو مستعمر يهنأ فى بلادنا أبدًا. بل كانوا دائمًا يقاومون حتى فى عصور المهادنة التى كان ظاهرها الخضوع والخنوع وكان باطنها دائمًا يعتمل بكل صنوف المقاومة السلبية والظاهرة.

وظل هذا هو الحال إلى أن جاء العصر الحديث بكل ما فيه من تقدم ووقعت مصر فى أسر الاحتلال الفرنسى ثم الاحتلال البريطانى وكانت آنئذ فى الأصل تحت الاحتلال العثمانى الذى نجح محمد على فى لحظة تاريخية فارقة فى أن يتخلص منه ويؤسس دولة مصرية عصرية كادت تقضى على الإمبراطورية العثمانية نفسها ووصلت الدولة المصرية بجيوشها إلى حدود أوربا. وهنا بدأ خطر محمد على والدولة المصرية الحديثة. وبدأ حالها يتدهور بفعل الضغوط الخارجية وعددًا من العوامل الداخلية إلى أن قامت الثورات المصرية الحديثة عليها وعلى الاستعمار الانجليزى معًا، وكانت ثورة 1919م علامة فارقة أيضًا فى تاريخ مصر الحديثة وحقق من خلالها الشعب مكتسبات عديدة ظلت بين تنام وخبو حتى نجح المصريون أخيرًا بقيادة الجيش المصرى بالقيام بثورتهم الكبرى فى عام 1952م ، تلك الثورة التى قضت على عصر دولة محمد على وأولاده والملكية فى مصر وخلصت البلاد كذلك من الاستعمار الإنجليزى وحكم المصريون

مصر بعد احتلال عانت منه مصر طويلاً ، لقد كان محمد نجيب ومن بعده جمال عبد الناصر هما أول من حكم مصر من أبنائها الحقيقيين ربما منذ عصر الدولة المصرية القديمة .

ولعل دوام عصور الاحتلال هذه هى ما جعلت الشعب المصرى شعبًا يعيش الثورة طوال تاريخه عكس كل ما هو شائع عنه . فالشائع أن المصريين شعب خاضع تعود على الخضوع وعانى الاحتلال وتعايش معه لكن الحقيقة أن المصريين لم يتوقفوا يومًا عن مقاومة المحتلين منذ الاحتلال الفارسى فى القرن الخامس قبل الميلاد ومن بعده الاحتلال اليونانى ثم الرومانى وحتى عهد الاحتلال العثمانى ودولة المماليك وعصر محمد على وأسرته . إنها عانت حتى من الاحتلال المزدوج فقد كانت محتلة من الفرنسيين والإنجليز فى الوقت الذى كان حكامها أيضًا من المماليك والعثمانيين وآل محمد على .

ومع كل ذلك وفضلاً عنه فقد كانت مصر حتى بحكامها الأجانب وفى ظل محاولة المصريين التخلص منهم ، تواجه الغزوات الخارجية للعالمين العربى والإسلامى بكل قوة وبسالة، وليس مواجهة التتار بقيادة قطز وهزيمتهم شر هزيمة، وليس مواجهة الصليبيين بقيادة صلاح الدين الأيوبى فى بيت المقدس وهزيمتهم شر هزيمة إلا مجرد أمثلة على أن المصريين هم – رغم كل الظروف – هم حماة الأرض والعرض .

وقد واجه المصريون حتى بعد نيلهم الاستقلال الكامل فى العصر الحاضر المؤامرات تلو المؤامرات وزرعت فى قلب الوطن العربى دولة إسرائيل لتصبح الصداع المستمر فى عقل الأمة . وكان لابد من مقاومتها وكم شن المصريون والعرب من حروب فى مواجهتها إلى أن كانت حرب 6 أكتوبر التى نجحت فيها مصر بمعاونة من جيرانها وأشقائها العرب من القضاء على أسطورة الجيش الذى لا يقهر جيش إسرائيل وهزيمته هزيمة رادعة فى عام 1973م بعد ست أعوام فقط من نكسة 1967م .

إن المصريين لمن لا يعرف حقيقة الشخصية المصرية قوم جبارون قادرون بقدر ما هم متسامحون وطيبون ، إنهم الشعب المبدع المحب للبناء والتعمير والتقدم والرخاء وإن كان أفراده يستطيعون فى ذات الوقت أن يعيشوا على الكفاف. إنهم قوم الكرم رغم معاناة العوز والفقر ، قوم يطلبون الكرامة حينما تشتد المحن والكروب . إن المصريين صبورون نعم على حكامهم والمستبدين بهم وحتى مع محتليهم ومستعمريهم لكنهم حينما يهبون ثأرًا لكرامتهم لا يتوقفون حتى تتحقق الأهداف وبأى وسائل مهما كانت ضئيلة أو لا تكافئ ما فى يد الأعداء والمستبدين .

لقد راهن حسنى مبارك أخر رؤساء مصر على خنوع المصريين وخضوعهم له ولحاشيته فتجبر عليهم ونسى أنهم شعب كريم يصبر لكنه يثأر لكرامته، وهكذا حدث بعد ثلاثين عامًا بدأها مبارك رئيسًا ودودًا شارك فى الحرب والسلام وأجاد البناء ثم تحول إلى مستبد ظالم يريد أن يورث الحكم ويملك وبطانته وحاشيته والمستفيدين من حكمه كل شىء على أرض مصر. فكان لابد من الثورة ، وكان لابد للمصريين أن يخرجوا عليه خروجًا لم يشهده تاريخهم من قبل اللهم إلا فى ذلك العصر الذى أشرت إليه وأرخت له برديات أيبوور .

لقد ثأر المصريون لكرامتهم التى داس عليها أبناء وحاشية مبارك ، وها هم يحاولون الخروج ببلدهم من عنق الزجاجة، تلك المسماة «الفترة الانتقالية»، ورغم كل ما يعانيه المجتمع المصرى الآن من فوضى واضطراب إلا أنهم يعيشون مستمتعين بممارسة حرياتهم التى كانت مفقودة من حرية القول إلى حرية التظاهر والاعتصام إلى حرية الحركة فى بلدهم بلا حدود، إنهم يشعرون بعد فترة طويلة من القهر والذل أن بلدهم عادت إليهم وعادوا هم مواطنين مصريين بحق، إن مصر عادت إلى أبنائها الحقيقيين بفضل ثورة 25 يناير المباركة، وعاد المصريون بالتالى إلى بلدهم مصر محبين ، متجاوزين عن الصغائر ، قادرين على صنع الحياة الأفضل حاضرًا ومستقبلاً .

إن فترة من الاضطراب والقلاقل لابد أن تعقب أى ثورة جامحة هادرة مثل الثورة المصرية، ولكن عبقرية الإنسان المصرى هى ما سيقصر من طول هذه الفترة؛ فإعادة بناء الدولة المصرية فيما نسميه «الجمهورية الثانية» ينبغى أن يبدأ فورًا ودون انتظار. ونقطة البداية الحقيقية العلمية لبناء أى دولة إنما هى وضع دستور دائم لها يتفق عليه كل أطياف وطبقات المجتمع . فالدستور وما يستتبعه ويترتب عليه من قوانين تنظم أوجه الحياة على أرض الوطن فى كل قطاعاته الخدمية والإنتاجية له الأولوية القصوى. وإن كنا قد تخبطنا وأسأنا التقدير بذلك الاستفتاء الذى أجرى على عجل وفضل فيه الناخبون البدء بانتخابات المجالس النيابية على البدء بالدستور، فهذا التخبط وسوء التقدير ينبغى أن يعاد تصحيحه سواء قبل إجراء هذه الانتخابات للمجالس التشريعية أو بعدها. المهم أن نكون مدركين حق الإدراك أن الدولة العصرية الجديدة التى نريد أن نبنيها أساسها دستور دائم يعبر عن كل طموحات الشعب وأماله فى حياة ديمقراطية سليمة واقتصاد قوى مستقر وحياة دينية وأخلاقية تعبر عن هوية المصريين التى ديدنها الاعتدال وغايتها أن الدين لله والوطن للجميع، وأن الكل فى واحد وأن تحقيق السعادة للجميع فى ظل حياة يسودها العدالة والمساواة والتمتع بالحريات الضرورية .

إن أميز ما ميز الثورة المصرية فى 25 يناير هو أن طليعتها كان الشباب المحب لبلده المتطلع إلى أن يخلص شعبه من القهر والاستبداد ويحقق له حياة حرة كريمة يتمتع فى ظلها الجميع بنفس الحقوق فى الحياة والحرية والكرامة الإنسانية ويتمتع بمظلة العدالة الاجتماعية والاقتصادية فى آن معًا. إن الشباب المصرى الواعى الذى كان طليعة هذه الثورة هو أمل مصر فى حاضرها ومستقبلها . ومن ثم فإن على كل من يتطلعون أو يتهافتون على حكم مصر وقيادتها فى المرحلة القادمة أن يدركوا أنهم قد اقتنصوا مكاسب لم يكونوا هم

صانعيها بل صنعها هذا الشباب الواعى العظيم الذى يستحق منهم ومنا كل التبجيل والاحترام . ومن ثم فلنحنى له رؤوسنا حبًا واحترامًا، ولنعطيه فرصة القيادة عن طواعية وحب بدلاً من أن نقفز أمامه مرة أخرى فنعوق حركته ونطوق آماله وحبس طموحاته ونعيد تجميده . إن أخطر ما يواجه الثورة المصرية الحالية هو أن قادتها سلموا قيادها لجيل ليس هو صانعها عن طيب خاطر. وكم يكون جميلاً أن يدرك هذا الجيل الذى سطى على الثورة وسيسطوا قريبًا على السلطة فى مصر أن أصحاب الحق الحقيقيين فى قيادة هذه المرحلة وسيادتها هم هذا الشباب وعلى ذلك فليجعلوه على الأقل مشاركًا فى السلطة وفى كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية حتى حينما تنقضى الفترة الإنتقالية الثانية التى يسودها هؤلاء الشيوخ يكون الشباب قد اكتسب إلى جانب مهارات التخطيط للثورة والقيام بها ، مهارات قيادة الشعب والدولة فى فترة نحن أحوج ما نكون فيها لكى نصنع الحياة الأفضل على أرض مصر ، إلى حماسة الشباب وروح المغامرة التى يتمتع بها هؤلاء الشباب بالإضافة إلى قدراتهم الرائعة على التعامل مع مستجدات العصر بآليات العصر. إنهم أيها السادة الشيوخ والخبراء الذين يتنافسون الآن على حجز مقاعد السلطة فى مصر، إنهم هم الأقدر على البناء الإيجابى لدولة عصرية كما كانوا هم الأقدر على صنع الثورة وقيادتها. ولا تنسوا أبدًا أن الدول تبنيها سواعد وعقول الشباب وليس فقط خبرة الكبار. عاشت مصر وعاش شبابها الحر وعاشت ثورتنا المصرية المجيدة التى كانت أروع ثورات التاريخ ، ولذا فهى بلا شك ستقودنا حتمًا إلى أعظم منجزات التاريخ. وإنى لأرى تلك المنجزات وذلك الإبداع والإصرار على تحقيق التقدم فى عيون الشباب. ولعل الأيام والسنين القادمة ستكون الشاهد على كل ذلك بمشيئة الله.

القسم الأول

مقالات وحوارات تبشر بالثورة وتمهد لها

(1)
نحو إصلاح سياسى حقيقى

فى حياة الشعوب لحظات حاسمة وأعوام فارقة وأعتقد أننا فى مصر أمام لحظة فارقة حيث تتبدل الأحوال من حولنا وتكثر الصراعات والإنقسامات بين دول تذوى ودول مهددة بالانقسام إلى عدة دول ودول أخرى تستقوى وتحاول النهوض. وفى كل الأحوال تشهد كل الدول المجاورة عربية كانت أو إسلامية غير عربية تغيرات وتحولات تنذر - سواءً بفعل ما بها من تغيرات داخلية أو بفعل قوى خارجية - بالخطر على أمنها وأمننا القومى فى آن معًا .

والحقيقة التى ينبغى أن يدركها الجميع أن التأثيرات الخارجية رغم خطورتها وقوة الدفع التى تتلاحق لكل تفعل فعلها فى تهديد مصرنا الغالية لا يمكن لها أن تنال من وحدة شعبنا ولا من عناصر قوته إذا كان الداخل قويًا ومتماسكًا ومدركًا لهذه الأهداف الخارجية التى تريد لنا التمزق وتوقف عجلة التنمية والتقدم رغم بطئها الشديد!

وعلى ذلك فإن الحقيقة التى علينا أن نعمل عليها بقوة ليل نهار ودون توقف هى تقوية الجبهة الداخلية المصرية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا بل ودينيًا وأخلاقيًا. فقوة الداخل المصرى هى الحصن الحصين الذى يمنع أى تدخل خارجى أو يقف حائلاً دون أن يؤثر فينا أى أمور عارضة سواء أكانت أحداثًا إرهابية أو مؤامرات تحاك بليل للنيل من وحدة الشعب المصرى بكل طوائفه .

وتقوية الجبهة الداخلية لا يكون بالشعارات ولا بالمؤتمرات والندوات بل يكون عبر إجراءات فورية تعالج أى خلل داخلى، ولا أقصد بهذه الإجراءات

إجراءات أمنية أو ما شابه وإنما أقصد الإجراءات التى تقرأ جيدًا واقع الشارع المصرى وتلبى مطالبه الملحة فى التغيير الذى يحسن من ظروفه المعيشية اقتصاديًا وسياسيًا ويجعله أكثر قدرة على الإنجاز وأكثر ثقة فى نفسه وفى وطنه وفى قياداته . وقد أحسنت بعض الأصوات المعتدلة بجريدتنا الغراء الأهرام صنعًا مثل الأستاذ فاروق جويدة والدكتور عبد المنعم سعيد حينما أكد الأول على أنه حان وقت التغيير وطالب الثانى بموجة جديدة للإصلاح السياسى . ولعل هذا ما دفعنى للمشاركة فى التأكيد على أهمية هذا النداء المطالب بالتغيير والمنادى بالإصلاح السياسى من داخل الحزب الوطنى ذاته وعبر أغلبيته البرلمانية وقوته فى الشارع المصرى، فالبرهان الحقيقى على هذه القوة هو أن يقوم الحزب بما يجب عليه - من وجهة نظر الشعب - القيام به .

ومن الضرورى بالطبع أن نميز بين المطالب الآنية لتحسين حياة المصريين مثل السيطرة على الغلاء وحل مشكلات البطالة والنظافة.. إلخ وبين المطالب الجوهرية المتمثلة فى المقام الأول فى الإصلاح السياسى الذى يواكبه حتمًا إصلاحًا إقتصاديًا وإجتماعيًا . ولا شك أن رأس هذه الإصلاحات هو النظر فى إصلاح الدستور المصرى الذى أجرى عليه عدة تعديلات جعلته مصابًا بالعوار والتناقض مما يجعله يتسبب في كثير من المشكلات السياسية والاقتصادية؛ فمن الضرورى أن ينص الدستور على أن مصر دولة مدنية وإن كان أهم مصادر التشريع فيها هو الشريعة الإسلامية. ومن الضرورى أن ينص على أن مصر دولة ليبرالية فى نظاميها السياسى والاقتصادى مجاراة للواقع الموجود والذى ننشده فى آن معًا. كما أنه من الضرورى فى اعتقادى أن ينص كذلك صراحة على مبدأ تداول السلطة بمدد محددة سواء فى ظل نظام رئاسى كما فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى ظل نظام برلمانى كما فى بريطانيا ومعظم الدول الأوربية كما أن من المبادئ السياسية الهامة والتى أقرتها الدساتير المتقدمة فى العالم مبدأ

الفصل بين السلطات الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية وتحريم أن يجمع الفرد بين عضوية سلطتين معًا ؛ فليس من المعقول أن يكون المسئول التنفيذى هو من يشرع لنفسه أو يراقبها !!

ولا شك أن من الضرورى فى ظل الإصلاح السياسى المنشود النص على أن «السلطة التشريعية هى السيد الحق للدولة» باعتبارها ممثلة لكل فئات وطوائف الشعب تمثيلاً حقيقيًا وبالانتخاب الحر المباشر بعيدًا عن نسبة الخمسين فى المائة عمال وفلاحين المعمول بها الآن والتى تجاوزها الزمن وبات من الضرورى حذفها إذ من غير المعقول أن يمثل أحد كبار موظفى الدولة أو أحد كبار قادة القوات المسلحة أو الشرطة العمال أو الفلاحين لمجرد أنه يمتلك قطعة أرض أو خلافه حسب القانون الحالى، ومن المعروف أنه يمكن أن يمثلهم أيًا من كان داخل المجلس فكل الشعب المصرى فى الأساس من أبناء العمال والفلاحين. إن الإصلاح السياسى المنشود ينبغى أن يبدأ بمناقشة هذه التعديلات التى يمكن أن تسفر عن وضع دستور جديد للبلاد يلبى مطالب الشعب وينقل بلدنا العظيم نقلة نوعية تواكب كل التطورات الحديثة فى الديمقراطيات المعاصرة .

ولا ينبغى أن يصادر أى إنسان مهما كانت درجته الوظيفية أو مكانته الثقافية على حق كل أبناء الشعب المصرى فى ممارسة حقهم الديمقراطى فى المشاركة السياسية بحجة أن الكثيرين منهم لم ينضجوا بعد أو ليسوا مؤهلين للممارسة الديمقراطية؛ فالإنسان المصرى البسيط الذى نتصور أنه لا يحسن الاختيار أو غير قادر على الممارسة السليمة لحقه الانتخابى هو ذاته الإنسان الأكثر مشاركة فى أى انتخابات أو استفتاءات مهما شابها العوار والفساد، وهو نفسه الذى بنى أول دولة مدنية فى تاريخ الإنسانية فى مصر القديمة وهو من حافظ على استقرارها وصنع تقدمها وإنجازاتها المعجزة التى لا تزال شواهدها قائمة حتى الآن تتحدى كل ما حققته البشرية من تقدم علمى مذهل فى العصر الحاضر.

إن فتح الطريق أمام المصريين للمشاركة السياسية الحقيقية سواء فى حرية إنشاء الأحزاب أو فى الترشح لأى منصب سياسى أو حزبى هو أكبر ضمان فى اعتقادى لاستقرار مصر وصمام أمن الوطن. فالوطن الذى يشارك كل أبنائه فى صنع إنجازاته على كل الأصعدة وبالذات على الصعيد السياسى بالمشاركة الحقيقية فى صنع القرار وفى اختيار القيادات هو الوطن القادر على استيعاب أبنائه وصهرهم حبًا فيه وانتماءً إليه وهو الوطن الذى يجعلهم فخورين بهذا الانتماء وتلك المواطنة وهو الوطن الذى يضمن بحق الحرص الشديد من هؤلاء الأبناء على حماية أرضه وصنع تقدمه بكل جدية وإخلاص .

إن الانتماء والمواطنة ليست كلمات تقال أو صيغة يحفظها الناس بقدر ما هى عملية تفاعل ومشاركة بين أبناء الشعب الواحد فى صنع الحياة الأفضل لهم جميعًا، فكل فى موقعه يفعل كل ما يستطيع لتحقيق أكبر إنجاز لصالح نفسه ولخدمة غيره من أبناء الوطن. وإذا ما تحققت العدالة الاجتماعية بتشريعات صارمة وقوانين عادلة وعيون ساهرة تحرس تطبيقها وتمنع الخروج عليها بشفافية وبمساواة مطلقة أمام القانون فإن أبناء هذا الوطن سيكونون خير أبناء الأرض وأكثرهم إبداعًا وإنجازًا فى ذات الوقت كما كانوا فى كل فترات التاريخ التى شعروا فيها بالعدالة والمساواة وحرية القول والفعل .

إن مطالب المصريين ليست بدعة وليست كثيرة؛ فالإنسان المصرى بطبعه وبحكم تاريخه الطويل إنسان قنوع وزاهد فى الكثير من مطالب الحياة المادية طلبًا للخلود والثواب فى الحياة الأخرى، لكنه فى ذات الوقت إنسان محب للحياة يتطلع دائمًا لأن يلبى حكامه مطالبه الضرورية وأن يكونوا عادلين معه وقدوة له فى السلوك والفعل وليس فى الكلام والأقوال. وليس من قبيل المبالغة أن نقول الآن أن المصريين بكل طوائفهم وفئاتهم ما عدا القشرة العليا من الصفوة المستفيدة من الوضع القائم قد شبعوا كلامًا عن أن حكومتنا تقدم أفضل

الإنجازات وأننا نعيش عصرًا ديمقراطيًا وأن كل شيء متوفر وأننا فى سبيلنا إلى حل كل المشكلات وذلك لأن الواقع الذى يعيشونه يكذب الكثير من ذلك؛ فلا تزال هناك أزمات فى أبسط أمور الحياة من أزمة الخبز إلى أزمة مياه الشرب النقية إلى أزمة أنابيب البوتاجاز إلى أزمة الزبالة التى تملأ الشوارع... إلخ .

وبينما نتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان نجد أن الطريق لا يزال مسدودًا أمام تداول حقيقى للسلطة وبالتالى لا يزال الطريق مسدودًا أمام المشاركة السياسية الحقيقية ولا تزال الأغلبية صامتة لا تذهب إلى صناديق الانتخاب، وبينما نتحدث عن العدالة والمساواة أمام القانون نجد أن الشارع المصرى ملىء بصور متعددة من تجاوز القانون والتعدى على الحقوق وليس أوضح من التعدى على أموال الشعب وسرقة أموال البنوك وليس أوضح من التعدى على أملاك الشعب من مصانع وشركات وأراضى ببيعهما بأبخث الأثمان لصالح قلة غير واعية من المستثمرين. والأمثلة تتعدد من صور التناقض بين القول والفعل فى حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد يتصور القارئ أننى بذلك أنتقد الحكومة أو النظام القائم لكننى فى حقيقة الأمر أدرك مدى صعوبة الظروف المحلية والإقليمية والدولية التى تعمل فيها هذه الحكومة وأقدر مدى الجهد الذى يبذله بعض وزرائها المخلصين الجادين الذين يحاولون الإصلاح والإنجاز لكن هذا التقدير وتلك الإنجازات ليست كافية فى نظر القاعدة الشعبية العريضة من شعبنا لأن إحساسهم بالظلم والقهر وغياب العدالة وضياع الحقوق لا يزال قويًا والمسافة تتسع يومًا بعد يوم بين الطبقة الدنيا التى تمثل الآن الغالبية الساحقة من الشعب والطبقة العليا من المجتمع التى تمثل شريحة محدودة جدًا فضلاً عن أن الطبقة الوسطى والمثقفة قد تقلص دورها الإيجابى إلى حد العدم . وهذه الظاهرة - ظاهرة اختفاء الطبقة الوسطى - هى أخطر ما يواجهه أى مجتمع يريد أن يتقدم أو يتطور

فحينما يعمل المفكرون والمثقفون على التبرير والتفسير دون التنوير والتبصير بما ينبغى أن يكون وتقديم بدائل الإصلاح أمام النظام السياسى القائم وأمام مخططيه ومنفذى سياساته، يقل الأمل فى الإصلاح وتتضاءل فرصه. فطالما أن هناك من يدافع لدرجة الملل عن السياسات القائمة دون سند قوى من الواقع ودون تعبير عن مشاعر الألم والغضب التى يحس بها الشعب فلن يقتنع القائمون على السياسات ومنفذوها بالتغيير، ولن يعملوا على إصلاح أى فساد ولن يزيلوا أى عقبات مما يعرقل تقدم المجتمع وتطويره . وفرق كبير بين النقد الهادف والإيجابى والنقد الهدام الذى لا يرى أى ضوء فى نهاية النفق المظلم . إن النقد الإيجابى مطلوب وضرورى لمواصلة الإصلاح والنجاح فى بلوغ الأهداف، فالكل شركاء فى هذا المجتمع والكل حريص على أن يحيا فى رخاء ليباهى بتقدم مجتمعه ويفخر بإنجازات أبنائه وقياداته . إن الأمل كبير فى أن يرتقى الوطن ويتجاوز عثراته بجهود كل أبنائه المخلصين حكامًا ومحكومين. وبداية الطريق تكمن فيما قلناه فيما سبق من هذا المقال، وتكمن فى ثقتنا وثقة الشعب المصرى المطلقة فى أن القيادة الحكيمة للرئيس محمد حسنى مبارك[1] هى صمام الأمن والأمان لاستقرار الوطن، وثقة فى أنه القادر برؤيته الثاقبة والشجاعة على أن يقود بنفسه هذه النقلة النوعية الجديدة فى الإصلاح السياسى المنشود .

(*) هذه الثقة التى كنا نوليها إياه لم يعمل بها ولم يحرص على استثمارها فى حينه فحقت عليه وعلى نظامه الثورة ، وحق عليه أن يلقى هذا المصير الشائن الذى لم يلقاه أى زعيم مصرى فى تاريخ مصر القديمة أو الحديثة . إنه مصير يستحقه كل ظالم متكبر خان شعبه وخان الأمانة ولم يستمع للنصح ولم يقرأ التاريخ ولم يعرف طبيعة الشعب العظيم الذى يحكمه!! فليذهب إلى مزبلة التاريخ ولينعم الشعب المصرى العظيم بالمستقبل المشرق الذى يستحقه .

(2)

ضياع العدل أفسد حياة المصريين(*)!

قبل فترة ليست قليلة نشر أستاذ فلسفة مقالاً بعنوان «الإصلاح الثقافى أساس التحديث»، فإذا بوكيل وزارة الاقتصاد يتصل به دون سابق معرفة، وقال له: أنت «حليت» لى مشكلة نعانى منها ولم أجد لها تفسيرًا!

سأله الأستاذ : ما هى؟!

أجاب الوكيل : دائمًا نخطط تخطيطًا جيدًا للمسار الاقتصادى، ونبنى توقعات له حسب المعايير العلمية، لكن عند التنفيذ على أرض الواقع نجد المردود لا يسر عدوًا ولا حبيبًا، وأنت كشفت الأسباب الغامضة علينا!

سأله الأستاذ : ما هى؟!

أجاب الوكيل : غياب الثقافة الصانعة لمنظومة القيم التى تحكم التنفيذ، فإذا كنا ندعو إلى نظام رأسمالى، لا بد أن يكون لدى المستثمر ثقافة رأسمالية حقيقية، وليست ثقافة النهب والخطف والاستيلاء على قروض البنوك، وأغلب المستثمرين فى بلادنا يتصورون الرأسمالية تصورًا شاذًا، هو أن عنده «شوية» فلوس يريد أن «يكبرها» بأى شكل من الأشكال، ولا يفكر كثيرًا فى جودة الإنتاج والأداء الرفيع والسعر المعقول، ولا الدور الاجتماعى لأمواله فى رفع مستوى البيئة الإنسانية المحيطة به، لأن ثقافته لا تدرك أنه كلما كان الرأسمالى فى خدمة مجتمعه زادت ثروته!

(*) أجرى الكاتب الكبير أ. نبيل عمر نائب رئيس تحرير الأهرام هذا الحوار مع المؤلف، ونشر بصحيفة «الفجر» يوم 2006/8/7م .

صاحب هذه الحكاية هو الدكتور مصطفى النشار عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة 6 أكتوبر .

قلت له : لا تكفى هذه الحكاية لتفسير حالة التردى العامة.

قال : هى مفتاح الدخول إلى أصل المشكلة، وتعنى أن عقلنا «مغيب»، فالذى خطط لم ينتبه إلى «ثقافة الواقع»، ومن ينفذ لم يفهم «ثقافة» العمل الجاد المتقن.. وأظن أن «قلة العقل» حالة شائعة جدًا فى المجتمع، بكل أوساطه جميعها سياسية واجتماعية واقتصادية!

قلت: طبعًا.. العقل هو طاقة المجتمع، وحين يغيب أو يتعطل أو يضعف.. تتصدع الأركان ويحدث التراجع!

قال: نحن المجتمع الوحيد الذى تسمع فيه عبارة «يا عم بلاش فلسفة»، ومعناها باختصار شديد «بلاش عقل»، يقولها رجال السياسة: حكومة ومعارضة، والناس العاديون: متعلمون وأنصاف متعلمين وجهلة!

قلت: حتى رجال الحكم عندهم «قلة العقل»؟!

قال: واضح جدًا فى نظرتهم إلى المشكلات التى نعانى منها وكيفية التعامل معها، مثل الزيادة السكانية أو ضعف الأداء العام أو سوء نظام التعليم أو فوضى الشوارع أو.. أو... هم يتوقفون عند الأسباب المباشرة لها دون التعمق فى العلل البعيدة التى أنتجت هذه الأسباب، ولذلك يضعون حلولاً وقتية تخفف آثارها وتداعياتها دون التخلص منها.. وهذه هى ثقافة التخلف أو ثقافة قلة العقل!

قلت: يعنى الأزمة ليست فقط فى نظام سياسى متخلف!

قال: النظام السياسى المتخلف جزء من الأزمة ورافد فى مجراها، فالنظام - وهو يحدد العلاقات بين الدولة والمواطنين، لا يدير نفسه، وإنما الذى يديره هم نخبة سياسية، لكن الثقافة أشمل لأنها تعنى المجتمع كله، والثقافة هى رؤية الناس لحياتها، هى مجمع المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات

وكل ما يكتسبه الإنسان من مهارات وطبائع وهو يمارس حياته عضوًا فى المجتمع، أى هى التى تنتج الدوافع التى تقوده وتحركه سواء كان حاكمًا أو مواطنًا عاديًا!

قلت: أى أن الثقافة المتخلفة تفرز مجتمعًا متخلفًا على جميع الأصعدة!

قال: بالضبط.. رؤية سياسية متخلفة تعمل بها النخبة الحاكمة فى إدارة الدولة لن تنتج إلا نظامًا متخلفًا متراجعًا غير قادر على التعامل مع مشكلاته بشكل صحيح أو حتى أقرب إلى الصحة، بل على العكس سوف تسفر عن مزيد من الأزمات والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، وثقافة متخلفة للأفراد يديرون بها علاقاتهم اليومية من أول التربية إلى الزواج ستفسد عليهم الاستمتاع بالحياة وقد تدمرها بالتدريج دون أن يعوا ما يحدث حولهم، لأنهم سيميلون إلى الاستسلام والركون إلى ما هو كائن ويرضون بالواقع المعاش مهما كان سيئًا ولا يقدرون على تغييره!

قلت : يعنى ثقافة التخلف تصيب الناس بضمور فعلى فى العقل وشلل معنوى فى الأعصاب!

قال: لأنها ثقافة ارتجالية غوغائية بها كثير من الفوضى، كل فرد فيها يحمل الآخرين المسئولية دون أن يسأل نفسه عن دوره أو وظيفته ، باختصار هى ثقافة الحقد والحسد والمحسوبية والنفاق والوصولية والرشوة وعدم الكفاءة والفساد المالى والإدارى بكل صوره!

قلت : بالرغم من كل هذه المظاهر السيئة التى تسد عين الشمس.. نجد من يقول «كله تمام يا أفندم»!

قال: لأن من سمات هذه الثقافة أن تغلب الأقوال على الأفعال بين الطبقات ومختلف المستويات الاجتماعية، ويسهل أن نلاحظ أن الجميع يتحدث عن الإجادة والإتقان والحب والتعاون والبحث العلمى وتطوير التعليم والعمل الجماعى وهم يسيرون فى الاتجاه العكسى، وفى السياسة ستجد من يتباهى

بأننا نعيش فى عصر الديمقراطية والحرية والتعددية الحزبية والإصلاح، بينما نحن واقعون فى قبضة نظام الحاكم الفرد المغلف بمؤسسات ديمقراطية خاوية من معناها، ولدينا أحزاب هشة، والحرية هامش مكبل فى مليون قيد، والإصلاح شعار أجوف.. نحن مجتمع كلام فى كلام!

نحن نضحك على أنفسنا وهم أيضًا يضحكون علينا حتى فى أشياء لا ينفع فيها الخداع مثل آلاف المصانع التى يبنونها والمشروعات التى يقيمونها.. بينما نسبة البطالة ترتفع ومعاناة الناس تشتد!

قلت: ياه هذه حالة انفصام هائلة فى بنية المجتمع كله!

قال: وليست خافية على أحد منا، حاكمًا كان أو محكومًا، مثقفًا كان أو عاملاً، فقيرًا كان أو غنيًا، شابًا كان أو كهلاً، فتى كان أو فتاة، أننا نقر بأن ما نقرأه أو ما نقوله أو ما نسمعه صباح مساء يختلف عما نراه فى واقع الحال من أفعال على أرض الواقع.. وهذا الانفصام يبدأ من الدستور نفسه إذ به مواد لم يعد لها وجود على الإطلاق، والدستور هو القواعد التى تلتزم بها الأمة.. فكيف تلتزم بقواعد تجاوزها المجتمع ولم يعد يعترف بها، وما الذى نريده من دستور لا نحترم بعضًا من مواده!

قلت: قد لا يفهم البعض كيف تسود ثقافة التخلف فى بلادنا مع اتساع التعليم وأدوات المعرفة ووسائل الاتصال العصرية..

قال: نظام تعليمنا مصيبة رهيبة متخم بالعيوب والمثالب، هل يوجد نظام فى الدنيا يدفع فيه التلميذ فى الحضانة خمسة آلاف جنيه فى السنة، وطالب الجامعة مائة جنيه على الأكثر؟!.. هذا عبث مدمر، وفى النهاية هو يزيد من ثقافة التخلف، لأنه فى صميمه قائم على الحفظ والتلقين والنقل لا الفهم والنقد والبحث، وخذ نموذجًا بالطالبة التى كتبت موضوع التعبير غير تقليدى وفيه قدر من التفكير والنقد، الدنيا قامت ولم تقعد.. من أول المدرس الذى صحح ورقة الإجابة إلى وزير التربية والتعليم.. هذه منظومة شديدة التخلف!

قلت : لكن بالقطع لا يمكن أن نقف فى كهف الثقافة المتخلفة ونظل نبكى إلى الأبد على سوء الأحوال.. أتصور أنها «خط حصين» يمنعنا من التقدم إلى الأمام وبناء دولة حديثة بالمعايير العصرية، لكن ثمة أسبابًا أخرى لهذا السوء!

قال: أتصور أن «منبع» الأزمات التى تمسك بنا كالحريق.. هو «فقدان العدالة» أو ما يسميه العامة «ضياع العدل»، وإحساس الناس به جعلهم يميلون إلى الفوضى وعدم الالتزام بأى نظام، لأن كل فرد يعى فى قرارة نفسه أن الآخرين من أصحاب السطوة والسلطان يتصرفون ويتباهون بأنهم فوق القانون، وحين تغيب العدالة ولا يحترم القانون، فلا مدنية ولا تحديث ولا تحضر!

أخذ الدكتور مصطفى نفسًا عميقًا هادئًا ولخص الأمر فى كلمات بسيطة قائلاً: غياب العدالة يعنى بالضرورة غياب النظام، وغياب النظام يظهر جدًا فى سلوك الإنسان البسيط فيكون فجا ووقحًا!

المناخ العام كله متسيب وفاسد، وصار الجاد والملتزم والكفء والمهذب طائرًا مغردًا خارج السرب العشوائي، يعنى أصبح الاستثناء هو القاعدة!

سألت: هل تقصد أن إصلاح أحوالنا يبدأ من العدالة وإعادتها إلى حياتنا؟!

أجاب: لا حل آخر ولا أعرف سبيلاً بديلاً.. لابد أن يطبق القانون على كبار القوم قبل صغارهم ، على الأثرياء قبل الفقراء، على السادة قبل الخدم، على الأقوياء قبل الضعفاء.. وهذا هو سر مصر العظيم طول تاريخها!

قلت: مصر طول عمرها دولة يحكمها الاستبداد والظلم إلا نادرًا!

قال : مصر القديمة صانعة الحضارة الإنسانية هى نموذج أمثل للعدل .

قلت: مصر القديمة الملك الإله المعبود والذى ظل معنا حتى عصرنا الحديث!

قال: على الإطلاق.. أغلبهم حكام عادلون إلى أبعد مدى، كان يحكمهم مفهوم «الماعت» (أى العدالة والنظام)، ولو قرأنا شكاوى القروى الفصيح، وليس الفلاح الفصيح، لأنه كان فلاحًا على تاجر، فهى ليست من قبيل التسلية لا عند

القروى ولا عند الملك، وليست دلالة على الاستبداد لا عند القروى ولا عند الملك، وليست دلالة على الاستبداد كما يشيع البعض ويؤرخ البعض الآخر، القروى يبحث عن حقوقه ويتدرج فى الشكوى خلال تسعة أيام حتى يشكو الملك نفسه، والملك بدوره يهتم ويأخذ المسألة بجدية لا يسجنه ولا يعتقله ولا يسلط عليه رجال الشرطة ينغصون عليه حياته، بل يعمل على فرض العدالة والنظام، ويأمر رئيس حجابه أن يرسل لأسرة القروى ما يكفيها ثم يعوضه عن الأيام التسعة..

ثم سألنى الدكتور مصطفى: لماذا تصرف الملك الفرعون على هذا النحو؟!

قلت: أنت تكمل الحكاية!

قال: لأنه واع بأحوال شعبه.. أما الآن فنحن غير واعين بأحوال الناس الذين يعيشون فى المقابر، أو المعدمين الذين يأكلون من الزبالة.

قلت: هذه مجرد حكاية فردية يمكن أن يحدث مثلها الآن وترويها الصحف الرسمية من باب التباهى والدعاية ولا تتجاوز معناها المحدود!

قال: على الإطلاق.. هذا نظام عرفته مصر وعاشت فيه وصنعت به حضارتها القديمة، وقد حدث أن وقعت مؤامرات ضد ملوك من زوجاتهم وقواد جيوشهم وبعض الكهنة، فكان الملك يحيل الزوجة إلى كبير القضاة ويكتب له «نما إلى علمى أن ثمة مؤامرة تطال حياتى، ولك أن تحقق فيها دون تدخل منى».. هذه هى مصر وتقاليدها القديمة.. أما مصر الحديثة فلا تمت لتاريخها بصلة!

قلت: وبقية الأوجاع..

قال: انهيار منظومة القيم عند الحكام والمحكومين بنفس القدر تقريبًا حتى لو أخذت أشكالاً مختلفة، إذ تشوه الضمير العام للمصريين فى الخمسين سنة الأخيرة، نتيجة تغيرات غير منتظمة ولا محسوبة وحلت قيم سلبية كثيرة منتشرة فى الشارع والجامعة والمدرسة والنادى والمصنع والشركة!

قلت: بهذا التوصيف نحتاج دهورًا كى نحول المجتمع من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم.. وما أريده هو بداية خيط نمسكه ونبدأ به الحركة!

قال: علينا أن ندرك جميعًا، وخاصة النخبة الحاكمة، أن العمر الافتراضى للنظام السياسى الذى أتت به ثورة يوليو قد انتهى ولم يعد صالحًا، وبقاؤه هو ضد مصالح مصر وطنًا وشعبًا وحكامًا!

سألت: انتهى بمعنى أن نغيره إلى نظام سياسى جديد أم نصلحه؟!

أجاب: انتهى عمره الافتراضى، يعنى نضعه فى المخزن، فى متحف التاريخ، على الرف.. لم تعد الخدعة التى نعيشها مجدية، وهى أننا سعداء لأن حكامنا من المصريين، فالأهم من نوعية الحكام هو نوع العلاقات التى تربط الحاكم بالمحكومين، ونريد نظامًا يعيد تشكيل هذه العلاقة على قدم المساواة، وتستهدف العدالة!

قلت: لكن المصريين نائمون فى العسل ويبدون شعبًا خانعًا!

قال: المصرى صبور لكنه ليس خانعًا، خبرة التاريخ علمته التكيف مع أى ظروف!

قلت: بما فيها العيش فى المقابر والسكن فى العشوائيات والجرى المتعب وراء لقمة العيش المراوغة.. وإدمان البطالة.. إلخ!

قال: الإرادة السياسية ضرورية جدًا فى إحداث التغيير.. ولم نصل بعد إليها!

قلت: والحراك النسبى الواضح فى فئات كثيرة من المجتمع مثل القضاة والمهندسين والمحامين والصحفيين، وإن كان ما زال معزولاً عن الناس!

قال: نحن فى حالة مخاض ستؤدى حتمًا إلى التغيير، وعلى النظام السياسى أن يستوعب المتغيرات حتى لو كانت صغيرة أو ضئيلة، والمصريون شديدو البطء فى الحراك لكن عند نقطة معينة سيكونون مثل الشلال.. ومن الذكاء السياسى أن يكون التغيير «بيدى لا بيد عمرو» لأن وعى الناس فى ازدياد وسيصل إلى النقطة التى تحركهم فى لحظة ما، ونحن الآن مجتمع منفعل وغاضب.. وعلى ولاة الأمور أن يدركوا ثلاثة حقائق أساسية!

سألت : ما هى؟!

أجاب: أولاً .. لا نهوض من هذه الكبوة إلا بالشباب، ثانيًا .. إن التحول السياسى والاجتماعى يتم عبر الأجيال، وهذه الحركة إن لم يسمح بها الجيل السلطوى المتحكم الحالى فإنها ستحدث عبر الضرورة والإكراه وحركة الحياة والتطور التاريخى، ثالثًا .. أن يعى هذا الجيل السلطوى المتحكم أنه لن يظل فى تحكمه فى مقدرات المجتمع إلى ما لا نهاية، فلا أجيال حاكمة تبقى إلى الأبد!

قلت : وإذا لم يفهم الجيل السلطوى هذه الحقائق!

قال: الأمر خطير جدًا، ولم يعد يحتمل الحديث الدائر عما يسمى بـ«التحول التدريجى» نحو الإصلاح السياسى والاجتماعى، لابد أن يكون التحول آنيًا وشاملاً، بمعنى أن يتم فورًا حتى يمكن الاستفادة مما تبقى من الأجيال الساقطة من حسبان المجتمع فى أسرع وقت متاح، حتى يساهموا فى إبطاء هذا السقوط والتردى فى كل مجالات الحياة على أرض مصر!

باختصار لا إصلاح سياسى دون إصلاح ثقافى، ولا تحديث اقتصادى دون تحديث التعليم والبحث العلمى!

لن نصل إلى أى شىء وسنظل نحرث فى البحر إذا لم نغير ثقافة المجتمع من ثقافة تخلف وجمود وتحجر واجترار للماضى إلى ثقافة جدية واهتمام وإبداع وابتكار وتفكير علمى منظم!

(3)
فيروس الدروس الخصوصية
وإفساد التعليم المصرى

(يا معلمى مصر .. أنتم أصحاب رسالة) .

قادتنى ضرورة عائلية للدخول إلى أحد مراكز الدروس الخصوصية بمدينة نصر، وكم أصابتنى الدهشة حينما وجدت نفسى وكأننى دخلت أحد المراكز العلاجية المهمة أو إحدى مستشفيات الخمس نجوم حيث حجرة الاستقبال الرحبة وقائمة بأسعار السادة المدرسين وتخصصاتهم وذلك الشباب الذى يقوم باستقبال الزائرين وإطلاعهم على المواعيد وقوائم الأسعار وملء الاستمارات لحجز الأماكن مع السادة المدرسين أصحاب السمعة المدوية فى مجال تخصصهم!

ولفت انتباهى وجود مجموعة من الشباب الذين ربما تخرجوا حديثًا أو فى السنوات النهائية فى الجامعة يجلسون على منضدة وأمامهم كشاكيل وكراسات يقومون بتصحيح ما فيها من إجابات للتلاميذ وكلما خرجت مجموعة من التلاميذ حاملة هذه الكشاكيل تضعها أمام هؤلاء الفتية من المصححين! إنها عملية منظمة تجرى بهدوء وحسب التقاليد المرعية؛ فكل تلميذ يسدد ثمن الحصة قبل أن يدخل إلى الدرس ويضع كراسة إجاباته أمام هؤلاء الفتية بعد خروجه! والطريف أن هؤلاء التلاميذ من البنات والبنين يدخلون ويخرجون شعث غبر تبدو على ملامح بعضهم الابتسامة الباهتة أو الضيق المكتوم!! وكان من الطبيعى وأنا أشاهد هذه المسرحية الهزلية أن أشرد بخواطرى سارحًا فيما مضى حينما كنت تلميذًا فى عمر هؤلاء التلاميذ وكان العيب كل العيب أن

يذهب أحدنا إلى مدرسة خاصة أو إلى مدرس خصوصى ناهيك عن أن يأتى إليه المدرس فى منزله، فقد كان هذا هو العيب نفسه لدى المدرس الذى كانت كرامته فوق أى اعتبار حتى ولو كان لديه بعض الحاجة ! وعدت بالذاكرة إلى الوراء أكثر وأكثر أيام بدأنا الدراسة الابتدائية بتوجيه إلزامى من الدولة، وكم كانت سعادة الطفل منا وهو يتوجه إلى المدرسة بزى نظيفًا ليحى العلم ويبدأ يومه الدراسى بنشاط وجد وكل المدرسة والعاملين والمدرسين والناظر فى خدمته لا يتخلف أحدهم عن طابور الصباح. ولا زلت أذكر فى ذلك الزمن الجميل أول مكافأة حصلت عليها من أ. **فؤاد مرعى** مدرس التربية الفنية حينما طلب منا أن نرسم لوحة نجسد فيها «الحرب» فما كان منى ولم أكن موهوبًا فى الرسم إلا أن قمت بطلاء ورقة كراسة الرسم باللون الأحمر وملأتها رؤوسًا على هيئة دوائر وأجساد على هيئة مربعات وأرجل على هيئة مستطيلات، فكان أن أعجبت الفكرة أ. **فؤاد** وقام بإعطائى قرش صاغ كامل كان يمثل ثروة كبيرة لطفل فى مطلع الستينيات من القرن الماضى. ولا زلت أذكر أ. **شهيرة** ناظرة المدرسة الابتدائية التى وقفت تنتظرنا على باب المدرسة حتى نأتيها بعد ظهور نتيجة الشهادة الابتدائية لتحتضننى بحنان مهنئة بالتفوق وتشريفى المدرسة! وحينما انتقلنا إلى المدرسة الاعدادية كان أ. **خليفة الصعيدى** ناظر المدرسة يقف مهيبًا أمام باب المدرسة وبيده خيزرانته الطويله منتظرًا أولئك التلاميذ الذين يتأخرون عن بداية طابور الصباح. وإن نسيت لا أنسى أننى قد جئت متأخرًا فى يوم شديد المطر فاستقبلنى متأهبًا لضربى فإذا بى أصرخ فيه بأنى جئت ماشيًا على قدمى عشر كيلو مترات فى الطين حتى وصلت، فإذا به يحتضنى بدلاً من أن يضربنى ويربت على كتفى وهو يدخل بى إلى أرض الطابور متسائلاً: قل لى: كيف أصدقك وأنت تلبس الحذاء والشراب بهذه النظافة ودون حتى أن يبتل؟! فقلت له : يا حضرة الناظر؟ إننى آتى حافيًا ثم أقف على رصيف الشارع فأغسل قدمى من ماء المطر ثم ألبسهما نظيفين بعد ذلك!! وكم كنت سعيدًا ومندهشًا

حينما وجدته يجعل من هذه الحادثة موضوع خطبة الصباح مقارنًا خلالها بين سلوك الطالب الريفى الذى يقطع الكيلو مترات على قدميه فى المطر والطين حاملاً حقيبته وحذائه تحت إبطه حريصًا على نظافته وموعد طابور الصباح، وطالب المدينة الذى يأتى متسكعًا متكاسلاً أشعثًا يقاوم النعاس!

ولا زلت أذكر فى نفس هذه المدرسة الإعدادية كيف قابلنى أ. **زغلول** مدرس اللغة الإنجليزية سعيدًا بتفوقى فى اللغة الإنجليزية بعد أن كنت متعثرًا فيها، وكيف أخذنى فى بداية العام التالى من يدى إلى أ. **بكرى** الذى كان مشهورًا بشدته مع تلاميذه ليوصيه علىَّ قائلاً له: هذا التلميذ ممتاز وسيشرفك إذا عاملته بالحسنى واللين .

وحينما انتقلنا إلى المرحلة الثانوية لا زلت أذكر أ. **عبد المنصف** مدرس اللغة العربية الذى أسعده أن يقرأ خواطرى ومختاراتى الخاصة من الشعر وما أكتبه ويحاول تنمية موهبتى عبر تعليقاته التى لا زلت أحتفظ بها حتى اليوم، لا زلت أذكر أ. **محمد طه النمر** الذى حببنى منذ ذلك التاريخ فى دراسة الفلسفة وكان يدرس لنا فى الحصة الأخيرة فنتيقظ معه ونسعد بشرحه وبملاحظاته وتوجيهاته الحياتية لنا كمراهقين فى مقتبل مرحلة الشباب. لا زلت أذكر لهذا المعلم كيف أنه دعانا وتلاميذه فى كل المدارس التى يدرس بها فى نهاية العام الدراسى مجانًا إلى قصر الثقافة فى تلك القاعة الكبيرة ليلقى علينا محاضرتين ختاميتين شرح لنا فيهما كل المنهج وعلمنا كيف نحل أى تمرين منطقى مهما كان صعبًا وملغزًا .

لقد كان للمدرسة وللمدرسين دور هائل فى غرس كل القيم الجميلة فى نفوس جيلنا، فقد تعلمنا منها ومنهم قيمة الانتماء وحب الوطن، وقيمة النظام والنظافة، وقيمة الجدية والإتقان فى أداء الواجبات المدرسية ومتابعة الدروس، بل تعلمنا منها قيمة التوفير والإقتصاد وكيفية الاهتمام بصحة الجسم وأهمية ممارسة التدريبات الرياضية ، وصحة النفس وتهذيبها بممارسة الأنشطة الفنية

والاستماع للموسيقى، والسمو بالنفس وتزكيتها بالقيم الدينية وممارسة الشعائر، تعلمنا فيها أن القراءة والإطلاع أساس التفوق. وكم كنا نسعد بدخولنا مكتبتها الأنيقية لنستعير الكتب واحدًا بعد آخر حتى نتنافس على قراءة أكبر قدر من مقتنياتها. وكم كنا نسعد بدخول معمل العلوم فيها لنجرى التجارب ونكتب بعض الملاحظات البسيطة حول ما نرى من تفاعلات . كل تلك وغيرها كانت أنشطة نمارسها ونتعلم من خلالها. وكم كان المدرس شامخًا يسعد بنا كلما كنا شطارًا فى الفصل وملتزمين خارجه ، وكم كنا نخشاه ونتقرب إليه فى آن واحد ، وكم كانوا يحفزوننا ويسعدون بالتنافس بيننا للحصول على أعلى الدرجات ليفخروا بنا دون أن يطلبوا منا جزاءً ولا شكرًا .

وأفقت من شرودى وعدت إلى الواقع الأليم لأتذكر ما قرأته منذ أيام عن نتائج دراسة أعدها رئيس المكتب الفنى للصندوق الاجتماعى للتنمية حول ظاهرة الدروس الخصوصية تقول أن المصريين يدفعون لأبنائهم فى الدروس الخصوصية ثلاثين مليار جنيه سنويًا هذا على فرض أن نصف طلاب المراحل التعليمية المختلفة فقط هم الذين يأخذون هذه الدروس، وكم حيرنى هذا الرقم المخيف وكم تألمت وتحسرت على إصرار الدولة على ما يسمى «مجانية التعليم» فى مصر. فأين هذه المجانية إذا كان الآباء والأمهات يدفعون هذه المبالغ الطائلة فى الدروس الخصوصية!! أليس من الأفضل والأجدر إذن أن يدفعوها كمصاريف لأولادهم فى المدارس حتى يضمنوا الحصول على تعليم أفضل يجنبهم جحيم التنقل بين مراكز الدروس الخصوصية واستقبال المدرسين فى البيوت فى الوقت الذى يرون فيه المدارس خاوية لا يذهب الطلاب إليها إلا ليلتقوا بزملائهم ويضيعون فيها وقتًا كانوا هم أولى به لو انتظمت الحصص داخل المدرسة وأخلص المدرسون فى شرح الدروس ومراجعة الواجبات المدرسية للتلاميذ!!

ولعلى أناشد معالى وزير التربية والتعليم والسادة المسئولون عن التعليم فى الحزب الوطنى ومجلسى الشعب والشورى بدراسة ذلك الصنم المسمى «مجانية

التعليم». بحيث يقتصر على الطلاب غير المستطيعين والمتفوقين دراسيًا بشرط ربط زيادة المصروفات الدراسية بمضاعفة رواتب المدرسين بالشكل الذى يضمن لهم حياة لائقة تناسب مكانتهم الاجتماعية ومهامهم الوظيفية ورسالتهم السامية. فالقضاء على فيروس الدروس الخصوصية يبدأ بإعادة الهيبة للمدرسين ووضعهم فى مكانهم اللائق اجتماعيًا واقتصاديًا .

وفى ذات الوقت ينبغى - وهذا ما تقوم به الوزارة حاليًا - تغيير فلسفة التعليم ومناهجه في كل المراحل الدراسية لتلائم العصر ولتقضى على تلك الطريقة التقليدية فى التدريس عن طريق التلقين والحفظ وما يسمى بالكتب الخارجية .

ولا شك أن إصلاح التعليم على هذين الأساسين ، إعادة النظر فى مجانية التعليم ومشاركة أولياء الأمور - عن طريق دفع مصاريف أكثر - فى تمويل زيادة رواتب المدرسين سيجعل الآباء أكثر ثقة فى المدرسة والمدرس وسيعطى لهم الحق عن طريق المشاركة فى مجلس الآباء أو الأمناء فى محاسبة المدرسة عن أى تقصير فى حق أولادهم وسيحرصون على متابعة العملية التعليمية باستمرار. كما أنه سيتيح لوزارة التعليم - عن طريق إصدار تشريعات حاسمة - معاقبة أى مدرس يثبت تورطه فى أى نشاط خاص يمس سمعته كمدرس وقدوة لها احترامها ووقارها بالفصل التام من عمله . إذ لا شك أن تورطه وانشغاله بالدروس الخصوصية أيًا كان نوعها أو صورتها يمنعه من إتقان عمله والحرص على تطوير أدواته لخدمة العملية التعليمية .

تلك العملية التى ستتطلب فى ظل الأساس الثانى الخاص بتغيير فلسفة التعليم وتطوير مناهجه ، ستتطلب من المعلم قضاء كل وقته تقريبًا بين أداء مهمته التعليمية والتربوية فى المدرسة وخارجها، وبذل الجهد الدائم للحصول على دروات متتابعة بغرض متابعة كل جديد فى تخصصه والحرص على صعود سلالم سلمه الوظيفى وهكذا كانت حياة معلمى جيلنا كانوا يقضون وقتهم إما

معنا فى المدرسة أو فى متابعة القراءة والتحصيل والإطلاع على واجباتنا وتصحيحها فى منازلهم .

ومن هنا فإننى أيضًا أناشد معلمى مصر الذين أثق فى أن كثيرًا منهم يقومون بواجبهم على الوجه الأكمل ويتمنون أن يتمكنوا من ذلك بصورة أفضل إذا ما تحسن المناخ العام للعملية التعليمية بكل عناصرها . أناشدهم بأنهم أصحاب رسالة وليسوا مجرد ملقنين، إنهم ورثة الأنبياء وأصحاب الرسالات فى قيادة الأمة إلى مستقبل أفضل لأنهم إنما يضطلعون بتربية الجيل الذى سيحمل مسئولية نهضة مصر ووضعها فى مكانها اللائق بها إقليميًا ودوليًا . إن المعلم ليس مجرد ناقل معلومات ، وإنما هو مربي وقدوة لأبنائه الطلاب، وهو الذى يمكنه التأثير فيهم بخلقه الرفيع وثقافته الواسعة. إننا نريد المدرس المثقف، القادر على التأثير فى تلاميذه ليس فقط عن طريق تلقينهم المنهج الدراسى ، وإنما عن طريق منحهم القدرة على تحصيل المعلومات بأنفسهم ومنحهم الفرصة للمناقشة والحوار داخل الفصل الدراسى، القادر على تدريبهم على مهارات التفكير العلمى ومهارات القيادة والمشاركة السياسية والمجتمعية. إن المعلم هو القائد الحقيقى الذى يصنع جيل المستقبل، وهو بالتالى القائد الحقيقى الذى يقودنا عبر الأجيال المتلاحقة التى تتخرج من تحت يديه إلى هذا المستقبل. فإن كان غرسه طيبًا ستأتى الثمار طيبة ونافعة .

ومن ثم فأنتم يا معلمى مصر الذين ستصنعون بغرسكم مستقبل مصر. هذه هى رسالتكم الحقيقية، تلك الرسالة التى لا ينبغى أن تشوهوها بأى صورة من الصور مهما كانت الظروف صعبة والمطالب المادية ملحة وقاهرة. إن المعلم الحقيقى هو من يعى أن رسالته أقرب ما تكون إلى رسالة سماوية ينبغى أن يتحمل فى سبيلها الصعاب وأن لا ينهزم أمام أى مغريات لأن الجزاء الأوفى لهذه الرسالة لا يحصله من الدولة أو من المجتمع بقدر ما يحصله من خالق الوجود ورب الناس والعباد .

(4)
الكتاب المدرسى
رأس الحربة فى تطوير العملية التعليمية

لا شك أن الكتاب المدرسى هو عصب العملية التعليمية وعمودها الفقرى وهو بمحتواه العلمى يمثل القوة الدافعة لتطوير العملية التعليمية باستمرار؛ فعلى أساسه تتطور العملية التدريسية ككل ويُطور المعلم من نفسه ومن أدواته وفى ضوء محتواه يعرف القاصى والدانى مدى تطور العملية التعليمية فى بلد ما ومدى مواكبتها لكل التطورات المعاصرة فى كافة التخصصات العلمية .

وقد سُئل أحد السياسيين ذات مرة عن رأيه فى مستقبل أمة من الأمم فقال بعقلية العارف وبحدس الفيلسوف: ضعوا أمامى مناهجها الدراسية أنبئكم بمستقبلها!! وبالطبع فإن المناهج الدراسية تتمثل فى ما يحتويه الكتاب المدرسى فى مراحل التعليم المختلفة. ولذا قال المختصون أن الكتاب المدرسى هو ما يُشخص الإطار النظرى لواقع الأمة وما بلغته من تقدم فى كافة التخصصات ويعكس فى ذات الوقت فلسفة التربية بها، فضلاً عن أنه الوسيلة التعليمية الأساسية للمعلم فهو يعتمد عليها اعتمادًا كاملاً فى تخطيط وإنجاز دروسه فى أى مقرر دراسى .

ومع كل ذلك وقبله فالكتاب المدرسى هو الترمومتر الذى يُقاس به الثقافة السائدة فى أى مجتمع وكذلك هو الأداة التى يمكن من خلالها تمرير المعارف والتصورات والأيدلوجية التى يراد لها أن تكون حاكمة فى ثقافة هذا المجتمع أو ذاك. ومن هنا تبدو خطورة الكتاب المدرسى وأهمية محتواه العلمى؛ فهو ليس مجرد أداة لنشر أو تلقين المعرفة فى تخصص معين ، بل إن دوره يتعدى ذلك إلى

أنه يُمكِن القائمين على العملية التربوية من أن يبثوا القيم الثقافية التى تغرس فى نفوس الأبناء الانتماء للوطن وحب المعرفة والسمو الأخلاقى فضلاً عن كل القيم الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تدفع هؤلاء الأبناء إلى أن يكونوا قادة المجتمع ودعاة التنوير فيه وإلى أن يكونوا هم العلماء الذين يتحملون عبء الإكتشافات العلمية الجديدة والقادرين على قيادة مجتمعهم نحو التقدم العلمى المنشود وخوض غمار المنافسة العلمية مع نظرائهم فى كل أنحاء العالم .

وقد كثر الجدل فى الآونة الأخيرة حول الكتاب المدرسى ومشكلاته وخاصة مشكلة ما يسمى بالكتب الخارجية وما يرتبط بها من دور غير محمود فى مسألة الدروس الخصوصية .

والحقيقة أنه مما يحسب للإدارة الحالية لوزارة التربية والتعليم وعلى رأسها أ. د/ أحمد زكى بدر أنها كانت صاحبة السبق فى فتح كل هذه الملفات الشائكة والمسكوت عنها طوال الأعوام السابقة بينما هى فى حقيقة الأمر كانت تمثل العوائق الرئيسية للنهضة التعليمية المرجوة فى مصر.

وفى اعتقادى أن الجدل الدائر بين المختصين من أطراف العملية التعليمية وبين عناصر المجتمع المدنى والأطراف الفاعلة الأخرى هو جدل يدور حول بيان المشكلات ونواتجها المباشرة المسببة لتخلف النظام التعليمى المصرى دون وضع الحلول اللازمة لكل ذلك فضلاً عن بلورة حقيقة المشكلة وتوصيفها التوصيف العلمى الدقيق .

ومن وجهة نظرى المتواضعة أن الكتاب المدرسى الحالى فى معظم المراحل الدراسية لم يَعد كتابًا ولم يَعد مدرسيًا، بل أصابه الهزال والضعف من كثرة ما أدخل عليه من تعديلات ومن صور مختلفة للتطوير لا تمثل فى حقيقتها إلا تقطيعًا لأوصال الكتاب الأصلى الذى كتبه المؤلف واستبدال عبارات بعبارات أو حذف أجزاء بحجة أنها حشو أو تكرار وقد تكررت هذه المسألة أكثر من مرة عبر عدة أعوام بلغت أكثر من عشرين عامًا لبعض هذه الكتب المدرسية!! والحقيقة

التى ينبغى أن يعلمها الجميع أن الكتاب المدرسى ينبغى أن يُنظر إليه ككتاب متخصص لمرحلة سنية معينة فى إحدى المواد الدراسية وهو ليس محتاجًا للجان تعدله أو تطوره فى الوقت الحالى بل يحتاج الأمر إلى استبداله بكتاب آخر جديد تمامًا يضعه مؤلف أو لجنة المؤلفين المتخصصة حسب المواصفات التى يقررها خبراء الوزارة وحسب أحدث التطورات فى هذا العلم أو ذاك ووفقًا لأحدث الأسس التربوية فى وضع المؤلفات العلمية المناسبة للمرحلة السنية للطالب. وينبغى ألا يتدخل فى عمل هذه اللجنة أحد. وفى ذات الوقت أرى أنه يمكن اختيار الكتاب المدرسى اختيارًا من المؤلفات الموجودة فعلاً فى السوق لكبار الأساتذة فى هذا التخصص أو ذاك بشرط أن يكون ملائمًا لهذه المرحلة السنية أو تلك وأن يكون محتواه العلمى مناسبًا ويغطى معظم عناصر المقرر الدراسى المطلوب.

إن كل ما يحتاجه الكتاب المدرسى بعد ذلك هو أن يضاف إليه ملحقًا يتضمن أسئلة للتقويم وتدريبات تتجدد كل عام ويمكن أن يساهم فى وضعها مع مؤلف أو مؤلفى الكتاب لجنة من مركز التقويم التربوى وأن يتم طباعته وفق أحدث المواصفات العالمية بحيث يكون جذابًا ومُبهجًا فى منظره العام ومحتواه العلمى الذى ينبغى أن يشتمل على الرسوم والأشكال التوضيحية المناسبة للمادة الدراسية الكائنة فيه. وأن يتم تداوله بين الطلاب - باستثناء ملحق التقويم والتدريبات - فى أكثر من عام دراسى واحد إذا كنا نخشى تكاليف طباعته الباهظة. فهذه الطباعة والتغليف الفاخر والإخراج الأنيق سيُمكن الوزارة من ذلك؛ إذ يمكن للطالب أن يستلم الكتاب ليدرس به طوال العام ثم يعيده إلى المدرسة ليتسلمه الطلاب فى السنة التالية وهكذا.. ومثل هذا يحدث فى بعض دول العالم مما يفرض على التلاميذ احترام الكتاب المدرسى وتقدير محتواه العلمى.

وثمة حقيقة مهمة ينبغى أن ندركها ونعمل على تنفيذها وهى ضرورة أن تتغير هذه الكتب كل خمس سنوات ويعاد تأليفها من لجان جديدة بحيث تتجدد المادة العلمية لأى مقرر دراسى لتواكب أحدث التطورات العلمية فى هذا

التخصص أو ذاك ووفقًا لأحدث الدراسات التربوية مستخدمين أحدث المواصفات التكنولوجية العالمية فى الطباعة والإخراج .

إننا إذا فعلنا ذلك لاحترمنا الكتاب المدرسى شكلاً ومحتوى ولا شك أن ذلك سيُلزم مدرس المادة بضرورة أن يجدد هو الآخر معارفه ويواكب التطورات الحديثة فى تخصصه ، فضلاً عن أنه سيلتزم كذلك بتطوير تقنيات التدريس حسب أحدث الوسائل التكنولوجية التى ستوفرها له المدرسة والوزارة .

ومن شأن ذلك بالضرورة القضاء على ظاهرة التلقين التى يحترفها المدرسون الآن لأن تغيير المحتوى الدراسى للمقررات الدراسية كل خمس سنوات لن يتيح لهم التجمد عند حفظ مادة معينة وتلقينها للتلاميذ، بل سيجعلهم باستمرار يعيشون حالة تجدد معرفى مستمر دون الإستقرار عند محتوى دراسى معين لعشرات السنين كما هو حادث الآن .

ولا شك أن من شأن ذلك أيضًا القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية وظاهرة الكتب الخارجية بشكل تلقائى. فظاهرة الكتب الخارجية – التى لا مثيل لها فى كل دول العالم – مرتبطة بتجمد المادة العلمية وعدم حيويتها وعدم وجود التدريبات الكافية فى الكتب الحالية فضلاً عن شكلها الرث ومضمونها المهلهل. إن تجديد الكتاب المدرسى وطبعه بالشكل الفاخر واللائق والجذاب وبأحدث التقنيات فى الشكل والمضمون والتغليف سيجعل التلاميذ يُقبلون عليه ولن يستطيع مولفو الكتب الخارجية ملاحقة ومجاراة هذا التطور والتجديد فى الكتاب المدرسى شكلاً ومضمونًا. ومن ثم سيتوقفون حتمًا عن إنتاجه لأنه لن يعود عليهم بالأرباح الطائلة التى يحصلون عليها حاليًا .

أما ظاهرة الدروس الخصوصية فلن تكون بمثل ما هى عليه الآن من استفحال بلغت حد سرطنة وإفساد التعليم فى كل مراحله فهى الآن تمثل تعليمًا موازيًا يقبل عليه الطلاب بل ويطلبونه بإلحاح لأن المدرسة لم تعد تقوم بدورها الكامل فى تهيئة الجو العلمى المناسب للتدريس فى ظل ظاهرة ازدحام الفصول

وعدم توافر الإمكانيات والتقنيات الحديثة فى التدريس، فضلاً عن أن تدنى دخل المدرس وعدم قدرته على توفير العيش الكريم له ولأسرته هو الذى جعله يلهث لزيادة دخله مستغلاً قصور بيئة المدرسة وحاجة التلاميذ وتجمد المناهج الدراسية.

إن هذه الظاهرة التى تمثل بحق مفسدة للتعليم المصرى ينبغى أن تختفى فهى ضد كرامة المدرس والمدرسة والنظام التعليمى بكل عناصره. وهى لن تتوقف إلا إذا تجددت المناهج الدراسية وتم تحديثها باستمرار كما أشرنا سابقًا وارتفع معها مرتبات المدرسين إلى الحد المعقول الذى يجعلهم يحيون حياة الرخاء والإستقرار .

وعلى ذلك فإن الثالوث المسبب لكل مشاكلنا التعليمية تقريبًا : المناهج الدراسية الجامدة، الكتب الخارجية، الدروس الخصوصية مرتبطة جميعًا بالكتاب المدرسى، فلو وُضع الكتاب المدرسى بالشكل والمحتوى العلمى المتجدد باستمرار سيقضى حتمًا على هذا الثالوث المزعج الذى أضاع هيبة التعليم المصرى وجمده، وأضاع هيبة المدرس المصرى وأفقده مكانته العلمية المرموقة بين أفراد المجتمع. وقبل ذلك وبعده فإن الاهتمام بالكتاب المدرسى وإصداره على هذا النحو وبهذه المواصفات والشروط سيجعل من التعليم متعة لأبنائنا وتنمية حقيقية لقدراتهم العلمية وأداة قادرة - من خلال المدرس الواعى وبمعاونته - لاكتشاف مواطن نبوغ هؤلاء الأبناء وقدراتهم المتباينة على الإبداع . وإذا ما حدث ذلك سيكون لدينا خلال عقدين أو ثلاث عقود على أقصى تقدير جيلاً جديدًا من العلماء والمفكرين والأدباء والفنانين بل وجيلاً من المهنيين القادرين على تغيير وجه الحياة على أرض مصر بل والمشاركة فى صنع التقدم للحضارة الإنسانية ككل وليس فى مصر ومحيطها الإقليمى فقط .

(5)

نظام التعليم المصرى.. يفقد الطفل ذكاءه(*)

التعليم هو أساس تطور الشعوب وبدون العلم لم يكن هناك نهضة حقيقية وتطور التكنولوجيا خلال السنوات الماضية أدى إلى اختلاف طرق التدريس فى العالم؛ فقد تم استبدال السبورة التقليدية بالسبورة الذكية المتصلة بجهاز الكمبيوتر.

وخلا ل العام الماضى انتشر التعليم عن بعد وتحدث الكثيرون عنه فى مصر بعد إشاعة أنفلونزا الخنازير .

«نهضة مصر» التقت بالدكتور مصطفى النشار عميد كلية رياض الأطفال جامعة القاهرة لمناقشة التطور التكنولوجى ومدى استفادة الكلية منه فى إعداد المعلمات وهل الجيل الجديد من المعلمات قادر على التعامل مع التكنولوجيا ونقل ذلك إلى الأطفال ليظهر جيل جديد قادر على الفكر والإبداع والتطوير يعمل فى تعاون وتجلى لرفعة شأن الوطن ويبتعد عن الحفظ والصم الذى أفسد التعليم.

الدكتور مصطفى النشار أكد أن الطفل المصرى أذكى طفل فى العالم ولكن نظام التعليم يفقده الذكاء وأشار إلى أن نظام التعليم الحالى يحتاج إلى عملية نسف واصلاحه من جديد.. التفاصيل فى الحوار التالى :

(*) حوار أجراه مع المؤلف أ. بهاء الدين أحمد وأ. سعيد شرباش من صحيفة «نهضة مصر» . ونشر بالجريدة يوم 2010/10/27م.

- يقال إن الطفل المصرى أذكى طفل فى العالم حتى 6 سنوات فهل نظام التعليم هو المتسبب فى فقد ذكائه ؟

- بالفعل الطفل المصرى أذكى طفل فى العالم وهذا ليس كلامنا بل كلام الخبراء والدراسات الموثقة ولكن للأسف الشديد نظام التعليم يفقده الذكاء والمفروض أن يتم اكتشاف مواهب الطفل المصرى بدءًا من مرحلة الروضة خاصة أن خطورة هذه المرحلة تكمن فى تعامل الطفل مع معلمة روضة غير مؤهلة فهذه المرحلة تحتاج إلى معلمة روضة تخرجت فى كلية رياض الأطفال أو شعب رياض الأطفال فى كليات التربية فالمعلمة فى هذه المرحلة مهمتها أن تتعامل مع الطفل بطريقته وعقلانيته عن طريق اللعب والأشكال بطرق غير مباشرة، وتكتشف موهبة الطفل وتعمل على تنميتها لذلك لا نقول مدرسة ولكن نقول معلمة الروضة، فالأطفال تضيع موهبتهم إذا تعامل معهم غير المؤهلين فلابد من إعطاء الفرصة للطفل ليظهر ما هو مهتم به .

أما الأمر الثانى فهو المشكلة الأكبر فبمجرد دخول الطفل الصف الأول نلزمه بمنهج صارم لا يستطيع أن يخرج عنه فالطفل لديه القدرة وهو صغير أن يكون تراثًا لغويًا ويفرق للكلمة أكثر من معنى نتيجة مشاهدته التليفزيون واستدراكه لما يحدث حوله ولكن المدرس ومن يدرس له فى البيت يريدون معنى واحدًا للكلمة وهنا نقضى على الفكر والابتكار ولا نعطى له فرصة أن يقول شيئًا غير الموجود فى الكتاب.

كما أن كتاب الوزارة لا يهتم بالفكر والإبداع وبالتالى نقضى على ما تبقى من فكره وإبداعه ونعلمه حفظ الكتاب.

- هل أثرت ثورة التكنولوجيا فى دور معلمة رياض الأطفال وأدت إلى اختلاف دورها أم ما زال منحصرًا فى أ ب ت ج ؟

- مرحلة الروضة من المراحل التى لا يوجد بها منهج محدد حيث إنك تعتمد على تنمية مهارات الطفل خاصة وأن الفترة من 4 إلى 6 سنوات مهمة جدًا فى تكوين شخصيته .

وهناك 4 برامج تم إضافتها للائحة الجديدة لكلية رياض الأطفال وهى برنامج ما قبل 4، فى الطفولة المبكرة من سن يوم إلى سن 6 سنوات، وخلال هذه الفترة لا نتعامل مع الطفل بمناهج محددة ولكن نتعامل معه بطريقة مبتكرة نكتشف بها مواهبه وهى طريقة «اللعب» بمعنى أن تقوم المعلمة بتعليمه الحروف عن طريق اللعب بالأشكال أى نبتعد عن الطرق التقليدية والورقة والقلم وكذلك نستخدم الكرتون أو السبورة الذكية.. إلخ .

كما أن المعلمة نطورها وندرس لها مواد الحاسب ولكن إن لم تجد الحاسب الآلى متوافرًا فى الروضة فعليها تعليم الطفل بالكرتون والأشكال والرسومات والطفل فى هذه المرحلة لا يتقبل الأعدادالمكتوبة ويتم اكتشاف مواهب الأطفال عن طريق الألعاب فمثلاً عندما يتجه الطفل إلى الآلات الموسيقية تعرف أنه موهوب فى الموسيقى .

أما الطفل الذى يقوم بالفك والتركيب يكون موهوبًا فى النواحى الهندسية والمعلمة المحبة للمهنة تستطيع أن تكتشف موهبة الطفل وتنميتها .

والمعلمة التى تفتقد حب الأطفال لا تصلح أن تكون معلمة فوجودها فى دار الحضانة يجعل دورها ينحصر فى تنمية مهارات الأطفال ومساعدتهم على الفكر والإبداع .

ومرحلة رياض الأطفال لا يوجد لها تشريع واضح حتى الآن فالمفروض أن تكون ضمن مرحلة التعليم الأساسى والآن رياض الأطفال أمر اجتهادى والمفروض أن يكون له تشريع لأنه حق من حقوق الطفل.

والأمر يختلف فى الدول المتقدمة فهى تسعى إلى إكساب الأطفال المهارات وتنمية الفكر والإبداع ونحن نسعى فى مصر لاكساب الطفل مهارات الحفظ والصم.

كما أن الدولة الآن لديها اهتمام واسع بمرحلة الطفولة والأمومة لذلك لابد من أن تكون مرحلة الروضة من ضمن مراحل التعليم الأساسى وبالتالى لا يدخل الطفل الصف الأول الابتدائى إلا إذا اجتاز مرحلة الروضة .

- هل يوجد لدى كليات رياض الأطفال برامج قادرة على تخريج جيل من المبدعين والمبتكرين مثل نجيب محفوظ وزويل ومجدى يعقوب ومحمد البرادعى؟

- للأسف الشديد كل كليات رياض الأطفال ذات برنامج واحد فعندما توليت عمادة الكلية قمت بتغيير اللائحة وعملنا 5 برامج جديدة هى برنامج رياض أطفال باللغة الإنجليزية لتؤهل الخريجين على التعامل مع اللغة ومدارس اللغات وبرنامج للتربية الخاصة للتعامل مع الأطفال الموهوبين جدًا، وذوى الاحتياجات الخاصة، وبرنامج معلمة مرحلة ما قبل سن 4 سنوات، وبرنامج للتعليم المفتوح لكل من أرادت أن تكون معلمة روضة حتى لو كان لديها 50 عامًا.

- هل نجد قريبًا معلمين شبابًا فى رياض الأطفال ؟

- عملنا تجربة من قبل وفشلت فالشباب لا يصلح لهذا المجال لأننا فى البداية نعلم المعلمة كيف تصبح أمًا ولكن فى المستقبل من الممكن أن نعيد التفكير فى هذا الأمر .

فمنذ فجر الفلسفة اليونانية والمعلمون ينصحون ألا يتعامل مع الطفل إلا معلمة مؤهلة لذلك وهذا موجود فى الفكر الفيثاغورثى .

- هل من الممكن استغلال الثورة التكنولوجية وعمل تعليم عن بعد للأطفال فى مرحلة الروضة ؟

- مستحيل أن يجلس طفل أمام جهاز الكمبيوتر ليتعلم منهجًا فالطفل فى هذه المرحلة نريد أن نعلمه بطريق غير مباشر يعتمد على الحب والالتقاء المباشر أما الكمبيوتر فيتم استخدامه فى مراحل متقدمة حتى لا نقضى على جزء من طفولته فبعض المدارس ترتكب خطأ فى تعليم الطفل خلال مرحلة الروضة بالورقة والقلم وتكليفه بالواجب .

- هل أنت راض عن تطوير نظام التعليم ؟

- تطوير نظام التعليم يحتاج إلى نسف التعليم ثم البدء من البداية وتطور المناهج عامًا بعد عام أى نطور مناهج الروضة ونضع لها رؤية جديدة ثم الصف

الأول الابتدائى وهكذا إلى أن يتخرج وفى خلال 20 عامًا نكون قد طورنا كل المناهج والمدرسين والمدارس والأجهزة وتطوير المناهج بالصورة العادية التى تحدث الآن ليس تطويرًا لأنه حذف جزء من الكتاب ويقولون إننا حذفنا الحشو وهذا خطأ لأن الحشو مطلوب ونظام التعليم يعانى من مشكلة مزدوجة .

- هل أنت راض عن كليات التربية ؟

- كليات التربية تم عمل لوائح استرشادية موصفة لها تسير وفقًا للوائح العالمية ولكن المشكلة «عادت ريما لعادتها القديمة» فبعد اعتماد اللائحة بالمواد الأكاديمية والتربوية كان المفروض أن يدرس المواد الأكاديمية المتخصصون فى كليات العلوم والآداب واللائحة بها 70٪ أكاديمى، و20٪ مواد تربوية، 10٪ مواد ثقافية عامة وإذا تم تطبيق اللائحة بالشكل الصحيح ستكون المحصلة معلمًا قويًا 100٪ .

ولكن الكثير من كليات التربية لم تلتزم باللائحة فهناك فرق بين أستاذ طرق تدريس الفلسفة وأستاذ الفلسفة .

- لماذا لا تقول ذلك ؟

- أقول دائمًا ولكن اللجنة عملها انتهى واللوائح تم تطبيقها فى كليات التربية بالفعل وحسب ما تراه كل كلية بحسب رؤيتها وظروفها . وإن كان من الضرورى الالتزام بالأسس والقواعد العامة للائحة، لكن طرق التناول تختلف لأن هناك كليات ملتزمة وأخرى غير ملتزمة وأيضًا المشروع مول كل كليات التربية بـ10 معامل كاملة للغات والعلوم وتم توفير المعامل على مستوى 27 كلية فى مصر فالأدوات متاحة واللوائح الحديثة موجودة ولكن على الكليات أن تطبق اللائحة بدقة .

كما اقترحنا عمل سنة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية بحيث المدرس يتدرب فى المدرسة ويقيم أداؤه بعدها؛ هل يعمل بطريقة صحيحة أم لا ولا أعلم هل صدر قرار وزارى بذلك الاقتراح أم لا .

(6)
الطفولة المبكرة
وثورة «الإنتاج كثيف المعرفة»

كم سمعنا من أجدادنا أن التعليم فى الصغر كالنقش على الحجر، فهل كانوا يقصدون بالصغر مرحلة الطفولة المبكرة أو عمومًا فترة ما قبل المدرسة فى حياة الطفل وهى تلك السنوات الست التى يلقبونها بالسنوات الذهبية الست فى حياة الإنسان على حد تعبير أ.د/ **حسين كامل بهاء الدين** وزير التعليم الأسبق ورئيس الجمعية المصرية لطب الأطفال، وهو الخبير التربوى العالمى الذى حصل على جائزة مئوية الإتحاد الدولى لطب الأطفال مؤخرًا. وقد جاء ذلك فى محاضرة ألقاها فى الحفل الذى أقامه لتكريمه بهذه المناسبة المنتدى الثقافى المصرى برعاية ومشاركة د. عبد العزيز حجازى رئيس وزراء مصر الأسبق.

إن هذه السنوات الست الأولى فى حياة الطفل هى بلا شك أهم سنوات عمره نظرًا لأنها السنوات التى تفتح لدى الطفل فيها نوافد المعرفة المختلفة وهى بمثابة الفرصة التى يستطيع الطفل من خلالها أن يتعلم ويتقن مهارات معينة كالكلام أو العزف على آلة موسيقية معينة، فقد أثبتت الدراسات الحديثة أن نافذة الذكاء العاطفى تتفتح من 6 - 18 شهرًا من عمر الطفل وأن نافذة الذكاء اللغوى تكاد تغلق بين العام الخامس والسابع من عمره، أما نافذة المهارات الحركية الدقيقة بالنسبة لتعلم الموسيقى والحاسب الآلى فتغلق فى سن العاشرة.

وبالطبع فإن معنى ذلك أن التعليم المناسب للطفل يجب أن يبدأ فى الطفولة المبكرة لأن تأخره إلى سن السادسة كما هو قائم فعلاً الآن فى نظامنا التعليمى يكون أشبه باللعب فى الوقت الضائع كما أكد **د. بهاء الدين**. ولا تعنى

كلمة التعليم هنا التعليم بطريقة التلقين العادية، بل تعنى بالنسبة لمرحلة الطفولة المبكرة التعليم عن طريق اللعب والغناء والموسيقى والأشكال التعبيرية والتمرينات الرياضية ومن خلال زيارة المتاحف والمناطق الأثرية والمعالم التاريخية.. إلخ واستخدام هذه الوسائل التعليمية وغيرها مسئولية معلمة الروضة المتخصصة وهى القادرة على اكتشاف مواهب الطفل ورعايتها وتنميتها بوسائل غير تقليدية ومبتكرة تدربت عليها جيدًا فى دراستها فى كليات رياض الأطفال وشعب الطفولة فى كليات التربية .

ولا شك أن إصدار تشريع ملزم بضرورة ألا يتعامل مع الطفل فى هذه المرحلة إلا معلمة متخصصة ضرورى فى إطار ما ننادى به الآن من ضرورة وأهمية رعاية وتعليم الطفولة المبكرة باعتبارها مسئولية الدولة فى المقام الأول فهى بحق قضية أمن قومى وتتعلق بمستقبل وطن يريد أن يشارك فى حضارة العصر وأن ينهض بأبنائه ليكونوا مبدعين فى كافة مجالات الحياة وقادرين على مواجهة التحديات والمنافسة فى سوق العمل العالمى فضلاً عن تحقيق الريادة والتفوق فى صنع المعرفة والتكنولوجيا القائمة عليها .

وإذا كان البعض يتساءل عن الجدوى الاقتصادية لذلك الاستثمار فى مجال الطفولة المبكرة، فإن الحقيقة التى لفت **د. حسين كامل بهاء الدين** الانتباه إليها هى أن مشروع تنمية الطفولة المبكرة يعطى أعلى عائد اقتصادى إذا ما قورن بمشروعات تنموية كثيرة فى بلدان مختلفة من العالم؛ فالاستثمار فى الطفولة المبكرة يعد استثمارًا فى مجال الثورة المعرفية والإنتاج كثيف المعرفة الذى يمثل ذروة تحديات القرن الحادى والعشرين، فنحن نعيش قرن الثورة المعرفية الذى تعتبر القوة المعرفية فيه هى الميزة التنافسية الحاسمة بين الدول، وهذه القوة المعرفية هى نتيجة مباشرة بلا شك لتنمية قوة المعرفة Cognitive Power لدى الإنسان منذ طفولته المبكرة حيث أنها - كما يعرفها العلماء - قوة مركبة حيوية متفاعلة تتشارك فى بنائها عدة أعضاء فى الجسم أهمها الدماغ

والقلب وهذه الأعضاء تعمل فى ترابط وانسجام وتستغل كل أنواع الذكاء ونوافذ فرص المعرفة وتستثمر الذاكرة والعاطفة والجسد والروح لإنتاج وإدارة المعرفة.

وعلى ذلك فإن الاهتمام ورعاية التعليم فى هذه المرحلة السنية هو الخيار الأفضل والأكثر جدوى ليس فقط لإحراز تقدم فى المجال التعليمى والمنافسة فى عصر المعرفة، وإنما أيضًا لإحراز التقدم حتى فى المجال الاقتصادى، حيث أنه الخيار الذى يختصر المدة التى يتحقق التقدم فيها فى مدى عشرين عامًا على الأكثر. وهذا الخيار هو الذى اتبعته الدول التى حققت طفرة فى التقدم العلمى والاقتصادى مثل ماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية. إنه خيار الانتقال من طرق الإنتاج التقليدية التى لا تحقق التقدم إلا كل مائة عام، إلى الإنتاج كثيف المعرفة - على حد تعبير **د. حسين بهاء الدين** - الذى يتيح للدولة دخلاً قوميًا هائلاً فى وقت قصير. وهذا الإنتاج كثيف المعرفة يتم بموجب اكتشاف مواهب الطفل منذ طفولته المبكرة وتنميتها باستغلال نوافذ فرص المعرفة لديه وتنميتها فى كافة صور الذكاء التى عددها العلماء باثنى عشر صورة منها الحسابى والرياضى والمنطقى واللغوى والموسوعى والتصورى والعاطفى والبصرى والعملى والموسيقى والاجتماعى. وإذا ما نجحت معلمة الروضة المتخصصة اكتشاف أى صور هذا الذكاء أكثر عند الطفل وركزت على تنميتها سيترتب على ذلك بلا شك أن هذا الطفل سيكون فيما لا يتعدى العشرين عامًا عالمًا فذًا أو مخترعًا عبقريًا أو فنانًا مبدعًا أو أديبًا شهيرًا أو منطقيًا وفيلسوفًا بارعًا .

إن الإبداع فى كل المجالات هو مقياس تقدم الشعوب، والإبداع لا يصنعه إلا المبدعون والمبدعون ليسوا إلا صناعة وطن يؤمن بقدرة أبنائه على صناعة المستقبل ولذلك فهو يحرص على رعايتهم منذ الطفولة المبكرة بكل الوسائل وبتوفير كافة الإمكانيات والإنفاق على التعليم فى هذه المرحلة بسخاء لأنه كما قلنا وطن يستثمر فى المستقبل . وأطفالنا هم صناع المستقبل. وإذا كانت القيمة المضافة النسبية لأى منتج تتناسب مع قيمة المعرفة فى المنتج، فإن بناء قوة

المعرفة - من خلال رعاية وتعليم الطفل فى مرحلة الطفولة المبكرة - هو الوسيلة الوحيدة لإعداد قوة العمل اللازمة لإنتاج كثيف المعرفة فى المستقبل؛ فليس من يستثمر فى تربية عامل فى مصنع كمن يستثمر فى تربية مبدع فى مجال صناعة الفضاء أو صناعة الحاسبات والطائرات!!

إن أطفالنا هم الثروة القومية الحقيقية والاستثمار فى تربيتهم هو الاستثمار الأنفع والمضمون العائد على مستقبل وطننا. وإذا ما اقتنعنا بذلك فالأمر يتطلب خطوات جدية تبرهن على هذا الإقتناع ويحتاج إلى وضع استراتيجية محددة المعالم لهذه القضية التى تمثل التحدى الأعظم لهذا القرن. ولعل أهم معالم هذه الاستراتيجية ما يلى:

أولاً : أن تدرك الدولة ككل وليس حكومتها فقط أن قضية الإهتمام ورعاية وتعليم الطفولة المبكرة فى أنحاء البلاد هو قضية أمن قومى لا يصح التفريط فيها مطلقًا لأنها تتعلق بمستقبل مصر بعد أن فشل الجيل الحالى فى تأكيد ريادة مصر فى مجالات عديدة وفشل فى وقف التدهور فى كثير من هذه المجالات التى ليس هذا مجال تعديدها .

ثانيًا : أن يقتنع الجميع بأن الاستثمار فى مجال الطفولة المبكرة هو الاستثمار الوحيد مضمون النتائج وهو الذى سيحقق لنا التقدم الذى نطمح إليه فى المستقبل القريب وليس البعيد كما يتصور الكثيرون .

ثالثًا : أن تتغير فلسفة التعليم المصرى ككل، إذ لا يعتمد التعليم فى عصرنا الحالى على جمع وحفظ المعلومات، بقدر ما يعتمد على الكيف الذى يتم به تحصيل المعلومات وتصنيفها والإبداع من خلالها بحيث يكون التركيز على كيفية اكتشاف الجديد فى كل مجالات الدراسة والإبداع .

رابعًا : إن الاقتناع بضرورة تغيير فلسفة التعليم المصرى ليواكب النظم العالمية المتطورة فى التعليم كوسائل ومضامين وغايات يجب تحقيقها من خلاله لابد أن ينعكس على مرحلة الطفولة المبكرة التى نتحدث عنها بحيث تكون هى نقطة البداية فى هذا التغيير.

خامسًا : ضرورة أن يصدر تشريع فورى باعتبار مرحلة الطفولة المبكرة أول مراحل التعليم الأساسى؛ فالتعليم الأساسى فى اصطلاحنا وفى نظامنا التعليمى الحالى يبدأ من سن السادسة، بينما التشريع المطلوب هو اعتبار أن رعاية الطفل وتعليمه منذ ولادته وحتى الثانية عشرة من عمره مسئولية كاملة للدولة وعليها أن توفر لها أفضل الإمكانيات وأفضل الوسائل وأن تكون لهذه المرحلة الأولوية فى الاستثمار التعليمى .

سادسًا : ضرورة أن يكون هناك قانونًا ملزمًا لكل دور الحضانة والروضات فى جميع أنحاء البلاد بأن لا يتعامل مع الطفل فيها إلا معلمة متخصصة تخرجت من كليات رياض الأطفال أو من شعب وأقسام الطفولة فى كليات التربية وهى كثيرة فى جميع محافظات مصر تقريبًا . فهذه المعلمة هى الوحيدة المؤهلة تأهيلاً أكاديميًا وتربويًا لتعليم الطفل واكتشاف مواهبه وتنميتها بوسائل غير تقليدية تدربت عليها وتعلمت كيفية إبداعها . فتعليم الطفل يختلف عن تعليم الصبية والشباب فلا يوجد منهج محدد ولا مقرر معين تلقيه المعلمة للطفل، بل التعليم هنا يعتمد على إبداع المعلمة وتنمية مواهب الطفل الفطرية .

سابعًا : وعلى ذلك فينبغى أن يتزايد الاهتمام بإنشاء كليات جديدة لرياض الأطفال بشرط أن تكون هذه الكليات ذات برامج متنوعة وليس برنامج واحد كما هو الحال الآن . وقد أخذت كلية رياض الأطفال جامعة القاهرة مجال الريادة فى هذا الإطار حيث تقدمت بلائحة دراسية جديدة هذا العام بها عدة برامج؛ فبالإضافة إلى تطوير برنامج إعداد معلمات رياض الأطفال الحالى حسب نظام الساعات المعتمدة وإضافة مقررات جديدة اختيارية وإجبارية تواكب التطورات المعاصرة فى هذا المجال، قدمت برنامجًا أخر لإعداد معلمات رياض الأطفال باللغة الإنجليزية ليتناسب مع المطلوب الآن فى سوق العمل وليلبى احتياجات المدارس التجريبية ومدارس اللغات لمعلمات روضة مؤهلات باللغة الإنجليزية. وكذلك استحدثت برنامجًا لإعداد معلمات الحضانة فى مجال الطفولة المبكرة

وبرنامج آخر لإعداد معلمة للتربية الخاصة ويتضمن هذا البرنامج برامج تربية خاصة للأطفال الموهوبين وبرامج تربية خاصة لذوى الاحتياجات الخاصة للتعامل مع الإعاقات المختلفة (العقلية، البصرية، السمعية وصعوبات التعلم). كما تقدمت فى ذات الوقت ببرنامجين للتعليم المفتوح؛ أحدهما لإعداد معلمات الطفولة المبكرة وآخر لإعداد معلمات التربية الخاصة فى مجال الطفولة المبكرة أيضًا. ولا شك أن هذه البرامج الست تمثل نقلة نوعية فى مجال إعداد معلمات رياض الأطفال والطفولة المبكرة فى مصر والعالم العربى خاصة وأنها اهتمت بمجال التربية الخاصة فى مرحلتى الطفولة المبكرة ورياض الأطفال واهتمت بشكل خاص بتخريج معلمات متخصصات فى مجال تربية الطفل الموهوب المبدع.

وأعتقد أننا فى ضوء هذه اللائحة الدراسية الجديدة لتخريج معلمات متخصصات لمرحلتى الطفولة المبكرة ورياض الأطفال سواء للأطفال الأسوياء أو ذوى الاحتياجات الخاصة أو الموهوبين نكون قد قمنا بدورنا كمؤسسة أكاديمية تواكب التطورات فى هذا المجال وتعهدنا بتخريج المعلمات المؤهلات فى هذه المجالات خلال أربع سنوات من الآن وعلى الدولة بهيئاتها المختلفة التشريعية والتنفيذية بعد ذلك أن تقوم بدورها فى إصدار التشريعات اللازمة لتغيير وتطوير فلسفة التربية والتعليم فى مصر بحيث يبدأ التعليم الإلزامى من الطفولة المبكرة وأن نوفر كل الإمكانيات السخية للاهتمام بهذه المرحلة حتى نضمن بحق اللحاق بالثورة الجديدة، ثورة «الإنتاج كثيف المعرفة» التى سبقنا إلى الدخول إليها دولاً عديدة لسنا أقل منها ولا هى أفضل منا . فنحن بناة أعظم الحضارات الإنسانية حتى الآن، ولا أقل من أن نؤهل أطفالنا من الآن ليكونوا من صناع الإبداع العلمى والتكنولوجى والفكرى والأدبى فى المستقبل لينفعوا بذلك أنفسهم ووطنهم. وليبدأوا عصرًا جديدًا من الريادة الحضارية للأمتين العربية والإسلامية بإذن الله .

(7)
مستقبل كليات التربية فى مصر والعالم العربى

لا شك أن النظرة المستقبلية لأى شىء تعنى الوعى بضرورة امتلاك رؤية محددة للإصلاح عبر قراءة الواقع واستشراف المستقبل، وهى مسألة محمودة فى كل الأحوال لأنها تعنى أننا أصبحنا نعى أهمية التخطيط الاستراتيجى للمستقبل ونمتلك القدرة على تفعيل هذه الخطط وتنفيذها عبر تحديد الأهداف وتحقيقها واحدًا بعد الآخر وذلك عبر آليات محددة للتنفيذ والمتابعة.

وإن كان ذلك أمرًا محمودًا فى أى مجال من المجالات، فإنه يكون أكثر أهمية بالنسبة لمستقبل التعليم عمومًا والكليات المعنية به على وجه الخصوص وأعنى به كليات التربية. وقد تشرفت فى الأسبوع الأول من مارس(*) الحالى بحضور موتمرًا إقليميًا يتناول "**مستقبل كليات التربية فى الوطن العربى**" عقد على هامش الاجتماع السنوى الثانى عشر للجمعية العلمية لكليات التربية فى الوطن العربى بالعاصمة السودانية **الخرطوم** واستضافته جامعة **أم درمان الإسلامية** وبعيدًا عن كرم الضيافة وحسن الاستقبال الذى وجدناه من مدير الجامعة **البروفيسور / حسن عباس** وعميد كلية التربية **الدكتور عصام برير**، فإن الكرم الحقيقى كان فى هذه الوجبة الدسمة من أوراق العمل والأبحاث التى تناولت موضوع مستقبل كليات التربية فى الوطن العربى، وكان على رأس هذا الكرم أن تحدث فى الجلسة الافتتاحية وزيرى التعليم فى السودان وزير التعليم العام ووزير التعليم العالى، وبلغت قمة الكرم فى كلمة **السيد/ على عثمان محمد طه**

(*) عقد هذا المؤتمر فى الثالث والرابع من مارس 2010م .

نائب الرئيس السودانى. تلك الكلمة التى جاءت من سياسى محنك ومثقف قدير يدرك أبعاد قضية التعليم فى وطنه ويعى أهمية النظر فى مستقبله باعتباره مستقبل الأمة كلها؛ فهو لم يتحدث فقط عن مستقبل كليات التربية، بل عن أن مستقبل الوطن العربى هو فى مستقبل كليات التربية.. إذن فإن القيادة السياسية فى السودان وهكذا فى كل العالم العربى تدرك أهمية تطوير وتحديث كليات التربية لتقود مسيرة التقدم والتطوير لكل الوطن. وقد أثار **على عثمان محمد طه** قضية هامة جدًا وهى قضية مسمى كليات التربية متسائلاً هل يمكن فصل التربية عن التعليم؟! وإذا كان لا يمكن الفصل بينهما، فكيف يمكن تفعيل دور كليات التربية فى النظام التعليمى وفى تطوير الكليات الجامعية المختلفة؟! إنه ينادى إذن بأن يكون دور كليات التربية غير مقصور على تخريج المعلم المؤهل تربويًا، بل يمتد إلى إضافة البُعد التربوى إلى النظم التعليمية فى الكليات الأخرى!

وهذا يقودنا بالضرورة إلى القضية الأساسية لمستقبل كليات التربية، وهل يكون دورها مقصورًا على إعدادالمعلم فيما يعرف بالنظام «التكاملى» أم يكون دورها مكملاً لكليات العلوم والآداب فيتم فيها تأهيل الحاصلين على الشهادات العلمية فى هاتين الكليتين تحديدًا تأهيلاً تربويًا فيما يعرف الآن بالنظام «التتابعى». الحقيقة أن عدة أوراق ناقشت قضية كليات التربية بين النظام التكاملى والنظام التتابعى ويبدو أن معظم الآراء تميل إلى الجمع بين الطريقتين كما هو معمول به الآن فى مصر وفى بريطانيا على سبيل المثال .

والحقيقة أن المسألة فى اعتقادى ليست فى أى النظامين أفضل؛ فلكل منهما مزاياه وعيوبه. وإنما المسألة تتلخص فى التأهيل السليم للمعلم على أى من النظامين فكلاهما مناسب لظروف فئة معينة من المعلمين؛ فليس بمقدورنا أن نترك المعلم الذى تخرج من الكليات التخصصية بعيدًا عن معرفة كيف يتعامل تربويًا ومنهجيًا مع تلاميذه، وليس بمقدورنا أن نتحمل نقص المعرفة العلمية بمادة التخصص لدى خريج كليات التربية. ومن هنا تأتى أهمية ما تم من تطوير

فى كليات التربية فى مصر عبر المشروع القومى لتطوير كليات التربية الذى ترتب عليه تخصيص نسبة 70٪ من المقررات الدراسية للمواد التخصصية ونسبة 20٪ فقط للمواد التربوية ونسبة 5٪ لمواد الثقافة العامة اللازمة لتأهيل المعلم. والحقيقة التى ينبغى أن نعترف بها بصراحة هى أنه على الرغم من اقتناع العديد من كليات التربية فى مصر بهذا التوجه ووضعه موضع التنفيذ إلا أن الواقع يقول أنه لم يقتنع أساتذة المناهج وطرق التدريس فى كليات التربية بعد بأهمية الاستعانة بالأساتذة المتخصصين من كليات الآداب والعلوم لتدريس هذه المواد التخصصية حيث يقومون فى أحيان كثيرة بتدريس هذه المواد بحجة أنهم متخصصين فى طرق تدريس هذه المواد فهم قد درسوها من قبل! وهذا الأمر يهدم قضية التطوير من أساسها فضلاً عن أن الكليات التخصصية ترسل إلى كليات التربية عادة أضعف كوادرها وهذا أيضًا يقلل من جودة العملية التعليمية داخل كليات التربية حيث يستخدم هؤلاء الأساتذة الطرق التقليدية فى التدريس إذ لم يتدرب معظمهم على الوسائل التكنولوجية الحديثة فى التدريس. وفى ضوء ذلك أعتقد أن مستقبل كليات التربية يتوقف على مدى الحرص على جودة العملية التعليمية داخلها فلقد وفرت الدولة عبر مشروع تطوير كليات التربية الإمكانيات المادية والوسائل التكنولوجية والمعامل الحديثة إلى حد كبير وعلى القائمين على هذه الكليات وعلى وحدات الجودة داخلها مراقبة ومتابعة تنفيذ بقية خطة التطوير بالجدية الواجبة سواء فيما يتعلق بإتقان المادة العلمية وإعادة تحديثها باستمرار أو باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والاستفادة من المعامل الموجودة، وكذلك مراعاة الجودة فى تنفيذ التدريب الميدانى للطلاب. ويجدر بوزارتى التربية والتعليم العالى أن يفكرا معًا فى شراكة يتم بموجبها تخصيص مدارس بعينها تكون تابعة لكليات التربية بالمحافظات المختلفة لتكون هذه المدارس أشبه بمعمل تابع للكلية للتدريب العملى فيه على طرق التدريس الحديثة مما يوفر فرصة جيدة للتأهيل السليم لمعلمى المستقبل ولا غرابة فى ذلك فقد كان هذا الأمر معمولاً به فى بداية نشأة معاهد المعلمين العليا وقبل أن تتحول هذه المعاهد إلى كليات تربية.

ولعل من أبرز ما لوحظ خلال هذا المؤتمر تلك الزيادة المطردة فى إنشاء كليات التربية فى العالم العربى وخاصة فى السودان البلد المضيف حيث تضاعفت أعداد كليات التربية وهذه الزيادة الكمية تثير دائمًا التساؤل عن أمرين؛ **أولهما** : مدى جودة تأهيل خريجى هذه الكليات التى ربما تتأسس بدون كوادر تدريسية مؤهلة ولديها الكفاءة والكفاية؟! **وثانيهما** : مدى حاجة سوق العمل إلى هؤلاء المعلمين وخاصة إذا لم يكونوا مؤهلين التأهيل المناسب والذى يلبى الحاجات المتطورة لسوق العمل؟! ولعل ذلك هو ما دفعنى إلى الإشارة إلى إمكان تحويل الاهتمام من إنشاء كليات التربية إلى إنشاء كليات لرياض الأطفال حيث لا يزال الاهتمام محدودًا بتخريج المعلمة المؤهلة للتعامل مع الطفل فى هذه المرحلة السنية المهمة من 3 - 6 سنوات رغم أنها السنوات التى تتشكل فيها قدرات الطفل العقلية ويمكن فيها اكتشاف قدراته الخاصة ومواهبه إذا اكتشفت وركزت المعلمة على تنميتها وتوجيهها التوجيه السليم من خلال طرق التعليم غير التقليدية المدروسة جيدًا لدى هذه المعلمة المؤهلة. وإذا ما فعلنا وركزنا عليه لأصبح لدينا الأطفال الموهوبين الذين يملكون قدرات إبداعية متنامية وقادرة على الاستيعاب السريع فى مجال موهبتها ولأصبح لدينا الشباب النابغين فى كل المجالات .

إن الاهتمام الذى توليه دولنا العربية للتعليم الأساسى ينبغى أن يواكبه ويعلوا عليه اهتمامًا بمرحلة الطفولة المبكرة فى سن ما قبل المدرسة حيث من الضرورى أن يتعامل مع الطفل فى هذه السن معلمة روضة مؤهلة قادرة على تعليمه من خلال اللعب وقادرة على اكتشاف مواهبه وتنمية قدراته الإبداعية بوسائل غير تقليدية تدربت عليها جيدًا فى الكليات المتخصصة برياض الأطفال والطفولة المبكرة. وقد لاحظت حين الإشارة إلى تجربة مصر فى إنشاء أول كلية متخصصة فى رياض الأطفال منذ عام 1988م والتوسع فى إنشائها حتى بلغت حتى الآن ست كليات، لاحظت اهتمام الزملاء العرب من عمداء كليات التربية بهذا الأمر وطلبوا المساعدة فى إنشاء كليات متخصصة فى تربية الطفل حتى

تتكامل المنظومة التى تتولى تربية وتعليم النشء منذ الطفولة المبكرة وحتى إتمام الشهادة الثانوية .

ولعل من المناسب هنا التأكيد على أن قضية تطوير المحتوى الدراسى وتحديث طرق التدريس هى العنصر الحاسم فى إعداد المعلم سواء معلمة الروضة أو معلم التعليم الأساسى والثانوى حيث أن بعض الأبحاث التى نوقشت قد لاحظت التدنى الواضح فى المحتوى الدراسى للمقررات الدراسية فى كليات التربية وكثرة الحشو والتكرار وغياب التحديث والإبداع فى هذه المقررات من قبل الأساتذة الذين لا يحرصون على تطوير مادتهم العلمية ويبقون عليها كما هى لعشرات السنين. كما لاحظت أبحاث أخرى أن الطرق التقليدية فى التدريس لا تزال هى السائدة رغم أننا نعيش عصر التكنولوجيا المتقدمة ونعيش عصر الفضائيات والإنترنت وكلها وسائل تكنولوجية لو أحسنا استخدامها لتغيرت صورة نظمنا التعليمية ولحدثت ثورة فى طرق التدريس فى جامعاتنا وبالتالى فى مدارسنا؛ فالثورة المعرفية الهائلة التى أصبحت سمة واضحة من سمات القرن الواحد والعشرين تتيح لنا أن نركز فى نظمنا التعليمية من حيث المحتوى ومن حيث طرق التدريس على منهج مفاده: "**بدلاً من أن تحشو رأسى بمعلومات للتلقى والحفظ علمنى كيف أحصل على المعلومات بنفسى**". إن هذه الرؤية المبسطة الماثلة فى هذه العبارة السابقة هى الرؤية التى تمثل الثورة الحقيقية فى مجال التعليم والتعلم فى عالم اليوم؛ فبدلاً من أن نركز فى مناهجنا وفى طريق تدريسها على إكساب الطالب ذلك الكم الهائل من المعلومات فى أى مقرر دراسى يدرسه، علينا أن نركز على تدريبه على كيفية الحصول على هذه المعلومات من مصادرها المتنوعة ورقية كانت أو الكترونية أو متحفية أو معملية بنفسه، إن اكتشاف الطالب للمعلومات بنفسه هو الذى سيتيح له فى المستقبل طرق الإبداع فى أى مجال معرفى سيستهويه ويتخصص فيه؛ فضلاً عن أنه يمثل المرتكز الأول من مرتكزات التفكير العلمى، ذلك التفكير العقلى المنظم الذى يمثل فى عالم اليوم الأساس فى التقدم الحضارى والإبداع العلمى على حد سواء.

إن مستقبل الأمة وليس فقط مستقبل التعليم أو مستقبل كليات التربية فى مصر والعالم العربى متوقف على بث روح التفكير العلمى فى مجتمعنا وبين شبابنا؛ فالتفكير العلمى هو الأسلوب الوحيد الذى يتيح لنا تشخيص كل مشكلاتنا التربوية والتعليمية التشخيص الموضوعى السليم، وهو كذلك الأسلوب الوحيد الذي بموجبه يمكن تحديد الخطوات الواجبة لحل هذه المشكلات والتغلب عليها. وهو بوجه عام الأسلوب الوحيد الذى يمكننا من أن نتحول في كل حياتنا من حال التخلف والجمود الذى نحن فيه ونعانى منه إلى حال التقدم والإبداع الذى نطمح إليه ونتمناه جميعًا لمجتمعنا ولأمتنا . إن التفكير العقلى والعلمى المنظم هو طريقنا ليس إلى التقدم فى كل مجالات الحياة فقط، بل هو طريقنا الوحيد للحاق بركب التقدم العالمى والمنافسة فيه .

(8)
لغة الشباب المصرى بين التمرد والانتماء

يسود بين الشباب المصرى هذه الأيام مفردات لغوية غريبة خارجة عن السياق العام للغتنا القومية؛ فلا هى ألفاظ عربية ولا هى ألفاظ عامية شائعة، بل هى ألفاظ غريبة تمثل رطانة خاصة بين شباب الوطن متعلمين ومهنيين على حد سواء. وهذا مصدر قلق كبير بالنسبة لعلماء اللغة وللحريصين على مستقبلها ومستقبل ثقافتنا العربية ومستقبل الشباب نفسه؛ فهذه اللغة تكشف بما لا يدع مجالاً للشك عن أن الشباب رافض للغته التى يستخدمها الكبار ورافض للأطر الإجتماعية والسياسية والثقافية التى تعبر عنها هذه اللغة .

وبالطبع فإن هذا الرفض وذلك التمرد على اللغة السائدة والثقافة السائدة له أسبابه كما أن له دلالاته ؛ أما الأسباب فتتلخص فى شعور هؤلاء الشباب بالاغتراب رغم أنهم يعيشون بين ذويهم وداخل وطنهم فقد تقطعت بهم سُبل التواصل مع ذويهم لأنهم لا يفهمونه ولا يسعون لحل مشكلاتهم ولا يصغون حتى إلى هذه المشاكل ويكتفون فقط بتدبير المأكل والملبس لهم وإن كانوا يعانون معهم من شرور البطالة التى يرزح تحتها هؤلاء الأبناء بعد أن عانوا معهم سنوات وسنوات فى سبيل تأهيلهم وتعليمهم .

ولا شك أن هذه الرطانة المستحدثة بين الشباب لها مصدرها الخارجى الذى يبدو فى تأثرهم بلغة الشباب الغربى من خلال مشاهدة التليفزيون والفضائيات، تلك اللغة الساخرة التى تعبر عن تفكك العلاقات بين الأفراد فى الغرب وتكشف عن شعور الشباب الدائم بأهمية الاستقلالية فى التصرف مهما كانت النتائج ومهما كانت صور الانحراف التى يمارسها هؤلاء الشباب حتى يثبتوا

ذاتهم واستقلاليتهم عن أسرهم وعن مجتمعهم وإذا كان هذا التأثر بالشباب الغربى مصدرًا من مصادر هذه اللغة الغريبة بين شباب الطبقة العليا، فإن الحقيقة الأخرى التى ينبغى أن نلتفت إليها أن الشارع المصرى وما يحدث فيه يعد مصدرًا أساسيًا من مصادر هذه الرطانة التى يستخدمها الشباب إذ أن لغة الشارع الآن يسودها الفهلوة وحب الظهور من فئات عديدة من المجتمع وخاصة فى ظل هذا الإنفتاح الاقتصادى الذى أفرز طبقة رأسمالية شديدة الثراء أنتجت شبابًا مستهترًا يزهو بقيم التغريب والانعزال عن المجتمع كما أفرز على الجانب الآخر طبقة تعيش تحت خط الفقر وهذا التفاوت الإجتماعى وتقلص الطبقة الوسطى أفرز لدى الفئات الأدنى من هذه الطبقة الفقيرة نوعًا من التمرد على كل القيم والتقاليد الإجتماعية وكذلك اللغوية .

إن المفردات اللغوية السائدة بين هولاء وأولئك سواء كان مصدرها غربى أو مصدرها الشارع المصرى ذاته ، مفردات مفادها أنهم سعداء بانعزالهم عن ذويهم ومجتمعهم وليس أدل على ذلك من مفردات يرددها هؤلاء الشباب مثل "إحلق له" أو "نفض له" تعبيرًا عن تجاهل ما يقوله هؤلاء سواء كان الآباء أو الإخوة الكبار أو رؤسائهم فى العمل أو أساتذتهم فى الجامعة.. إلخ أو "ابعته" أى اخدعه واكذب عليه حتى نضحك على تصرفاته دون أن يدرى!

إنهم يعيشون حالة من الخواء والفراغ الثقافى للدرجة التى يعبرون فيها عن عدم رضاهم عن الحياة التى يعيشونها بقولهم "الأبلتين لدع فى دهاليز الحياة" أى أن الحياة أصبحت خربة وليس فيها ما يسعدهم! وبدلاً من أن يحاول هؤلاء الشباب البحث عن معنى محدد للحياة بالعمل أو على الأقل البحث عن عمل أو مواصلة الدراسة أو الإنشغال بأى شىء مفيد يتجهون إلى ممارسة مظاهر فاسدة مثل التدخين أو الإدمان بقولهم "اعمل دماغ" . وبعد أن يفعلوا ذلك يبدأون فى ممارسة المشاحنات فيما بينهم حتى يلفتوا الأنظار مستخدمين عبارة "إديها جاز" أو "شعللها" أو يبدأون فى معاكسة الفتيات فى الشارع أو فى الأسواق

وأمام المدارس؛ فهذه فتاة "موزَّة" أو "أوزى" أو هذه "استوك بيتوك" أو "أوكشة" وكلها مفردات تعنى الفتاة الجميلة المملوءة أنوثة، وتلك فتاة "زى الكرة" أو "دايس عليها القطر" أو "أتوبيس راجع بضهره" أو "صب حتة واحدة" كناية عن أن هذه الفتاة ليست جميلة . ويظل الشاب من هؤلاء يعاكس فتيات الشارع إلى أن تقع فى حبائله فتاة "أوجو" أى فتاة من ذوى العلاقات المتعددة والتى يسهل التأثير عليها.

وإذا لم يجدوا ما يفعلونه أو ضاقوا من التسكع فى الشوارع ومعاكسة الفتيات فإن أحدهم يقول "أعلن فرارى" أى سأنسحب من الجلسة والآخر يقول أما أنا "فهأنتخ" أى سأجلس هنا منتظرًا الفرج! أو يقول "أنا مستكانيس كده" أى أنه مرتاح على هذا الوضع!

وإذا كان صاحبنا من طبقة الموظفين فهو يرفع شعار "أبجنى تجدنى" أو "انجز بالونجز" وكلاهما يعنى أن سيادته يمكن شراؤه بالمال وإذا كان لديك أى مشكلة فهو قادر على حلها إن دفعت له ثمن سجائره! أما إذا كانت المشكلة عويصة فهى لا تحل بالقروش أو بالجنيهات وإنما بـ"الأستك" أو بـ"الأرنب" والأول يعنى الألف جنيه والثانى يعنى المليون!

وإذا نظر إليه زميله فى العمل متعجبًا مما يقوله أو ما يفعله فسيقول له "أنت بتهَوبص علىَّ" أى أنت أدرى الناس بما نفعل فلا تتظاهر بالغباء!، أو يقول له "البوله دى بتاعتى" أى أن هذا موضوعًا يخصه ولا ينبغى أن يتدخل فيه أحد! أما إذا ضايقه هذا الزميل فلا مانع من أن يقول له "ماتخلنيش أرَقَّد لك" وهو هنا يهدده بالشر ويتوعده بالإيذاء، ولا مانع أيضًا من أن يقول له "حأحط عليك" أى أننى سأتصيد لك الأخطاء التى تقع تحت طائلة القانون! وإذا ما أراد هذا الزميل أن يستميل صاحبنا حتى يتعاون معه على الشر فإنه يقول له: "ساستمنى" أى اكشف لى الحقيقة حتى يكون نظامنا واحد أو يقول له "خذنى تحت جناحك" أى علمنى ما تفعله حتى نتقاسم المكاسب .

وقد درج الشباب على تصنيف بعضهم البعض عبر مصطلحات متعددة، فهذا "جهبز" أى عبقرى ولديه قدرات ابتكارية متنوعة، وذاك "جون" أى متعدد العلاقات الغرامية، وهذا "جعِر" أى كثير الصياح بدون لزوم، وذاك "حاتى" أى صاحب جاه وله سلطان ونفوذ بما يمتلكه من مال، وهذا "حافرتى" أى لديه الخبرة اللازمة للتعامل مع الحياة وخبير فى كثير من شئونها وذاك "حانوتى" أى أنه لا يفيد فى شىء، وهذا "خيشة" أى شاب جاهل وغبى، وذاك "خلبوص" أو "خنفس" أو "رَوش" أو "حرك" وكلها تدل على الشاب المستهتر الذى قد يظهر غير ما يبطن ويتمسك بالمظاهر. أما ذاك الشاب فـ"دباليمو" أى حاصل على أحد الدبلومات الفنية. وذاك آخر "زومبجى" أو "إشاعاتى" بمعنى أنه شاب ماهر فى تدبير المقالب للآخرين والإيقاع بهم من خلال ما يصدره من إشاعات حولهم أو فيما بينهم . أما هذا الشاب فـ"سكامونس" أو "سكامونس خالص" أى أنه مثل الفتاة اللذيذة ذات الملامح الطفولية. وذاك شاب "سلوع" أو "سفروت" أى رفيع جدًا أو قصير جدًا.

أما هذا فمثل "سنافور المحطة" أى طويل جدًا ونحيف. وهذا "سيكة" أى مجند يعمل خادمًا للضابط، وذاك "سيطة عنب" أى عبيط. أما الآخر فهو "سلبوتة" أى شاب عادى لا يميزه شىء، أما هذا فهو "سِرماح" أى شاب يمشى على هواه وكثير العلاقات النسائية أما ذاك فهو "شنكح" أى شخص مرح وإن اختلط مرحه ببعض الجهل والعبط .

وهذه مجرد نماذج فقط من قاموس طويل ومتنوع ابتدعه الشباب المصرى ليحيا به منغلقًا على نفسه مع أقرانه سواء كانوا من أصدقاء المدرسة أو الشارع أو النادى. إنه قاموسهم الخاص الذى ينفصلون به عنا ويسعدهم أننا لا نفهمه حينما يتكلمون به. إنه جزء من اغترابهم عن ذويهم وعن مجتمعهم وهو فى ذات الوقت القاموس الذى اخترعوه لكى يعبروا - دون أن يشعروا بذلك بوضوح - عن رفضهم للغتنا العربية الفصحى الجميلة ربما احتقارًا لها أولنا وربما لعدم إلمامهم بجمالها وعدم قدرتهم على الاستمتاع ببلاغتها وعبقرية مفرداتها. والأرجح

بالطبع هو الاحتمال الأول. ولذلك فالأمر جد خطير إذ ينبغى أن تنتبه كل فئات المجتمع وكل المعنيين من علماء اللغة وعلماء الاجتماع وعلماء النفس وقبل هؤلاء وأولئك المفكرون والساسة إلى خطورة هذه الظاهرة ودراستها والعمل على مواجهتها. وفى اعتقادى أن مواجهتها يتطلب تضافر جهود كل مؤسسات الدولة بالإضافة إلى جهود علمائها فى إطار خطة قومية تعمل على إعادة الانتماء إلى الشباب ومعالجة مشكلاتهم؛ فالقضية ليست قضية لغة خاصة يستخدمها هؤلاء الشباب بل هى قضية دلالة استخدام هذه اللغة وآثارها على لغتنا القومية وهويتنا الحضارية.

وفى اعتقادى أن استعمال الشباب لهذه اللغة الخاصة بهم لا تعد تمردًا على المجتمع بقدر ما هى نوع من الهروب من وطأة هذا المجتمع وعدم مراعاته لمشاكلهم ومتطلباتهم. وفى اعتقادى أيضًا أن على الكبار التفاعل مع هذه اللغة واحترامها وعدم الاستهزاء بها وخاصة ما لا يتعارض منها مع الآداب العامة فى المجتمع . إن الجانب الأكبر من المسئولية عن هذه الرطانة اللغوية بين الشباب إنما يقع على قادة المجتمع فالكثير من هذه الألفاظ عبارة عن مصطلحات أجنبية محورة وسببها واضح أن الكثير من الجهات التعليمية وجهات العمل أصبحت تتعامل باللغات الأجنبية ولم تعد تحترم بالتالى اللغة العربية. إن انتشار المدارس الأجنبية والجامعات الأجنبية بل انتشار البرامج الخاصة باللغات الأجنبية بالجامعات الحكومية ليست مسئولية الشباب بل هو مسئولية النظام التعليمى الذى سمح بهذه الإزدواجية فى نظامنا التعليمى. وما تقدمه الدراما العربية والفضائيات العربية ليس مسئولية الشباب الذى يتأثر بها بل مسئولية صناعها الذين تناسوا الهوية القومية والتعبير عن التقاليد العربية الأصيلة وبدأوا موجة من التغريب والتعبير عن أسوأ ما فى مجتمعنا وكشف عوراته والتركيز على لغة "الحوارى" و"العشوائيات" . لقد تناسى صناع الدراما أنهم إنما يقدمون فى فنهم القدوة للشباب وأن الفن يرقى الذوق والأخلاق ويصنع التقدم وليس مجرد تسجيل لأسوأ ما فى الواقع .

إن استيعاب الشباب وحل مشكلاتهم بما فيها هذه المشكلة اللغوية مسئولية الكبار وهذه المسئولية تقتضى ما يلى لمواجهة هذه الظاهرة :

أولاً : إصدار التشريعات اللازمة للحد من ظاهرة التغريب اللغوى فى المجتمع المصرى بما فى ذلك الحرص على تعريب النظام التعليمى واستخدام اللغة العربية كلغة رسمية فى كل جهات العمل داخل مصر واستخدامها فى أسماء المحلات وكل ما يخص الحياة التجارية والاقتصادية.

ثانيًا: الحرص على أن يعبر الفن والدراما عن أفضل ما فى المجتمع بل والحرص على تقديم صورة لما ينبغى أن يكون عليه هذا المجتمع وقدوته لغويًا واجتماعيًا. فالفن رسالة قبل أن يكون تجارة أو ترفيهًا .

ثالثًا : إن دور الإعلام المصرى والعربى فى غاية الأهمية فالحرص من جانب مقدمى البرامج والمتحدثين فيها على استخدام لغة عربية سليمة وراقية وسلسة مسألة ضرورية. ولا يخفى علينا ما تمتلئ به البرامج الفضائية الآن من لغة ركيكة ملؤها السباب واستخدام الألفاظ البذيئة فلابد أن يتوقف كل هذا إذا ما أردنا الإرتفاع بمستوى الرسالة الإعلامية .

رابعًا : إن على علماء النفس وعلماء الاجتماع دورًا فى دراسة هذه الظواهر السلبية التى تسود بين شبابنا بما فيها الظاهرة اللغوية واقتراح الحلول المناسبة فى ضوء هذه الخطة الشاملة لمواجهتها.

خامسًا : إن كل ما سبق وما قبله وما بعده تقع مسئولية كبيرة فيه على حكومتنا والمجالس النيابية والتشريعية وهيئات المجتمع المدنى فى بلدنا. فالشباب وتربيتهم وحل مشكلاتهم وأخطرها المشاكل التعليمية ومشكلة البطالة مسئولية الجميع ولذلك يجب أن يتشارك الجميع فى مناقشتها ووضع الحلول الفورية لها؛ إذ أن قيم الانتماء والمواطنة التى نريد للشباب أن يتمتع بها لا يمكن أن يتوافر لها المصداقية إلا بحل هذه المشكلات التى تعوق هؤلاء الشباب عن المشاركة الإيجابية فى الحياة بكل صورها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا .

(9)
تأثير العولمة على أخلاقيات الشباب العربى

لا شك أن «العولمة» تعد أهم مقومات العالم المعاصر، حيث أخذت المساحة الأكبر من الحوار والنقاش على الساحة العالمية فى النصف الثانى من القرن العشرين فضلاً عن أنها لا تزال تمثل فى مطلع القرن الحادى والعشرين ظاهرة الظواهر فى كل مجالات الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية على الصعيد العالمى .

إن العولمة فى اعتقادنا ظاهرة تاريخية يقصد بها بوجه عام ذلك التقارب الذى حدث بفعل آليات وعوامل تكنولوجية عديدة استحدثت بين الشعوب والدول للدرجة التى دعت البعض إلى القول بأن العالم صار أشبه بقرية واحدة وقصدوا بذلك أن الكل يتأثر ويؤثر فى الكل نتيجة سرعة انتقال المعلومات وسرعة انتقال رؤوس الأموال والأفراد والسلع ونتيجة التشابه الذى بدأ يتنامى ويزداد بين ثقافات الشعوب المختلفة للدرجة التى أصبح من الممكن فيها الحديث عن خصائص واحدة يشترك فيها معظم الناس فى أرجاء العالم، وجملة هذه الخصائص تتبدى بوضوح فى معظم شباب العالم الآن؛ فالشاب "المعولم" هو ذلك الشاب الذى تراه فى جميع الأحوال أنيقًا يلبس الزى الغربى المعتاد، ففى الصباح كما فى المساء تجده يلبس إما الكاجوال المتمثل فى البنطلون الجينز والتى شيرت أو تلك البدلة الأنيقة ذات الجرافتة الشيك حسب موضة العام وتجده فى معظم الأحوال حاملاً "اللاب توب" والتليفون المحمول آخر موديل. وهو الذى لا يتحدث إلا بلكنة تنم عن أنه يجيد اللغات الأجنبيةوخاصة اللغة العالمية الشائعة: اللغة الإنجليزية. وهو الحريص على أن يتصفح المواقع المختلفة للشبكة الدولية

للمعلومات (الإنترنت) ويتباهى بأنه يحمل سيرة ذاتية C.V تتضمن حصوله على الشهادة الدولية لقيادة الحاسب الآلى ICDL وعدة دورات متقدمة فى اللغة الإنجليزية أو لغة أجنبية أخرى .

وكثيرًا ما يحب أن يلتحق بعد تخرجه من الجامعة سواءً كانت خاصة أو حكومية ويفضل أن تكون الجامعة الأمريكية أو الألمانية أو الفرنسية مثلاً، يحب أن يلتحق بوظيفة فى شركة من الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات حتى يحصل على راتب شهرى بالدولار يفوق ما يحصل عليه والديه فى كل سنوات خدمتهم الحكومية أيًا كانت المهنة التى يعملان بها وأيًا كانت سنوات خبرتهم فى هذه الوظيفة الحكومية أو تلك. وقبل كل ذلك وبعده فهو عادة ما يفضل أكل الوجبات الجاهزة "التيك أوى" التى تعدها مطاعم بعينها على الطريقة الأمريكية ولا يُرى إلا وفى يديه "الكانز" و"البيريل" والسيجارة المارلبورو أو الكنت.. إلخ.

والحقيقة أن هذه الخصائص السابق الإشارة إليها للشباب المعولم إنما هى فى معظمها خصائص إيجابية لشاب نجح فى أن يلتقط الخيط الإيجابى لعصر العولمة ونجح فى أن يتعامل مع هذا العصر بآلياته ومؤهلاته ومن ثم فهو شاب عصرى ناجح بالمقاييس المعرفية والاقتصادية وإذا ما أضاف إلى تمتعه بالمؤهلات السابقة كونه شخصًا متواضعًا تقيًا متحليًا بالفضائل الأخلاقية والدينية التى تمثل العنصر الأهم فى هويتنا الثقافية القومية لكان بكل المقاييس النموذج الأمثل للشاب الذى نطمح أن يكون عليه كل أبنائنا؛ فنحن نطمح أن يكون شبابنا شبابًا عصريًا يمتلك المعرفة بكل آليات العصر متمسكًا بتلابيب كل مقوماته الإيجابية من تفكير علمى منظم وقدرات خاصة فى التواصل مع الآخرين ومنافستهم فى كل مجالات العمل المختلفة، وفى ذات الوقت يكون شبابًا متمسكًا بكل قيم هويته الأخلاقية والدينية حيث أن هذه القيم الأخلاقية والدينية التى تمثل عناصر هويتنا القومية هى التى ستجعله قادرًا - رغم تعامله مع الآخر بلغته وآلياته العصرية - على توظيف كل إمكانياته المعرفية وإبداعاته

العلمية لخدمة مجتمعه وبيئته فى المقام الأول، وستجعله بحق إبنًا لهذا المجتمع وقوة دافعة لتقدمه ورفعته .

وفى المقابل ستجد شبابًا معولمًا من نوع آخر، وهؤلاء الشباب قد يشتركون مع أقرانهم السابقين فى المظهر الذى يظهرون به وفى امتلاك ثقافة العصر وآلياته لكنهم يبرعون فى تحويلها إلى تحقيق أكبر قدر من السعادة الفردية الزائفة حيث تجد هذا الشاب يجلس خاملاً بالساعات أمام جهاز الكمبيوتر يتصفح المواقع الإباحية ويدير المحادثات (الشات) مع فتيات ساقطات وشباب فاسد منحل أخلاقيًا، ويبحث عن كل ما يقوى لديه القدرة الجسدية على ممارسة الرذيلة فيتجه إلى إدمان المخدرات بأنواعها، ويبحث عن التمويل اللازم لممارسة اللاأخلاقية تلك بالسطو على حسابات غيره من البنوك وبطاقات الائتمان عبر إتقان آليات الهاكرز المعروفة والمتجددة وذلك بعد أن يكون قد جرب وقام بكل وسائل النصب والسرقة من المحيطين به ومن نظرائه .

إن هذين النمطين من أنماط الشباب المعولم فى عصرنا يمثلان فى الحقيقة استثناء من الظاهرة، ظاهرة الشباب المعولم، فالواقع يشير إلى أنه من النادر أن تجد ذلك الشاب الذى يمتلك المهارات التى تؤهله للمنافسة العالمية فى عصر العولمة وفى ذات الوقت تجده من الملتزمين أخلاقيًا ودينيًا فمن المقولات الشائعة لدى الكثيرين من دعاة العولمة "أنه لا سبيل لفصل علمنة المجتمع عن عولمته" وهذه إشارة إلى أنه لا يهم فى عصر العولمة أن نتحدث عن قيم أخلاقية ودينية لأن أساس التقدم فى هذا العصر هو امتلاك آلياته العلمية والتفوق الاقتصادى وتحقيق القيادة من خلالها، وعلى الجانب الآخر فالقليل من شبابنا هو الذى انجذب ناحية الانحراف الأخلاقى بفعل ثقافة وآليات عصر العولمة.

وعلى ذلك فإن الخلط بين التوجه الإيجابى والتوجه السلبى هو السمة السائدة بين شبابنا؛ فقد اختلطت لديهم القيم الإيجابية بالقيم السلبية لعصر العولمة نتيجة انعدام الوعى بالمعنى الحقيقى للعولمة ونتيجة لعوامل اقتصادية

وسياسية واجتماعية عديدة فى مجتمعاتنا العربية تؤدى دومًا إلى إحباط الشباب وفقدانه للهدف مما يؤدى إلى ذلك التوهان وتلك الحيرة التى يعانى منها بين أن يكون غربى الثقافة والهوى قاطعًا صلته بثقافته القومية وقيمه الأخلاقية والدينية، وبين أن يتحصن فى ثقافته القومية ويتمسك بقيمه الدينية والأخلاقية رافضًا الثقافة الغربية ومستجدات العصر كلها!

وعلى ذلك فإن توعية شبابنا بظاهرة العولمة فى جوهرها ومظاهرها مسألة ضرورية ، فالمقصود الشائع عن العولمة باعتبارها تمثل تحولاً اجتماعيًا جذريًا سيجعل من المجتمع الإنسانى مجتمعًا موحدًا فى جوهره ومظاهره مسألة لم تتحقق بعد، وهى لن تتحقق "فالإختلاف بين قطاعات البشر من ناحية نمط الحياة ورصيد المعتقدات تعتبر أكبر والعناصر المشتركة أكثر عمومية من أن تسمح لنا ولو بتصور وجود ثقافة عالمية" على حد تعبير أنتونى سميث.

ولذلك فإن احتمالات نشأة ثقافة عالمية موحدة تعد ضعيفة – فى نظر مايك فيذرستون رغم كثافة التدفقات الثقافية العالمية وسرعتها فى تدعيم الشعور بأن العالم كيان واحد. فهناك عوائق كثيرة تحول دون عولمة الثقافة، تلك الثقافة الغربية الأمريكية التى يراد أن يتقولب فيها وتتأثر بها كل شعوب العالم. فأمركة العالم ثقافيًا واقتصاديًا هو المقصود الفعلى للعولمة، وهذه الأمركة لن تتحقق رغم كل ما نشاهده الآن من صور التأثر بالثقافة الأمريكية فى شتى الجوانب. وما ذلك إلا استنادًا إلى الفهم الواعى لحقيقة أن البشر خلقهم الله مختلفون فى كل شىء فكيف نتصور ولو نظريًا أنه يمكن صبهم فى قالب ثقافى واجتماعى واقتصادى واحد . إن سلبيات هذا التصور الخاطئ لقولبة البشر منها:

1 – القضاء على التنوع الذى خلق به الله البشر؛ فالبشر أجناس مختلفة وبيئات متفاوتة وظروف اجتماعية واقتصادية متنوعة. ولا يمكن تحت أى ضغوط وبأى وسائل تكنولوجية مهما بلغت درجة تأثيرها أن يقضى على كل هذه الاختلافات التى فرضت هذا التنوع البشرى المحمود.

2 - وأد الإبداع ، فالتنوع البشرى القائم على فردية الفرد واختلاف البيئات والظروف التاريخية سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، هو أكبر دافع لتنوع الإبداع البشرى وأهم منابع الثقافات المتنوعة وهو الذى يجعلنا دائمًا نتحدث عن "ثقافات" متنوعة وليس عن ثقافة واحدة بصيغة المفرد .

3 - إن محاولة تنميط الثقافات البشرية وقولبتها فى ثقافة واحدة هى الثقافة الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا يعنى مخاطر شتى حيث أن الثقافة الغربية عمومًا والثقافة الأمريكية على وجه الخصوص معروف أنها على حد تعبير أحد الفلاسفة ثقافة البُعد الواحد .

4 - الاتجاه نحو تغليب القيم اللذية على القيم الأخلاقية والدينية فالإشباع المادى لرغبات الجسد هى المقصود الأهم للثقافة الغربية السائدة. وهذا من شأنه الإخلال بالتوازن داخل الإنسان . وكم نادى الفلاسفة والمفكرون بضرورة إعادة هذا التوازن المفقود فى الثقافة الغربية والأمريكية المعاصرة دون جدوى .

5 - فقدان الانتماء القومى لصالح الانتماء الكونى؛ فالفرد فى زمن العولمة يعد فى نظر نفسه وفى نظر دعاة العولمة فردًا كونيًا ومواطنًا عالميًا مما يقلل لدى أى فرد فى أى دولة وفى أى مكان فى عالم اليوم انتماؤه إلى بلده وإلى قيمه المحلية .

6 - اتساع موجة التغريب بين الشباب فهم لم يعودوا ينتمون إلى مجتمعهم المحلى بقدر ما يتفاخرون بإنتمائهم إلى ثقافة غازية غريبة عنهم وعن بيئتهم المحلية وعن معتقداتهم الأخلاقية والدينية الأصيلة .

7 - شيوع مبدأ الغاية تبرر الوسيلة يعد نتيجة طبيعية لسيادة ثقافة الإشباع الجسدى، فما دامت الغاية هى إشباع رغبات الجسد فلا يهم من أى وسيلة أحصل على هذا الإشباع ومن هنا تتردى العلاقة بين أفراد الأسرة الواحدة، بين الآباء والأبناء ويتمرد الشباب على كل ا لروابط والقيم الأسرية والاجتماعية.

8 - تكريس ثقافة التفاوت الرهيب بين الأثرياء والفقراء؛ إذ من شأن ما يسمى بالعولمة الاقتصادية أو الاقتصاد الكوكبى تحول الشركات متعددة القوميات إلى شركات عابرة للقوميات يمكنها التلاعب بإقتصاديات العالم والتساؤل هو : ماذا ستفعل الشعوب إزاء تلك الشركات الرأسمالية النفاثة التى تعمل وفقًا لمبدأ "إما أن تأكل أو تُؤكل" على حدتعبير مدير إحدى الشركات الأمريكية. إن تلك الرأسمالية النفاثة تصر على أن تصل إلى أكبر قدر من تكديس الثروة فى يد أصحاب المشروعات الكبرى ولا تترك للآخرين إلا الخليط من التسلية المخدرة والتغذية الكافية التى تهدئ خواطرهم المحبطة على حد تعبير مؤلفى كتاب "فخ العولمة" .

ولعل السؤال الآن هو : كيف نواجه هذه الآثار السلبية لثقافة ولأخلاقيات العولمة وكيف نجنب شبابنا الوقوع فى براثنها والتأثر بها؟!

(10)

نحو استراتيجية مقترحة لمواجهة الآثار السلبية للعولمة على أخلاقيات الشباب

بداية لابد من التأكيد على ضرورة الاستفادة من آليات عصر العولمة؛ فالتعامل معها بإيجابية يجعل من شبابنا قادرًا على التعامل مع العصر بآلياته المعلوماتية والتعليمية والتدريبية وتجعله قادرًا بالتالى على المنافسة فى سوق العمل الدولى فليس الشباب العربى بأقل قوة أو قدرة من شباب الهند أو اليابان أو الصين أو ماليزيا أو غيرها، فهو قادر إن أحسنا تعليمه وتدريبه وتوجيهه على المشاركة الإيجابية فى حضارة العصر وقادر على الإبداع والمنافسة رغم عظم التحديات وقلة الإمكانيات .

لكن الحرص على التعامل مع الجوانب الإيجابية لعصر العولمة والاستفادة منها لخير أفرادنا ومجتمعنا لا ينبغى أن ينسينا حقيقة أننا كثيرًا ما نفعل الشر فى الوقت الذى نظن أننا نفعل الخير. وفى المقابل كثيرًا ما تكون السلبيات والشرور دافعًا للكثير من الإيجابيات والخيرات. وهذا يعنى أن إدراكنا لسلبيات عصر العولمة التى أشرنا إليها فى المقال السابق هو بداية الوعى بالطريق الصحيح للتعامل معها وتجنيب شبابنا آثارها السلبية.

وفى اعتقادى أن التعامل الإيجابى من جانبنا مع عصر العولمة وخاصة فى جانبها السلبى ينبغى أن يستند على أسس معينة يمكن أن تشكل استراتيجية عربية لمواجهة مخاطر العولمة:

أولاً : تقوية قيم الثقافة القومية فى نفوس الشباب بحيث يشبون واعين

بالقيم والمبادئ الحضارية العربية والإسلامية وخاصة الداعية إلى التوازن بين مطالب العقل والروح ومطالب الجسد، وتغليب المصالح العامة والمجتمعية على المصلحة اذاتية والداعية كذلك إلى قيم التعاون والحوار مع الآخر... إلخ .

إن من شأن تقوية عناصر الثقافة القومية والهوية الحضارية العربية والإسلامية فى نفوس الشباب تكوين ذلك الذى يحلو للبعض تسميته "بالأمن الخلقى" لدى أبناء المجتمع وخاصة من الشباب. وإن كنت أعتقد بضرورة أن يتكامل دور المؤسسات التعليمية والتربوية مع دور الأسرة فى تحقيق ذلك. فضلاً عن أن الأمن الخلقى يتحقق فى الأساس عن طريق الضمير الفردى والالتزام الشخصى الداخلى وذلك لا يتم تكوينه من الخارج بل من داخل الشخص ذاته وحرصه على الالتزام الدينى والأخلاقى والتوافق فى ذات الوقت مع ضرورات الحياة والتطور الذى يلحق بكل نواحيها .

ثانيًا : بناء عناصر القوة الذاتية، فقوة أى أمة – كما قلت فى مؤلفات عديدة سابقة(*) – إنما تنبع من داخلها وليس من خارجها؛ تنبع من إعادة البناء الذاتى لثقافتها واقتصادها وعلومها وتكنولوجياتها وليس بالاعتماد على الآخر أيًا كان ومهما كانت درجة تقدمه وتفوقه .

ثالثًا : تحديث نظمنا التعليمية بحيث يكون أهم عناصرها هو تدريب أبنائنا على التفكير العلمى والفلسفى والنقدى الذى يكسبهم مهارات التحليل والقراءة النقدية لكل ما يطالعونه سواءً من كتب التراث أو من الكتب الغربية ويجعلهم قادرين على مواجهة عصر المعلومات بعقلية نقدية تستوعب كل ما يفيد وتستبعد كل ما يضر ويضيع الوقت ويهدر الجهد، فإذا كان عصرنا معروفًا بأنه عصر المعرفة والمعلومات فالتعامل معه ينبغى أن يكون من خلال استراتيجية

(*) انظر منها على سبيل : فى فلسفة الثقافة ، ما بعد العولمة – قراءة لمستقبل التفاعل الحضارى ، فى فلسفة الحضارة ، بين قرنين – معًا إلى الألفية السابعة ، ضد العولمة . وكلها منشورة إما فى دار قباء أو فى الدار المصرية السعودية بالقاهرة .

مبسطة مفادها: الإقبال على التعامل مع كل جديد بعقلية نقدية مبدعة قادرة على أن تستفيد وتفيد. إن المشاركة فى حضارة العصر ضرورة حتمية ولن تكون المشاركة إيجابية إلا ببناء هذه العقلية النقدية المبدعة .

رابعًا : تقوية دور الأسرة والمجتمع فى إرشاد الشباب للتعامل الإيجابى مع عصر الكمبيوتر والإنترنت وذلك لا يكون إلا بزيادة وعى الآباء والأمهات بضرورة الإلمام بهذه التقنيات الجديدة والتدرب على استخدامها حتى يكونوا مؤهلين لتوعية الأبناء إلى الاستخدام الصحيح لها والحيلولة دون وقوعهم فى الخطأ فى استخدامها، وإبعادهم عن ما يسمى الآن بظاهرة الإجرام الإنترنتى أو الانحراف الانترنتى التى أدت وتؤدى إلى لجوء الشباب من ذوى القدرات العقلية العالية إلى توظيفها لارتكاب الجرائم بطريق الإنترنت مثل أفعال الابتزاز والإفساد المتعمد لأنظمة معلومات الغير أو التهديد أو سرقة الأسرار .. إلى آخر هذه القائمة من الأفعال الإجرامية لمستخدمى الإنترنت بطرق احتيالية يجرمها القانون .

خامسًا : نشر ثقافة الإنترنت فى مجتمعنا المصرى والعربى على نطاق واسع لأنها لم تعد ترفًا الآن، بل أصبحت ضرورة حتمها التطور التكنولوجى المعلوماتى ولابد من التعامل مع هذا التطور بشكل إيجابى. وهذا سيتطلب – حسب روية المختصين – من الجهات التى تملك الخبرة المعلوماتية المتقدمة نظم أمن المعلومات فى الوزارات والهيئات المختلفة رسمية كانت أو أهلية أن تعد العدة لمواجهة المخاطر المترتبة على المعلوماتية ويجب أن ترتكز خطة نشر هذه الثقافة المعلوماتية – الانترنتية على محاور عدة منها : (1) تحذير الأبناء من إعطاء معلومات شخصية عن أنفسهم للأشخاص الذين يتم التعارف بينهم عن طريق غرف الدردشة فى الإنترنت. (2) تحذير الأبناء من مخاطر تنظيم لقاءات مباشرة مع أحد الأشخاص الذين تم التعرف بهم عن طريق الإنترنت دون إستشارة الوالدين أولاً. (3) وضع جهاز الكمبيوتر فى غرفة المعيشة أو أى منطقة مفتوحة فى المنزل أو فى النادى .. إلخ. (4) استخدام أنظمة حماية أو برامج تتيح للآباء معرفة المواقع التى زارها الأبناء عند انشغال أو غياب الآباء أو تمنعهم تلقائيًا من

الدخول إلى المواقع المحظورة. (5) تأمين شبكات الكمبيوتر ضد الاختراق إذ من الحماقة أن يترك المرء أو المؤسسة نظامه المعلوماتى بدون حماية بحيث يسهل الوصول إليه .

سادسًا : وضع تشريعات ومواثيق أخلاقية عربية للتعامل مع الإنترنت بحيث يمكن تنظيم التعامل مع كل تقنياتها ومواكبة التطورات المتلاحقة فى هذه التقنيات، ويمكن من خلالها كذلك وضع سياسة جنائية رشيدة تمكن المختصين من مكافحة جرائم الإنترنت وتدريب العاملين بالقضاء أو بالشرطة على أحكامها وتنفيذ هذه الأحكام .

ولا شك أن هذه القواعد والمواثيق الأخلاقية العربية ستنبثق من المواثيق الأخلاقية الدولية التى تحدد التعامل مع الإنترنت وهى القواعد الأخلاقية بالشبكة الموجهة إلى مستخدميها لضبط تعاملهم مع محتوى الإنترنت وتقنيات الشبكة. وتنقسم هذه القواعد الأخلاقية إلى أقسام؛ فمنها قواعد خاصة باستعمال البريد الإلكترونى وأخرى خاصة بمواقع الحوار والدردشة وهو الاتصال بين شخص وشخص، وقواعد لاتصال شخص بجماعة وقواعد لضمان صيرورة خدمات المعلومات على الإنترنت .

سابعًا : العمل على المشاركة الإيجابية فى المحتوى المعرفى للإنترنت على المستوى الدولى، فالانترنت عكس كل وسائل الاتصال الأخرى المكتوبة والمسموعة يمكننا من أن نحقق ذاتنا من خلاله إذ أننا - على حد تعبير جو ال دى رسناى - أصبحنا فاعلين ومتفاعلين معه ، نتمتع بإمكانية إنشاء النص وطبعه ونستطيع أن نكون منتجنا التليفزيونى الذاتى بفضل الفيديو على شبكة الانترنت، لقد أصبح بإمكاننا إذن أن نشارك فى الفعل ونشارك فى الإبداع، أصبح بإمكاننا أن نتشارك فى التبادل المعرفى؛ فعلى خلاف البريد الالكترونى الذى يقوم بدور تبادل الرسائل أو بعض الاتصالات المسئولة عن تبادل الكلمات، يمكننا أن ننشئ بأنفسنا روابط ضخمة على صحيفة شخصية أو على صحيفة مؤسستنا أو جمعيتنا تحيل شخصًا ما على أى موقع آخر فى أى مكان فى العالم .

وببساطة أصبح بإمكان كلامنا فى أى مكان من العالم أن يكون موثرًا فى الآخرين عبر ما ينشره عليهم من خلال موقعه الخاص على الإنترنت، ومن ثم فكما نتأثر نحن ويتأثر شبابنا بالتدفق المعلوماتى الغربى عبر هذه الشبكة العنكبوتية العالمية، يمكننا ويمكن لأبنائنا التأثير فى هذا المحيط المعلوماتى عبر تدفق معلوماتى عربى - أو بأى لغة أجنبية عالمية أخرى نجيدها - يعبر عن قيمنا وهويتنا ويدافع عن قضايانا وينشر إبداعنا ليطلع عليه العالم الغربى ويتأثر به الناس فى الغرب .

إن العالم الآن عبر هذه الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) أصبح يتجه إلى نوع جديد من المواطنة وإلى شكل جديد من الديمقراطية يمكن أن يتشارك فيه الجميع - رغم اختلاف جنسياتهم وهوياتهم ولغاتهم وقومياتهم - فى الرأى وفى الحكم على الأشياء وفى الاستفادة المعلوماتية المتبادلة. إنها المواطنة والديمقراطية الانترنتية إذا جاز التعبير التى ربما تشكل فى المستقبل القريب هوية جديدة تتجاوز حدود الزمان والمكان المحليين إلى حدود الفضاء اللانهائى غير المحدود. إننا نشهد اليوم انبثاق عالم فضائى جديد يحتوينا ويحيلنا بالضرورة - كما يشير دى رسناى - إلى إشكالية الهوية: فهل نحن مدمجون فى كيان واحد يتجاوزنا أم لنا مبادلات بين أفراد يحافظون على هويتهم الخاصة؟ هل نحن هويات للشبكة العنكبوتية أم نحن الشبكة ذاتها؟ تلك هى المسألة الآن. وعلى حد تعبيره إن نظرية الشبكة تقول إننا الكل والجزء فى آن واحد ، ولكن - وكما يضيف هو - يتعين على السياسة والأخلاق وعلم الأخلاق بل يتعين على بعض الطموحات الروحية أن تجيب على هذه المسألة الأساسية .

والحقيقة أن هذه الاشكالية - إشكالية الهوية فى عصر الانترنت لا تهم كثيرًا هنا إذا ما كان المرء بهويته وقيمه وعقيدته جزءً منها ومشاركًا إيجابيًا فيها . فقد يكون هو - رغم أنه أحد الأجزاء - القادر على أن يؤثر فى الآخرين ويضمهم إلى هويته الحضارية للدرجة التى يمكن أن يتوحدوا معه فيطالبون بما يطالب به، ويدافعون عن ما يدافع عنه ، ويؤمنون بما يؤمن به .

إن صـراع الهـويات إذا مـا تكافـأت مع الآخـر فـى المشـاركة من خـلال قيـمى وعقـيدتـى وعلمى وإبداعـاتى لن يكون ذا قـيمـة كبـيرة؛ لأنه سـيكون فـى النهـاية لصـالح المبـادئ والقـيم الأكثـر تعبـيرًا عن إنسـانيـة الإنسـان والأكـثر شـمـولاً فـى نظرتها لعلاقة الإنسان بالكون وبالله وبالآخرين .

إن الصراع هنا سيستبدل بالحـوار، والحوار سيـمكن الطرف الأكثـر إقناعًا من جذب الآخرين فيؤمنوا بما يؤمن به ويدافعون عن ما يدافع عنه . فهل نحن جاهزون لهذا الحـوار الإيجـابى العالمى عبـر المشـاركة فى صنع المحتوى المعرفى لهذه الشبكة العنكبوتية الكونية؟ أعتقد أنه سيكون بإمكاننا ذلك لو أحسنا الفهم ولو امـتلكنا القـدرة على التـحليل والجـدل والإقناع العقلى وقبل كل ذلك وبعـده لو امتلكنا القدرة على الإبداع العلمى الذى يجعلنا قـادرين على المنافسـة والتفوق. وذلك هو التحدى الحقيقى لشبابنا الواعى فى عصر العولمة والمعلومات.

(11)

الممارسة السياسية داخل الجامعة

الحقيقة أننى لست ممن يرون منع النشاط السياسى للطلاب داخل الجامعة؛ فالجامعة فى اعتقادى هى المعمل الكبير لتربية الشخصية المتكاملة للطالب فى كل مجالات الحياة.

ولا يصح أن نُعمم بعض السلوك الشاذ والمتطرف لبعض الطلاب على جميعهم فنمنعهم من ممارسة أى لون من ألوان النشاط حتى ولو كان النشاط السياسى والانتماء الحزبى لأن هذا النشاط موجود بطبيعة الحال سواءً فى السر أو فى العلن .

وتجربتى الشخصية فى العمل الطلابى توكد ذلك؛ حيث كنت فى مطلع السبعينات من القرن الماضى عضوًا فى لجنة النشاط السياسى والثقافى فى اتحاد طلاب كلية الآداب ثم أصبحت أمينًا لها، وكنا نمارس النشاط السياسى تحت هذا المسمى ونتحاور ونتنافس كطلاب منتمين إلى كتل سياسية معينة أو غير منتمين، ولما كانت المصلحة العليا للوطن فى نظرنا تقتضى الاتحاد فى المطالب السياسية نقوم بذلك، ولما كانت المصلحة العليا للوطن من وجهة نظرنا تتطلب أن نقف كطلاب معتدلين ضد فئة خرجت على الإجماع العام للوطن نقف ضدها ونشكل اتحاد الطلاب المنتخب بعيدًا عن هذه الفئة. وحينما تخرجت وعملت فى سلك التدريس الجامعى وأشرفت على النشاط الطلابى بكلية الآداب - جامعة القاهرة سواءً كرائد للجنة الثقافية أو كرائد للاتحاد لأكثر من خمسة عشر عامًا كانت استجابة الطلاب المعتدلين بانتماءاتهم المختلفة قوية للدرجة التى اتحدوا فيها ووافقوا بعد إجراء الانتخابات على التنازل لبعضهم البعض

وفق مبدأ تداول رئاسة الاتحاد بين "الجوالة" و"الأسر" وتقاسم عضوية اللجان. والطريف أن هذا المبدأ فى تداول السلطة ظل مطبقًا بين طلاب كلية الآداب حتى بعد أن تركت ريادة الاتحاد .

والحقيقة أن الوعى السياسى لشباب مصر فى هذه الفترة أصبح كبيرًا وهو لا يحتاج من وجهة نظرى إلى وصاية بل قد يحتاج منا إلى فقط إلى التوجيه والنصح عن طريق الحوار المباشر بين القيادات الأكاديمية والسياسية والحزبية وبين هؤلاء الشباب، وهم بعد ذلك قادرون على اتخاذ الموقف الذى يكون عادة فى صالح الوطن. فالشباب الجامعى هم وقود الوطنية على مر التاريخ الوطنى وهم القادرون على التعبير الحر عن ما يجول فى المجتمع من رغبة جادة فى تحديث المجتمع وتطويره . وحوارنا معهم ومعرفتنا بمطالبهم والتفاعل مع أحلامهم هو طريقنا الحقيقى إلى المستقبل، فالشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل. ومن هنا تأتى أهمية أن يتدربوا على الممارسة السياسية الصحيحة سواءً داخل المدارس أو فى الجامعات ليكونوا قادرين بعد التخرج على مواصلة الممارسة الديموقراطية السليمة ومتدربين على تداول السلطة وقادرين على تقبل الآخر والتحاور معه من أجل مستقبل أفضل لأنفسهم ولوطنهم .

(12)
موقف طريف مع شباب الرحلات الجامعية

أنا عاشق للنشاط الطلابى منذ كنت طالبًا ، فقد شاركت فيه طوال سنواتى الدراسية الجامعية كعضو اتحاد طلاب عن اللجنة الثقافية بكلية الآداب- جامعة القاهرة ثم أمينًا للجنة الثقافية ثم رائدًا لها بعد الحصول على الدكتوراه ثم رائدًا لاتحاد الطلاب بالكلية طوال سبع سنوات إلى أن أصبحت بعد رئاستى لقسم الفلسفة عميدًا لكلية التربية بفرع جامعة القاهرة ببنى سويف، وخلال تلك الفترة الأولى من الإشراف على النشاط الطلابى كنت رائدًا لإحدى الأسر الجامعية، واقترح الطلاب القيام برحلة للأقصر وأسوان واستعرضت معهم برنامج الرحلة واطمأننت منهم على صحة إجراءات الحجز ونوعية الطلاب المشاركين وأكدت عليهم أن يكونوا جميعًا من طلاب كلية الآداب، لكن ما أن بدأت الرحلة حتى توالت المفاجآت التى أذهلتنى فقد اكتشفت خلال رحلة القطار إلى الأقصر أن كثيرًا من هؤلاء الطلاب خاصة الذكور ليسوا من الكلية فقلت ليكن المهم أنهم من طلاب الجامعة، ومرت أيام الرحلة التى قضيناها فى الأقصر بسلام وحسب البرنامج الموضوع من القاهرة، لكن حينما ذهبنا إلى أسوان توالت المفاجآت والمواقف المزعجة والطريفة فى آن واحد، فقد اكتشفت بداية أن فندق أمينو بالاس الذى وصفوه فى البرنامج ليس إلا فندقًا صغيرًا يدعى فندق الأمين وأن الحجز فيه لم يتم بجدية ولا حتى حسب العدد فتغلبنا على هذه المشكلة واستقر الجميع فى غرفهم وبدأت ألاحظ بعض علامات العلاقات الخاصة بين بعض الطلاب وبعض الطالبات حينما حاولوا استئذانى فى السهر خارج الفندق فرفضت فامتثلوا كارهين مما دعانى للشك فى أخلاقهم فاضطررت مع إدارة

الرحلة ومشرفيها إلى السهر طوال الليل بين حجرات الطلاب وحجرات الطالبات حتى لا يحدث أى تسلل بين الطرفين ومرت الليلة الأولى على خير. وفى الصباح تخلف بعضهم عن الزيارات المقترحة وفوجئت حين العودة من هذه الزيارات بمعركة تمت فى الشارع الذى كنا ننزل فيه واتضح أن طلابًا من الرحلة كانوا الطرف الأقوى واستخدموا فى هذه الخناقات أسلحة بيضاء استولوا عليها من محال الجزارة فى المنطقة وكانت ليلة ليلاء قضيتها فى أحد أقسام البوليس للإفراج عن الطلاب بعد التصالح. ثم فوجئت فى مساء اليوم التالى بسهر بعض الطلاب فى الخارج فضلاً عن أن طالبة قد اشتكت من أنه قد سُرق منها ما معها من مال وسارعت إلى اتهام عاملات فى الفندق وكانت هذه واقعة غريبة على أهالى أسوان الطيبين المشهور عنهم الأمانة الشديدة. ولذا أبلغت إدارة الفندق قسم البوليس نفسه لأقضى بقية اليوم وتلك الليلة فى القسم محاولاً إنهاء قضية السرقة والتصالح حتى لا يستبقوا الطالبة المبلغة إلى حين انتهاء التحقيق وتم ترضية الطالبة بأن دفعنا لها من جيوبنا المبلغ الذى ادعت سرقته.

ولما تأملت الأيام التى قضيتها ونحن نتجه إلى العودة سالمين بعد كل هذه الأحداث المؤسفة تأكدت أننى أشرفت على رحلة لعصابة وليس لأسرة مكونة من طلاب وطالبات جامعة حيث بدأوا يحكون دون أن يشعروا أننى أسمعهم عن مغامراتهم وعن أن السرقة تمت بين الطالبات وبعضهن وليس للعاملات فى الفندق أى دخل بالموضوع. لقد اسودت الدنيا فى وجهى وتشككت فى صورة البراءة والحيوية التى كنت أحب دائمًا أن أرى فيها طالبات وطلاب الجامعة فقيادات الأسرة خططوا للرحلة ليس لإسعاد زملائهم وإنما للتجارة والمكسب وبعض هؤلاء الطلاب والطالبات الذين خرجوا فى هذه الرحلة كانت لهم أهدافهم الخاصة التى ليس من بينها مشاهدة والتعرف على آثار مصر والاستمتاع بجو الأقصر وأسوان الرائع بعيدًا عن شتاء القاهرة شديد البرودة.

ولذلك ما إن عدت إلى الكلية حتى بادرت بإلغاء قيد الأسرة وتحويل الطلاب المشرفين عليها إلى التحقيق وتجميد نشاطهم. وكانت هذه أول وآخر رحلة طويلة أسافر فيها مشرفًا على رحلة طويلة. ومنذ أن أصبحت مسئولاً عن الإشراف على النشاط الطلابى بوصفى عميدًا لكلية التربية ثم لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة 6 أكتوبر ثم عميدًا لكلية رياض الأطفال بجامعة القاهرة لا أوافق على أى رحلة طويلة للطلاب إلا إذا كانت رحلة دراسية وليست ترفيهية .

(13)

إدارة الوقت وصناعة التقدم

لعل من أغرب ما أسمعه من عبارات بين شبابنا وشيوخنا على حد سواء، حينما يقول أحدهم للآخر "تعالى.. نضيع وقت"!! ولعل من أغرب عادات الأسر المصرية والعربية على حد سواء ذلك الوقت الذى يهدرونه فرادى وجماعات أمام شاشات التليفزيون يقلبون ويتقلبون بين المحطات الفضائية بغرض أن يجدوا مسلسلاً أو فيلمًا يشاهدونه أو برنامجًا شيقًا يتابعونه بغرض تضييع الوقت!! ناهيك عن أولئك الذين يتفننون فى إضاعة الوقت متسكعين فى الطرقات أو جالسين على النواصى والمقاهى التى انتشرت فى كل الأحياء فقيرة وراقية انتشار النار فى الهشيم. وليس بين هولاء وأولئك قواسم مشتركة إلا تمضية الوقت فى الرغى والحكى عن فلان وعلان دون هدف أو غاية إلا تضييع ساعة أو ساعتين بل ربما ساعات من الوقت!!

لقد تناسى هؤلاء وأولئك أن استثمار الوقت وإدارته قيمة كبرى من القيم الدينية أولا ومن قيم الحياة المدنية المتقدمة ثانيًا؛ لقد تناسوا أن الله قد أقسم بالزمان كله حينما قال تعالى فى الآية الأولى من سورة العصر ﴿وَالْعَصْرِ﴾ . كما أقسم سبحانه وتعالى فى عدة سور بالقرآن الكريم بالأوقات كلها، أقسم بالفجر، بالليل، بالنهار، وبالضحى، ونبه إلى أن الإنسان سيحاسب على وقته فيما أنفقه فى قوله تعالى فى سورة الفجر: ﴿**يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الإِنسَانُ وَأَنَّىٰ لَهُ الذِّكْرَىٰ (٢٣) يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي**﴾ . وكم من أحاديث وأقوال مأثورة تؤكد على قيمة الوقت وضرورة استغلاله فى العبادة والأعمال الصالحة التى تنفع المرء والناس أجمعين.

أما عن كون الوقت أحد القيم الكبرى فى الحياة المدنية المتقدمة،

فالحديث يطول حيث أن استثمار الوقت أحد مؤشرات القياس فى الفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة فكثير من الإنجازات الحضارية لتسهيل الحياة المدنية للأفراد فى الدول المتقدمة من تمهيد الطرق وتنظيم المرور إلى اختراع الطائرات والحاسبات الالكترونية والإنترنت إنما تمت كلها لتوفير الوقت واختصار الزمن لخير البشر جميعًا. إن تنظيم الوقت والتدرب على كيفية إدارته لتحقيق أكبر قدر من الإنجازات بالتوازى مع إعطاء فسحة منه للترويح المناسب عن النفس ومساحة من التأمل، كل ذلك يمثل قيمة كبرى من قيم ثقافة التقدم فى المجتمعات المتحضرة والأكثر تقدمًا والعكس تمامًا فى الدول المتخلفة فإن من أبرز سمات التخلف فيها إنما هو التنافس بين أفرادها فى إهدار الوقت بلا عمل حقيقى يقود إلى الإنجاز والتقدم.

ولا شك أن استثمار الوقت وإدارته ينبغى أن يتم وفق آليات معينة نكتسبها من عدة علوم من بينها علم الطب وعلم الإدارة وعلم النفس قبل كل ذلك وبعده من علم المنطق والتفكير العلمى، فلو أن كلاً منا اقتنع بأهمية التفكير بطريقة علمية منظمة وتدرب على ذلك فإنه حتمًا سيستفيد من نمط التفكير العلمى فى تنظيم وقته والاستفادة من كل دقيقة من دقائقه. ولعل أحدنا الآن يتساءل: كيف أنظم وقتى وأستفيد من كل دقائقه دون أن أضيع منها شيئًا، ولهذا السائل أقول: أن لكل منا رسالة فى الحياة وهدف معين يسعى إلى تحقيقه. فإذا تحدد الهدف بدقة ستتحدد على الفور طرق أو طريقة تحقيقه. وأى طريق ينبغى أن يقسم إلى مراحل وكل مرحلة تستغرق زمنًا معينًا وتحقق خلالها أحد الأهداف الجزئية المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف النهائى. خذ مثلاً، ذلك التلميذ الذى يريد أن يصبح طبيبًا شهيرًا؛ فلقد حدد هذا التلميذ هدفه الأهم فى الحياة ومن ثم فعليه أن يعرف بداية أن تحقيق هذا الهدف الكبير يستلزم أن يجتاز مراحل التعليم المختلفة بتفوق. ومن ثم فهو يذاكر بجدية فى المرحلة الإبتدائية ليجتازها إلى المرحلة الإعدادية ليجتازها أيضًا بجدية واجتهاد حتى يدخل المرحلة الثانوية

(الثانوى العام) ويبذل الجهد الكبير فى هذه المرحلة حتى يتخصص علمى علوم ويبذل جهدًا إضافيًا فى دراسته لهذه العلوم حتى يستطيع الحصول على الدرجات النهائية أو شبه النهائية فيها وكذلك فى كل المقررات حتى يحصل على المجموع الكبير الذى يؤهله لدخول إحدى كليات الطب المرموقة. وحين يدخلها يبدأ الجهاد الأعظم فى حياته العملية حتى يجتاز المراحل المختلفة فى دراسة الطب من مرحلة البكالوريوس والامتياز ثم الحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه بتفوق حتى يضمن أن يكون من الأطباء القادرين على تحصيل كل ما يمكن تحصيله من معارف متجددة فى التخصص الذى اختاره من بين التخصصات الطبية المتعددة وربما ينجح فى تحقيق هدفه بصورة أكثر قوة حينما يختار تخصصًا غير مأهول من زملائه الأطباء والدارسين ومن ثم يكون فريدًا فى تخصصه ومطلوبًا فيه نظرًا لندرته . وهكذا فقد حقق صاحبنا هذا هدفه الأهم فى حياته العملية عبر الإجتهاد والجدية والاستغلال الأمثل لوقته حتى حقق هدفه الكبير ومع هذا الهدف تتحقق بلا شك أهدافًا حياتية أخرى مهمة كالزواج والعمل والثروة وخلافه. فالهدف الكبير عادة ما يتحقق معه أهدافًا جزئية كثيرة تكون توابع ونتائج له .

وهكذا فالنجاح فى حياتنا العملية يقتضى بلا شك أن لا نترك وقتنا يضيع هباء إما بالفراغ أو بأحلام اليقظة؛ إذ علينا دائمًا أن نملأ الفراغ ونستثمر الوقت المهدر فى تحقيق أهدافًا حقيقية نحددها بوضوح ونعمل على تحقيقها ثم نعمل بعد ذلك على تحقيقه من خلال خطوات محددة مستثمرين فى ذلك كل دقيقة من وقتنا دون أن نهدر منه شيئًا؛ فلقد كان عمر بن الخطاب يقول دائمًا «إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك ومن حياتك لموتك» وهذا يعبر عن الحكمة الدارجة التى نحفظها جميعًا «لا تؤجل عمل اليوم إلى الغد». إن الحفاظ على قيمة الوقت واستثماره فيما ينفع المرء وينفع مجتمعه معه كما قلنا فيما سبق قيمة عظيمة من قيم ثقافة التقدم

التى نراها مائلة فى كل الدول المتقدمة؛ فعندهم أن الاستغلال الأمثل للوقت هو السبيل إلى الحفاظ على اطراد التقدم بالنسبة لهم ولذا تجدونهم يضربون المثل دومًا كأفراد وشعوب وكقيادات فى تقسيم الوقت وفى الحفاظ الدقيق على المواعيد والمحاسبة الدقيقة على كل ساعة من ساعات العمل ولا يأنفون من كتابة تقارير يومية عما قاموا به من أعمال وتحديد الأجر بناء على ناتج الجهد وكثرة الإنجاز فى العمل. وليس ذلك فقط وإنما تجدهم يحرصون كل الحرص على الجودة والإتقان فى هذا العمل ولا يجدون أى غضاضة فى الاعتذار عن أى تقصير فى هذا العمل ولا يملون من إعادته مرة أخرى طلبًا للإتقان والجودة. وهذا هو الفرق الكبير بيننا وبينهم ، إنه الفرق بين ثقافة التقدم وثقافة التخلف!! فالمؤمنون بثقافة التقدم يحرصون على استثمار الوقت استثمارًا جيدًا ومفيدًا ويتقنون أداء أعمالهم خلال هذا الوقت وإذا ما فرغوا من العمل تفننوا أيضًا فى إراحة الجسم وفى الاستمتاع أيضًا بوقت الراحة وقضاء أوقات الفراغ المحددة سلفًا فى الترفيه عن النفس بكل السبل المتاحة وكثيرًا ما يقضونها أيضًا فى السفر لاستطلاع وزيارة أماكن جديدة بغرض التعرف على ثقافات وحضارات الشعوب الأخرى.

ولعل قائل يقول هنا: هؤلاء قوم تدربوا على ذلك وساعدتهم بيئتهم ونظم تربيتهم على ذلك. فمالنا نحن ومال هؤلاء؟! لنا عاداتنا وقيمنا ولهم عاداتهم وقيمهم؟! والحقيقة أن هذا الكلام ظاهره الحق وباطنه الباطل؛ فرغم أن الأمم والشعوب تختلف فى قيمها الثقافية وفى عاداتها وتقاليدها إلا أن الفرق الحضارى بينها إنما يحسمه استثمار الوقت فى الإبداع العلمى والفكرى وفى الحرص الشديد على إتقان العمل وجودته. والدليل على ذلك أنه حينما كنا أمة تقود العالم حضاريًا فى عصر الإسلام الزاهى كانت هذه هى قيمنا. وكان العالم العربى يركب راحلة ليجوب العالم بحثًا عن علم يتعلمه أو أستاذ يلتقى به. وأعجب من قول أحدهم وكان يدعى عبد الرحمن بن أبى حاتم: كنا بمصر سبع أشهر لم نأكل فيها مرقة، كل نهارنا مقسم لمجالس الشيوخ. وبالليل النسخ

والمقابلة. وروى أنه وصديقه الشيخ رأيا فى الطريق سمكًا أعجبهما فاشترياه، فلما صارا إلى البيت حل وقت مجلس علم، فلم يمكنهما إصلاحه وأكله فذهبا إلى المجلس أولاً، ولم يزل السمك موجودًا على هذه الحال ثلاثة أيام حتى كاد أن يتغير فأكلاه نيئًا، فلم يكن لديهم فراغًا لكى يعطياه من يشويه لهم. واختتم بقوله: لا يستطاع العلم براحة الجسد!!

لقد كان من قيم هؤلاء العلماء الأفذاذ، الحرص الشديد على مجالس العلم وعدم إضاعة الوقت حتى فى الأكل أو فى راحة الجسد. ولذلك تقدموا وحصَّلوا علوم الأوائل فى أسرع وقت ممكن، وأضافوا إليها ما أبهر الأوربيون بعد ذلك فنقلوه وبدأوا حضارتهم الحديثة منه. ولكم أندهش حتى الآن من قول روجربيكون أعظم علماء ومفكرى أوربا فى القرن الثالث عشر قبيل عصر النهضة الأوربية «أعجب ممن يريد أن يبحث فى الفلسفة والعلم وهو لا يعرف اللغة العربية».

إن فى ذلك الدلالة القاطعة على أن اللغة العربية كانت قد أصبحت لغة العلم الأولى فى ذلك العصر، كما هو الحال الأن بالنسبة للغة الإنجليزية. إن التقدم العلمى والحضارى ليس وقفًا على أمة دون أخرى، ولا على شعب دون أخر، ولا على لغة دون أخرى وإنما هو مرهون بقدرة هذا الشعب أو ذلك على أن يمتلك ناصية التقدم بالاستثمار الأمثل للوقت فى الإبداع فى كل مجالات العلوم والحياة والعمل الجاد والمتقن لتحقيق الهدف: «أن أكون مشاركًا مبدعًا فى حضارة العصر ولست متلقيًا مقلدًا فيه». إن هذه هى البداية التى إن أمن كل فرد من أفراد أمتنا بها وأصبحت هى الغاية التى نعمل لها جميعًا سينقلب حالنا رأسًا على عقب فى غضون سنوات قليلة. ولن يتوقف الأمر عند حدود المشاركة الفعالة فى حضارة العصر بل ربما أصبحنا فى غضون عقدين أو ثلاثة عقود من الأمم المتقدمة التى تقود الركب الحضارى ولا تقف فى مؤخرته. إننا والأمم المتقدمة الآن نتشارك فى نفس العصر ونعيش نفس الوقت لكن بينما هم

يعيشونه فى الإبداع والعمل الجاد لرفعة أممهم والحفاظ على تقدمها واطراد هذا التقدم، نعيشه نحن فى الاستهلاك والاستمتاع والتفنن فى إضاعته فى حال النوم وفى حال اليقظة. إن الفرق إذن بين الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة فى أى عصر إنما هو استثمار الوقت وإدارته لصالح الإبداع وصنع التقدم وتحصيل الرخاء فى كل المجالات بكل جدية وإتقان . فهل آن الآوان لننفض عن أنفسنا عبء ذلك الكسل والترهل والاستمتاع بلذة تمضية أوقات العمل مثل أوقات الفراغ فيما لا ينفع!! هل آن الآوان لنفيق من غفوتنا ونستيقظ للأوقات التى نعيشها فنستثمرها فى العمل الجاد وفى الإبداع لصنع حياة أفضل لنا وللأجيال القادمة؟! أعتقد أن قيمنا الدينية وقيم عصرنا الذى نعيشه تفرض علينا ضرورة إعادة الإعتبار إلى قيمة الوقت واستغلاله بصورة مثلى لنعود إلى سابق عهدنا مشاركين فى صنع التقدم لأنفسنا ولجميع البشر .

(14)

هل للثقافة العربية مستقبل؟!

أرجو ألا يندهش القارئ العزيز من هول هذا التساؤل، فقد كنت مثله متفائلاً دائمًا بمستقبل الثقافة العربية وعبرت عن ذلك كثيرًا فيما سبق من مؤلفاتى خاصة فى «فلسفة الثقافة» و«ضد العولمة» و«ما بعد العولمة». لكن الواقع الصادم الذى يتنامى أمام ناظرى كل يوم جعلنى أعيد التفكير جديًا فى الأمر لا خوفًا من المستقبل، ولا هروبًا من الواقع وإنما أملاً فى ضرورة أن نتخذ موقفًا أكثر علمية وإيجابية مما تشهده الساحة الثقافية العربية حاليًا من تخلى واضح عن الهوية العربية وتقاعس شديد تجاه النهوض بلغتنا القومية وإهمالها لدرجة جعلتها مهددة بالانقراض لولا أنها الحاضنة والحافظة لكتاب الله تعالى "القرآن الكريم".

إن التشاؤم إزاء مستقبل الثقافة العربية ليس مطلقًا، بل هو مجرد حالة قلق لابد أن تقلق مضاجعنا وتوجه تفكيرنا تجاه العمل الإيجابى والفورى لحماية ثقافتنا العربية وهويتنا الحضارية ورمزهما معًا اللغة العربية من التهميش والضياع!

إن اللغة العربية وهى رمز الهوية والمعبر عنها كانت فيما مضى لغة العلم والثقافة ليس فى العالمين العربى والإسلامى فقط، بل فى العالم أجمع للدرجة التى جعلت عالمًا جليلاً كروجر بيكون إبان عصر النهضة الأوربية يتعجب ممن لايعرفون اللغة العربية باعتبارها كانت لغة العلم الأولى آنذاك والتى نقل عنها الأوربيون كل المعارف والعلوم التى ساهمت فى نهضتهم وخروجهم من عصور الظلام إلى عصر العلم والمعرفة والتقدم. وها نحن الآن ننسى كل ذلك ونجرى

لاهثين وراء موجات التغريب التى سادت معظم جامعاتنا ومدارسنا حكومية وخاصة وتعدت ذلك إلى اعتبار اللغة الإنجليزية هى اللغة الأولى فى بعض الدول العربية. لقد انتشرت المدارس والجامعات الأجنبية فى مصر والعالم العربى وخاصة دول الخليج كانتشار النار فى الهشيم فهذه جامعة إنجليزية وتلك أمريكية وأخرى فرنسية ورابعة ألمانية وخامسة يابانية وسادسة كندية وسابعة روسية... إلخ .... إلخ .

ونفس الشىء فى دور الحضانة والمدارس مما ينبئ عن أن المستقبل القريب سيكون لسيادة هذه اللغات على لغتنا القومية. فإذا كنا نعلم أبناءنا العلوم المختلفة باللغات الأجنبية من المدرسة حتى الجامعة ونقيس مدى التقدم فى نظمنا التعليمية بانتشار مثل هذه النوعية من المدارس والجامعات الأجنبية على أرض الوطن فأبشروا بسوء العاقبة وضياع الهوية فى المستقبل المنظور. فالدول الأجنبية التى تدعم إنشاء هذه المدارس والجامعات فى وطننا العربى على امتداده لا تدعمها حبًا فينا ولا رغبة فى أن نصبح دولاً متقدمة نقف على قدم المساواة معها فى التقدم العلمى والرقى الحضارى، بل هى تدعمها كنوع من الرغبة فى نشر لغتها وثقافتها فى البلدان الأخرى. ولا شك أن التنافس بين الدول الغربية على ازدياد مناطق نفوذها إنما يتم الآن عبر هذه الآليات الناعمة بديلاً عن الاستعمار العسكرى والإقتصادى المباشر الذى كان هو سمة القرن التاسع عشر. إن الذى يحدث الآن هو استعمار ثقافى والاستعمار الثقافى هو أخطر أنواع الاستعمار على الإطلاق لأنه يفقد البلدان المُستعمرة هويتها القومية والحضارية ويوقعها فى فخ التغريب الثقافى الذى هو البداية القوية للتبعية العلمية والاقتصادية والسياسية. وهو المقدمة المنطقية لانخلاعنا من هويتنا الحضارية والقفز داخل أسوار الهيمنة التى يخطط لها الآخر ثقافيًا وتعليميًا ومن ثم اقتصاديًا وسياسيًا .

إننا حينما نطالب بإعادة الأمور إلى نصابها وأن تعود مدارسنا وجامعاتنا

عربية، وأن تكون لغة التدريس ولغة العلم الأولى فى بلادنا هى اللغة العربية لا نقلل من شأن ضرورة تعلم اللغات الأجنبية؛ ففرق كبير بين إجادة اللغات الأجنبية للاستفادة منها فى نقل المعارف والعلوم المختلفة إلى اللغة العربية وللتواصل الحضارى بيننا وبين الشعوب الأخرى وبين أن تكون هذه اللغات أو إحداها هى لغة العلم والتعليم فى مدارسنا وجامعاتنا وهى لغة التواصل بين أفراد مجتمعنا!!

إنه الفرق ذاته بين أن أكون عربيًا موطنًا ولغة، وبين أن أكون أمريكيًا أو إنجليزيًا أو فرنسيًا أو ألمانيًا... إلخ .. أيها السادة ويا رؤساء الدول والحكومات العربية الذين سيجتمعون فى ما سمى بمؤتمر القمة الثقافى العربى(*) اعلموا أن تعريب التعليم والعلوم هى المهمة القومية الأولى إذا ما أردنا بالفعل أن نلحق بركب التقدم الحضارى وليس العكس. اعلموا أن كل دول العالم صغيرها وكبيرها تحرص كل الحرص على أن تنقل كل المعارف والعلوم إلى لغتها القومية وتحرص على أن تغرس فى أبنائها قيم المواطنة والإنتماء عبر اللغة أولاً وعبر أى شىء آخر ثانيًا ، إن التعليم باللغة القومية هو الركيزة الأولى فى الانتماء كما أنه الركيزة الأساسية للتقدم العلمى لأنه لا يمكن لأى أمرؤ أن يبدع فى إطار بيئة غير واعية وغير علمية. والبيئة العلمية لا تقتصر فحسب على العلماء والمتخصصين بل هى كل أفراد المجتمع وإذا كان كل أفراد المجتمع جاهلون أو لا يستطيعون الإطلاع على العلوم بلغتهم القومية فضلاً عن تعلمهم هذه العلوم بلغتهم القومية فلا يمكن لهذا المجتمع أن ينهض أو أن يتقدم أو أن يشارك فى الإبداع العلمى إلا إذا انخلع عن بيئته ومجتمعه وصار ابنًا لحضارة أخرى ولغة أخرى من اللغات العلمية العالمية .

إن جعل اللغة العربية إحدى اللغات العلمية العالمية ليس حلمًا بعيد المنال، بل هو مرهون بإرادتنا الجادة التى لا تستسهل وتصر على أن يكون لدينا حركة ترجمة نشطة تنقل كل الإبداع العالمى إلى لغتنا القومية وكم من برامج حاسوبية

(*) للأسف فإن هذا المؤتمر الذى كان مزمعًا عقده عبر الجامعة العربية لم ينعقد حتى الآن .

الآن تساعد على ذلك وتتيحه مع بعض الجهد البشرى والإصرار على تحقيق الهدف. وبدلاً من أن تُقيم الأستاذ بالنشر العالمى وفى المجلات الدولية باللغة الإنجليزية وغيرها نقيمهم بالنشر العلمى باللغة العربية وبكم الكتب العلمية التى نقلها إلى لغته العربية. إن تعريب التعليم كما قلنا كثيرًا فى مقالات سابقة ليس مطلبًا حديثًا وإنما هو جزءًا لا يتجزأ من المهمة القومية وهو جزء من حرصنا على تفعيل قانون تنظيم الجامعات الذى نص على أن لغة التعليم هى اللغة العربية واشترط على المبعوثين للخارج أن ينقلوا ما تعلموه إلى لغتهم القومية باعتبارها لغة التدريس والتعليم .

وإذا قال قائل هنا محتجًا : وماذا عن عدم تواجد الجامعات المصرية أو العربية فى التصنيفات العالمية للجامعات المتقدمة. أقول له إن هذه التصنيفات لها معايير أخرى كثيرة من بينها النشر العلمى العالمى. وما أدراك أنه إذا كان لدينا أى إنجاز علمى فى أى تخصص علمى أيًا كان ومنشور بالعربية أنه لن ينقل فى نفس اللحظة إلى كل لغات العالم! ألم يكن فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل فى الآداب عن إنتاجه الأدبى المحلى ذا المستوى العالمى المكتوب بلغته العربية والذى نقل قبل وبعد جائزة نوبل إلى معظم لغات العالم نتيجة تفوقه الإبداعى على نظائره فى اللغات الأخرى!!

أيها الزعماء العرب أيها الوزراء العرب، أيها المثقفون العرب، أيها المواطنون العرب. إن معركتكم ضد الاستعمار ينبغى أن تتجدد، لكن هذه المرة ضد الاستعمار اللغوى والثقافى والتعليمى وهذه المعركة التى لا تسيل فيها الدماء ولا تتطلب التسلح أو تجهيز الجيوش وليست معادية لأحد بالذات ولا لدولة بالذات فنحن دعاة للسلام وللتواصل وللحوار بين الشعوب، ونحن دعاة لكل ما فيه خير البشرية ككل وسعادة جميع البشر. لكن معركتنا هى معركة من أجل تصحيح مسارنا نحن، هى معركتنا ضد التشرذم اللغوى والتمييز الثقافى داخل مجتمعنا العربى الواحد. إنها معركة ضد صورة جديدة للتخلف يقودنا إليها على

استحياء نظم التعليم الأجنبية التى انتشرت فجعلت منا أبعاضًا، كل بعض منها يتحدث لغة مختلفة ويدرس وفق نظام تعليمى مختلف وكل هذه الأبعاض لن يجمعها بعد ذلك جامع ولن يجعلها كلها تصب فى وعاء واحد إلا إذا عادت وتحدثت لغة واحدة وتعلمت وفق نظام تعليمى عربى يأخذ بكل طرق التدريس المتقدمة ويواكب كل التطورات العلمية المتلاحقة فى أرجاء العالم ويحولها إلى جزء من تركيبته اللغوية ويجعلها فورًا ضمن مناهجه التعليمية. إن الأمر ليس مستحيلاً بل هو فى إمكاننا تمامًا إن أردنا وصممنا على ذلك عبر إرادة سياسية واعية وقرارات تعليمية ملزمة. وقد كان الأمر كذلك فى فجر نهضتنا المدنية وفى بداية تأسيس جامعاتنا العربية فلقد كان كل الأساتذة العظام الذين بدأت معهم هذه الجامعات يدرسون كمبعوثين فى الخارج ثم يعودون لينقلوا ما درسوه بكل بساطة إلى تلاميذهم بلغتهم العربية. ولم يقلل هذا من شأن جامعاتنا بل على العكس كانت جامعاتنا فى طليعة الجامعات العالمية وكان أساتذتها من العلماء المرموقين المشهود لهم بالكفاءة والقدرة بين علماء العالم.

وإذا تساءل سائل هنا : وماذا عن الجودة والمعايير العالمية للاعتماد!! لكان الرد إن الجودة والإتقان قيمة من قيم ثقافتنا العربية والإسلامية الأصيلة التى تناسيناها وأهملناها ونقلها عنا غيرنا واستخدمها فتفوق علينا. وما علينا إلا أن نستلهم هذه القيمة من تراثنا فيتقن كلاً منا عمله وينفذه بالجودة المطلوبة التزامًا بقيمنا الدينية قبل أى شىء وإذا فعل فسيتوافق ذلك مع المعايير العالمية للجودة والإتقان. وستكون نظمنا التعليمية مؤهلة للاعتماد عالميًا ببعض الإهتمام وتوفيق الأوضاع وخاصة فى مجال تحسين البيئة التعليمية وتجديد البنية التحتية وتحديث تجهيزاتها فضلاً عن الإهتمام بالعنصر البشرى ومكافئته ماديًا بما يوازى قدراته والمهام المطلوبة منه .

إننا إذا كنا قد ضللنا طريق التقدم والنهضة فى ظل موجة التغريب العارمة والتمايزات اللغوية والتعليمية والثقافية الراهنة، فإنه لا يزال أمامنا

الفرصة سانحة لتصحيح مسار نظمنا التعليمية وإخضاعها جميعًا حكومية وخاصة إلى معايير قومية واحدة. فلا يوجد دولة فى العالم المتقدم تسمح باختراق نظامها التعليمى تحت أى مسمى وتحت أى شعار. بل الجميع يحرص كل الحرص على الاستفادة من كل التجارب العالمية المتقدمة على ألا يتعارض ذلك مع سياساته التعليمية القومية المتوافقة مع هويته الحضارية وطموحاته فى المنافسة وتحقيق الأهداف العليا للمجتمع .

وهكذا ينبغى أن نفعل فالسماح بنظم تعليمية مختلفة وبلغات غير اللغة القومية خطأ ينبغى تصحيحه حرصًا على تماسك المجتمع والحفاظ على هويته القومية والحضارية، وينبغى أن يخضع الجميع لمظلة استراتيجية قومية موحدة لتطوير التعليم متفق عليها بين جميع الدول العربية تعيد الهيبة للغتنا القومية وتحرص على غرس وتنمية البيئة العلمية العربية بما يتوافق مع كل التطورات العلمية العالمية وتحقيق المصالح والأهداف العليا للوطن وللمواطن العربى. وحينئذ فقط نستطيع الحديث عن مستقبل واعد للثقافة العربية يعيدها إلى عصر جديد من المشاركة والريادة فى كل مجالات العلم والحياة الإنسانية. وبدون ذلك سيبقى السؤال الذى بدأنا منه ملحًا وصادمًا إذ لن يكون هناك بحق مستقبلاً مشرقًا للثقافة العربية وإن وجد العربى كأحد الأجناس البشرية المهددة بالانقراض لا قدر له .

(15)

قوة الثقافة العربية

لعل أكثر ما يثير الحيرة والضيق هو شعورنا بالدونية إزاء الثقافات الأخرى وخاصة الثقافة الغربية؛ حيث نتصور خطأ أن هذه الثقافة هى وحدها ثقافة التقدم والنهضة والحداثة.. إلخ هذه المصطلحات الرنانة التى ترتبط فى الوعى العام لدى المواطن العربى بالثقافة الغربية وحدها. وأكثر ما يثير الحنق فى كل هذا هو الشعور العام أن اللغة العربية وهى وعاء الثقافة العربية قد أصبحت تُعامل من أهلها هذه المعاملة السيئة للدرجة التى جعلتها لغة محاصرة؛ فهى لم تعد فى كثير من الدوائر التعليمية والحكومية فى بلداننا العربية لغة التخاطب فضلاً عن أن تكون لغة للعلم والتعليم.

إننا ينبغى أن ندرك أن الإهانة التى تلحق بلغتنا القومية وبثقافتنا العربية تنبع من داخلنا نحن قبل أن تكون من الآخرين، فالمعروف أن اللغة العربية معتمدة دوليًا وهى فى المرتبة السادسة من بين لغات الأمم المتحدة، والمعروف فى ذات الوقت أنها لغة قيمة وذات تراث عريق وقادرة على استيعاب كل جديد وأى إبداع فى أى مجال من مجالات العلم والحياة، لقد كانت اللغة العربية لغة العلم والثقافة فى عصر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية ولا تزال قادرة على أن تكون كذلك بشرط أن يحرص أبناءها على نقل كل جديد فى أى علم إليها وأن يحرصوا على أن تكون اللغة التى يكتبون بها أبحاثهم العلمية المبدعة وعلى أن تكون اللغة الوحيدة التى يستخدمونها فى معاهدهم العلمية وفى مراسلاتهم القومية والدولية؛ فاحترام اللغة القومية ينبغى أن يكون له الأولوية فى كل ما يتعلق بنا وبحياتنا وبإبداعاتنا وفى تعاملاتنا اليومية والرسمية مع الآخر. إن

احترامنا للغتنا وحرصنا عليها هو فى ذات الوقت احترام لأنفسنا ولثقافتنا وهويتنا القومية. واحترام اللغة لا يتجزأ فليس من المقبول أن نحترمها فيما بيننا ونهملها فى حوارنا مع الآخر أيًا كانت جنسيته أو لغته، أو فى نظمنا التعليمية أو فى دوائرنا الحكومية .

إن اللغة العربية والثقافة العربية تكتسب قوتها من قوة تمسكنا بها وحرصنا عليها، وفى تمسكنا بها وحرصنا عليها يولد مستقبلنا المشرق وتقدمنا المنشود. فلا أحد يتقدم بلغة غير لغته أو فى ظل ثقافة ليست ثقافته. هذا ما نجده ماثلاً فى صور متعددة للتقدم فى دول آسيا وفى كثير من دول العالم الأخرى. إننا لا بد أن نخلق صورة للتقدم نابعة من قيمنا وبيئتنا فى ضوء ثقافتنا القومية وفى ثوب قشيب من لغتنا العربية.

وإذا قال قائل: وكيف ذلك وثقافتنا متخلفة ولغتنا قاصرة؟! أقول له إن قوة ثقافتنا وقوة لغتنا بيدنا فنحن الذين تخلفنا وقصرنا فى حق ثقافتنا ولغتنا وحاصرناهما بجرينا وراء التشكل الكاذب بعناصر الثقافة الغربية وتقليدها تقليدًا أعمى. أما الثقافة العربية بذاتها ففيها عناصر قوة لا توجد فى تلك الثقافة التى قلدناها .

ولا شك أن أهم عناصر القوة فى ثقافتنا القومية هو الدين الإسلامى الذى هو دين العقل والعلم وكان بقيمه ودعوته لمنهجية الملاحظة والتأمل فى جنبات الكون القوة الداعمة والمحركة للنهضة العلمية غير المحددة التى أنشأها المسلمون وغزوا بها العالم وقامت من خلالها نهضة أوربا الحديثة ذاتها. إنه ذلك الدين الذى لا تعارض فيه مطلقًا بين الحكمة والشريعة، بين القول والعمل، بين العلم والتدين، بين الإيمان والإبداع العلمى والفكرى. إنه الدين الذى يوازن بين مطالب الروح ومطالب الجسم، بين العاطفة والعقلانية، وهو الدين الذى دعى إلى حقوق الإنسان كاملة، ودعا إلى التوازن بين حق الفرد وحق المجتمع، بين حق المرأة وحق الرجل، وهو الذى أكد حقوق الأطفال على الأسرة والدولة فى آن معًا.

إنه الدين الذى دعى إلى التمسك بأهداب الحياة المشتركة بين مواطنى الدولة مسلمين وأهل كتاب ودعى إلى الحوار بالتى هى أحسن بين الجميع .

إن معظم قيم الثقافة العربية وسند قوتها إذن هو الدين، فليس من شك أننا حينما نقول إن من عناصر قوة الثقافة العربية أنها ثقافة حوار فذلك لأن ديننا دعى إلى ذلك الحوار وأمرنا بأن يكون هذا هو أساس الدعوة الدينية فما بالك بأى صورة أخرى من صور التحضر والحياة المشتركة بين البشر، فالثقافة العربية استنادًا منها إلى جوهرها الإيمانى لم تكن يومًا ثقافة صراع، بل هى دائمًا ثقافة حوار وسلام وإذا بادر الآخر بالصدام والصراع يكون دفع السيئة بالحسنة وإن لم يكن فـأهلاً بالدفـاع عن الحق بكل الوسـائل الممكنة ومنهـا ﴿ **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ** ﴾ . وإن كان البعض يفهم من هذا خطأ أن هذه دعوة للحرب فإن الصحيح أنها دعوة لإمتلاك كل عناصر القوة اقتصادية كانت أو سياسية أو علمية، وليست فقط القوة العسكرية. وكذلك من أهم عناصر القوة فى الثقافة العربية أنها ثقافة أخلاقية داعية إلى التمسك بأهداب الفضيلة والتحلى بكل القيم العليا السامية وعلى رأسها التقوى والتسامح وحب الآخرين بقدر حب الذات ، والتعامل مع الجميع على قدم المساواة فلا فرق بين عربى وأعجمى ولا بين أبيض وأسود ولا بين رجل وامرأة ، ولا بين عبد وسيد. إن الجميع فى نظر الإسلام والثقافة العربية سواءً أمام القانون ومصداق ذلك قول رسول الله ﷺ: «**والله لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها**». إن الثقافة العربية ثقافة تعلى من شأن كل الفضائل ويحرص كل أبنائها على أن يكونوا متحلين بهذه الفضائل رغم كل مغريات الثقافة المادية اللذية المعاصرة .

إن استلهام قيم ثقافتنا العربية الأصيلة وجعلها هادية لنا فى كل ما نقوم به من فكر أو عمل هو ما سيربط لدينا على مستوى الوعى والسلوك بين الفكر والعمل، بين الأصالة والمعاصرة. فلقد أصبحت الثقافة وخاصة فى عصر المعلومات الذى نعيشه صناعة قائمة بذاتها، وأصبحت هى أساس ومحور عملية

التنمية الشاملة فى كل جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية. وإذا لم تكن الثقافة السائدة والمعيشة بين أفراد أى مجتمع هى ثقافته الأصيلة وخاصة إذا كانت تملك - كما أشرنا فى الفقرة السابقة - كل مقومات القوة وكل عناصر التقدم، فلا يمكن لهذا المجتمع أن ينهض أو يواصل مشاركته الفاعلة فى حضارة العصر. وإذا كانت الأمم والدول الأخرى كاليابان والصين بل وإسرائيل تحاول كسر عزلتها العلمية وسد الفجوة بين محلية لغتها وعالمية الثقافة العلمية بجعل تلك اللغات المحلية والقيم الثقافية المرتبطة بل هى عامل القوة المضافة لدخول العصر والمشاركة فى صنع التقدم الحضارى للبشرية من أوسع الأبواب، أقول إذا كانت تلك الدول وغيرها تفعل ذلك فإننا بلغتنا وثقافتنا العربية لسنا أقل من هذه الدول أو من تلك الشعوب التى سبقتنا فى ركب الحضارة المعاصرة رغم أننا بثقافتنا العربية الأصيلة كنا سببًا من أسباب التقدم فى هذه الحضارة العلمية المعاصرة .

ولا شك أن تقنيات عصر المعلومات المعاصرة يمكن أن تساعدنا - كما يقول المختصون وخاصة د. نبيل على فى كتابه الثقافة العربية وعصر المعلومات- فى سد هذه الفجوة بين لغتنا وثقافتنا وبين اللغات والثقافات السائدة الأخرى؛ فكما أن تقنيات عصر المعلومات والإنترنت تمثل تحديًا ثقافيًا قاسيًا للعرب للدرجة التى تجعلنا معرضين لحالة فريدة من الدارونية الثقافية، وتجعلنا مهددين بفجوة لغوية تفصل بين اللغة العربية ولغات العالم المتقدم تنظيرًا وتعليمًا واستخدامًا وتوثيقًا، نجد أنه فى المقابل تفتح تقنيات هذا العصر بما فيها الإنترنت أمامنا فرصًا عديدة لتثبيت ونشر دعائم وقيم ثقافتنا العربية بصفتها ثقافة إنسانية عالمية أصيلة وتعويض تخلفنا فى كثير من مجالات العمل الثقافى.

فالحقيقة التى ينبغى أن نعيها ونستفيد منها جيدًا هى أن تقنيات عصر المعلومات تعمل فى مجملها على هدم الحواجز بين العلوم والفنون وبين المعارف والخبرات ويمكن أن ترأب الصدع فى المجتمع الإنسانى بعد أن أصبح أشد

اختـلالاً وتناقـضًـا، وبعـد أن كـان يعـانـى من الانفـصـال فى كل شىء وخـاصـة الإنفـصـال بين الفكـر والسلوك، وبين العلم والعـمل، وبين التـعليم والتـربيـة، وبين التنمية والمحافظة على البيئة وبين التقدم الاقتصادى وتحقيق الرفاهية الحقيقية بين البشر. إن تكنولوجيا المعلومات أصبحت قادرة اليوم على أن تعالج إنفصال الإنسان عن واقعه وانفصال الإنسان عن غيره من البشر وأبرزت بلا شك الكثير من علاقات التداخل والترابط بين البشر وثقافاتهم المختلفة للدرجة التى تجعلهم جميعًا أكثر تكيفًا وتوازنًا .

وإذا مـا نجـحت الثقـافـة العـربيـة بجهد أبنائهـا أن يتـعاملوا بشكل جدى مع هذه التقنيـات الجـديدة فى عصـر المعلومـات فإنهم سيكونون قـادرين حتمًـا على مواجهة تحدياته وعلى تحقيق التقدم فى مجالات العلم والحياة بشرط أن ينبع هذا التقـدم من قيم ثقـافتهم الأصيلة التـى سبق وأكدنـا أنهـا مليئـة بكل عناصـر التقدم وبكل عوامل القوة اللازمة .

وإذا سـألنى سـائل: من أين نبـدأ طريق التقـدم مستندين على قـوة ثقـافتنا وأصـالتهـا لقلت أن البـداية تكون من الإصـرار على الحـرص علـى أن تكون لغـتنا العـربيـة هى لغـة التـربيـة والتعليـم فى كل مـراحل التـعليم، وعلى أن تكون فى ذات الوقت لغة الخطاب الثقافى مع بعضنا البعض ومع الآخر أيًا كانت لغته وأيًا كانت جنسيته، فضلاً عن ضرورة البدء فى تعريب كل مستحدثات العلوم مـن كل لغات الدنيـا إلى لغتنا العـربيـة مسـتخدمـين فى ذلك مـا تتيحـه آليـات عصـر المعلومـات وبأقصى قدر ممكن من الجهد البشرى اللازم من علمائنا فى كل التخصصات العلمية. وقبل كل ذلك وبعده فإن الثقة بالنفس وبقوة ثقافتنا مع القدر الكافى من الحرية وإصدار التشريعات اللازمة لتأكيد الهوية العربية فى كل المجالات مسائل ضرورية وحتمية على طريق التقدم والمشاركة الجادة فى صنع حضارة العصر.

القسم الثانى

مقالات تتفاعل مع الثورة فى أيامها الأولى

(16)
نريدها ثورة شاملة تغير وجه الحياة على أرض الوطن

شهدت مصر فى الخامس والعشرين من يناير أهم ثورة فى تاريخ البشرية؛ وما ذلك إلا لأنها كانت ثورة انصهر فى بوتقتها جميع فئات الشعب المصرى شبابًا وشيوخًا ونساءً وأطفالاً، شعبًا وجيشًا، مسلمين ومسيحين، كان الكل فى واحد وكان الجميع يحنو على الجميع باستثناء تلك الأحداث المؤسفة التى ترتبت على غياب الشرطة وفتح أبواب السجون للمجرمين والقتلة الذين روعوا الناس فى بعض الأحياء والمدن وحتى فى هذه الحالة وقف المصريون جميعًا يدًا واحدة ليشكلوا ما سمى باللجان الشعبية التى حمت البيوت والمصانع بل وكل المنشآت من التخريب والنهب .

لقد كانت كل لحظة من لحظات الثورة تشهد جديدًا يزيد من تلاحم الشعب بكل طوائفه وفئاته مع الجيش للحفاظ على مصر رغم سخونة الأحداث وتداعياتها . لقد أزاحت الثورة منذ نجاحها فى الحادى عشر من فبراير بتنحى الرئيس عبئًا ثقيلاً عن كل المصريين. إنه الاستبداد السياسى والاحتكار الاقتصادى لفئة من الحكام وتابعيهم كانت تظن أن مصر دانت لهم إلى الأبد وأنها قد أصبحت وليمة سهلة لا يشبعون منها مهما نهبوا، وأن أهلها ليسوا إلا عبيدًا كلما استبدوا بهم رضخوا . ولقد أثبت الشعب المصرى بقيادة شبابه أنه شعب أبىّ يصبر على مستبديه طويلاً لكنه حينما يثور لا تتوقف ثورته حتى يحقق النصر الكامل والشامل .

ولعل فى هذه الجملة الأخيرة ما يكشف سر حالة الإحباط والسيولة

والفوضى وكثرة المطالب الفئوية التى يعانى منها كل فئات شعبنا وفى أرجاء وطننا الآن؛ فلقد ثار الشعب لينال كافة حقوقه فى الحياة ممن ظلموه وأهانوه وجمدوا تقدم الوطن طوال السنين الماضية، فإذا به لا يجد شيئًا يتحقق بنفس قوة ثورته وسرعة وتيرة أحداثها على أرض الواقع؛ فالتغييرات بطيئة وإيقاع الحياة لا يزال هو هو ، فضلاً عن أن قادة وسدنة النظام الذى سقط لا يزالون يتمتعون بحياتهم كما تعودوا عليها دون أى تغيير فهم فى قصورهم والشعب المطحون لا يزال يعانى البطالة والغلاء، بل وفوضى الثورة المضادة التى لا يزال أذناب النظام يزكونها صباح مساء فى كل المواقع وبأشكال شتى. فهل ثار الشعب ليجنى الفوضى وبقاء الحال على ما هو عليه بل أسوأ مما كان عليه خاصة فيما يخص أمور حياة الأفراد اليومية؟! أم ثار ليجنى ثمار ثورته؟!

إن لأى ثورة بحجم ثورة مصر العظيمة نتائج تنعكس على حياة الشعب . فأين هذه النتائج؟! فإذا قلنا أن نتائجها اتضحت فى كشف الفساد وبدء محاسبة الفاسدين ومحاكمتهم . فالحقيقة أن ما تحقق فى هذا الجانب ضئيل ضئيل إذ لا يزال الأمر فى مرحلة جمع المعلومات والقيل والقال فيما يقدم من بلاغات يتم التحقيق فيها بسرعة السلحفاة بينما الأمر بالنسبة للشعب واضح وضوح الشمس. إن الناس أيها السادة يؤمنون أن هؤلاء الناس من قادة الحزب ورموزه ورجال أعماله وأذنابهم قد سرقوا أموال الشعب واغتصبوا أراضى الوطن واستحلوا خيراته لأنفسهم مما كان يستدعى إجراءات استثنائية فى سرعة التحفظ عليهم ومصادرة أملاكهم وأموالهم ومحاكمتهم محاكمة عسكرية تشفى غليل الثائرين وتهدئ من روع من قتلوهم من شهداء الثورة، فاسترداد أموال الشعب وأراضيه التى نهبت لا تتطلب هذا السيل الطويل من الإجراءات وانتظار البلاغات، بل كان ولا يزال يتطلب سرعة مصادرة أموال هؤلاء وأملاكهم وردها إلى خزينة الدولة تمهيدًا لإعادة توزيعها توزيعًا عادلاً بين أفراد الشعب مما يمكن أن يساعد على الفور فى تحقيق زيادة الحد الأدنى للأجور وإعطاء إعانة بطالة لأولئك العاطلين عن العمل قبل وأثناء وبعد أحداث الثورة .

وإذا قيل أن أبرز نتائج الثورة هو ذلك التغيير السياسى الذى نشهده بداية من التغيير الوزارى وتشكيل وزارة جديدة والإستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور وإصدار الإعلان الدستورى الذى ينظم إدارة الحياة فى البلاد حتى انتخابات المجالس النيابية والرئيس القادم، لقال الناس فى بلادى أنها إجراءات طالت وتناقضت دون داع. فقد كان ولا يزال الرأى الأصوب هو ضرورة تسليم السلطة لمجلس رئاسى مؤقت وانتخاب هيئة تأسيسية تمثل كل الشعب لوضع دستور جديد ينتخب على أساسه المجلس النيابى والرئيس الجديد على أسس جديدة تمامًا عما هو موجود فى الدستور الحالى. إننا نضيع الكثير من الوقت فى التعديل ثم التعديل دون أن ندرك أن الثورة تعنى إسقاط الدستور القائم بكل ما فيه ليبدأ عصر الجمهورية الثانية بدستور جديد تمامًا يحدد صورة النظام السياسى القادم: هل هو نظام برلمانى أم رئاسى أم يجمع بين البديلين ، وعلى أى صورة يكون هذا الجمع ويحدد الضمانات التى تتيح تداول السلطة والعلاقة بين السلطات كما يحدد النظام الاقتصادى للبلاد وضمانات تحقيق العدالة الإجتماعية بين طوائف الشعب وفئاته، كما ينص على الحقوق الأساسية للأفراد وضمانات تمتع الأفراد بهذه الحقوق. إن الناس فى بلادى يدركون جيدًا أنهم أمام مرحلة جديدة فى حياتهم السياسية وأن هذه المرحلة كانت تتطلب سرعة تحديد ملامح الجمهورية الجديدة من خلال وضع الدستور الجديد أولاً للتخلص من عوار وتناقضات الدستور القديم مرة واحدة بدلاً من التخلص منه على مراحل تعرقل تطور الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد. إن وضع الدستور الجديد أولاً سيوفر علينا الكثير من الإجراءات ويقلل من تكلفة انتخابات نيابية ربما لن نكون فى حاجة إليها؛ فهل نحن فى حاجة مثلاً إلى انتخابات مجلس شورى جديد. إن الكثير من الآراء ترى أن ذلك المجلس كان من الزوائد التى لا حاجة لنا بها الآن فيكفى وجود مجلس شعب قوى يكون سندًا حقيقيًا لكل السلطات الأخرى! وهل نحن بحاجة إلى استمرار ما يسمى بنسبة 50٪ عمال

وفلاحين بعدما تجاوزها الزمن ولم تعد بذات قيمة، وهل يصح استمرار نظام الانتخاب الفردى الذى يكرس لمفاهيم القبيلة والعصبية ويتيح الفرصة للبلطجة وسطوة رأس المال ويساعد على استمرار الفاسدين وطلاب السلطة والمصلحة الذاتية فى التواجد بالمجلس؟!

إن وضع دستور جديد تمامًا للبلاد فى ظل وجود مجلس رئاسى يقود البلاد فى هذه المرحلة الانتقالية كان ولا يزال هو البداية الصحيحة للجمهورية الثانية التى فرضتها الثورة المصرية العظيمة .

إن الشعب أيها السادة يريدها ثورة شاملة تجتاح كل نواحى الحياة على أرض مصر وهو بعد لم يشهد شيئًا من ذلك يتحقق، إنه يريد تشريعًا جديدًا يحدد هياكل جداول ثابتة للمرتبات والأجور تحقق العدالة الاجتماعية بين موظفى الدولة فى كل المصالح والوزارات وبدون تفرقة أو تمييز بحيث يكون لكل وظيفة حدًا أدنى وحدًا أقصى للأجر ويبطل فى ثنايا ذلك بنود المكافآت والحوافز وخلافه . إن الإصلاح المالى والإدارى ضرورة ملحة وله أولوية قصوى عند الناس فأين ذلك ؟ نحن لا نزال نتحدث دون أن نفعل شيئًا حقيقيًا فى هذا الصدد!!

إن الشعب يريد نظامًا تعليميًا جديدًا يمحى الأمية من هذا المجتمع ويقوده إلى آفاق جديدة للتقدم فى كل نواحى الحياة. فأين ذلك؟! إننا للآن لا نتحدث عن شىء من ذلك. لقد كان ثمة مشروعات لهيكلة نظامنا التعليمى فى مرحلة التعليم قبل الجامعى وتوقف الحديث عنها الآن ! وكنا نتحدث عن مشروعات لتطوير التعليم العالى ونظم الجودة والإعتماد فيه. وتوقف الحديث عن هذا . فإذا كان الحديث ذاته قد توقف فى هذا الاتجاه. فهل يعنى ذلك أننا سنفعل دون أن نتحدث ونستكمل إعادة الهيكلة وإعادة بناء نظامنا التعليمى؟! إن الشعب يريد نظامًا تعليميًا يتيح الفرص المتكافئة لأبنائه دون تمييز ويتيح لهم اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل دون حاجة لدروس خصوصية ودورات تكميلية. إن الشعب

يريد نظامًا تعليميًا يتيح لأبنائه المنافسة فى سوق العمل الدولى وليس فقط المحلى. إنه يريد نظامًا تعليميًا غير تقليدى يتخلص فيه من الحفظ والتلقين والدروس الخصوصية، ويتيح الفرص للإبداع. ولن يتحقق ذلك دون تغيير القوانين المكبلة للتطوير والتحديث، ودون توفير الإمكانيات التى توفر البيئة الملائمة لهذا التطوير وتحقق طفرة حقيقية فى مرتبات كل العاملين بالتعليم وتتيح لهم التفرغ الكامل لبناء نظام تعليمى جديد يقود التقدم للمجتمع بحق.

إن الشعب يريد إعلامًا جديدًا يعبر عن أحلامه وطموحاته ويعكس كل ما يجرى فى المجتمع من عمل جاد. وليس هذا الإعلام الذى يصدعهم ليل نهار بحوارات ونجوم عفى عليها وعليهم الزمن. إن الخطاب الإعلامى الحالى فى الإعلام الحكومى والخاص خطاب ممل ولا يواكب مطلقًا حركة الحياة. إن الشعب يريد إعلامًا ينقل له نبض الحياة فى الحقول والمصانع والمدارس والجامعات ومراكز البحث العلمى ولا يتوقف عند مجرد السهرات والبرامج الحوارية التى لم يعد لها قيمة الآن؛ لقد كان لها قيمة فيما مضى لأنها كانت أداة للتنفيس وكشف العورات ومواطن الفساد لكننا الآن بصدد بناء حياة جديدة لمجتمع جديد بقدوة جديدة فلينزل الإعلام إلى الشارع والمصنع والحقل والمعمل ليكشف البناة الحقيقيين للوطن الجديد الذى ننشده. إن الشعب لم يعد بحاجة لقنوات تبث اللهو والإثارة فى المسلسلات والأفلام والإعلانات بقدر ما هو بحاجة لمعلومات تفيده فى حياته الجديدة وتفتح له مجالات التثقيف والتنوير الحقيقى فى أمور حياته ، دينه ودنياه بكل الجدية والإخلاص. إن تغيير فلسفة الإعلام فى هذه المرحلة مسألة ضرورية يجب أن يعيها قادته. لم تعد فلسفة الإعلام هى اللهو والإثارة وتضييع الوقت فى الرغى والتنفيس عن الرغبات المكبوتة، بل ينبغى أن تكون فلسفة ترتكز على صنع المستقبل عبر العمل والجدية والإخلاص، والقدوة هنا هم العلماء والعاملون فى كل ميادين الحياة. هذا ما ينشده الشعب من إعلام الثورة .

وهكذا الحال فى ثقافة ما بعد الثورة. إن الشعب يريد من مثقفيه وصناع ثقافته أن يركزوا على ثقافة التقدم ويحاربوا ثقافة التخلف والجمود عبر برامج جادة يشاركوا هم فى صنعها، إن الشعب يريد وزارة ثقافة لا يتوقف إنجازها عند مكلمات الصفوة المثقفة والنخب المختارة، بل يريد وزارة تصل إليه فى حقله ومصنعه، فى الدلتا وفى الصعيد، بل وفى حلايب وشلاتين. إنه يريد تثقيف الجماهير وصناعة وعيهم بمتطلبات المرحلة الجديدة التى يعيشونها وليس ثقافة استهلاكية استعلائية صناعتها الكلام وندوات ومؤتمرات لا يحضرها إلا أصحابها والمشاركين فيها!

إن الشعب يريد باختصار ثورة فى كل مجالات الحياة يشارك فيها الناس ويحسون بأنهم صناعها والمستفيدين منها اليوم وليس غدًا. إن صبر الشعب قد نفد فى السنوات التى ضاعت عليه فى ظل النظام السابق وهو يريد أن يحس بأن ثورته التى صنعها عادت إليه وعليه بالنفع. إنه يريدها ثورة تحقق تغييرًا شاملاً فى كل نواحى حياته .

(17)

ثورة الشباب.. والجمهورية الثانية

عجبت أشد العجب طوال الأيام الماضية منذ إنطلاق ثورة الشباب فى الخامس والعشرين من يناير من أولئك المندهشين من قيام هذه الثورة الشبابية فى مصر؛ فلقد ظنوا وارتاحوا لهذا الظن أن مصر أصبحت جثة هامدة وأن شبابها خنوع لا يستطيع فعل أى شىء وأنه سيكتفى بالشات والفيس بوك والجلوس على المقاهى والفرجة على السينما. والحقيقة التى كنت أدركها دائمًا وأعمل على توعية الآخرين بها أن الشباب المصرى ليس خنوعًا وليس إتكاليًا كما يدعون بل هو طاقة كبرى تنتظر أن نفتح لها الباب لتقود حركة التنمية والتقدم فى مصر وكثيرًا ما كنت أقول معبرًا عن ذلك "نعيب شبابنا والعيب فينا وما لشبابنا عيب سوانا" مع الاعتذار للشاعر. ولا شك أن ثورة الشباب الحالية قد عبرت عن مكنون هذا الشعب العظيم الأصيل وتطلعاته، والدليل الساطع على ذلك أن كل فئات الشعب وطوائفه قد شاركتهم ثورتهم المباركة التى ستقودنا حتمًا إلى عصر جديد وجمهورية جديدة فى تاريخ مصر المعاصرة .

والحقيقة الثانية التى تحدث عنها وفيها الكثيرون دون أن تعى قيادات مصر ذلك وتعمل على تلافيه، أن كل أسباب الثورة قد تفاعلت طوال السنوات الماضية منذرة بخطر كبير؛ فقد خالف قادة النظام السياسى المبدأ السياسى الذى قامت عليه الدولة حينما حصروا حريات الأفراد فى حرية الكلام دون الفعل وأغفلوا أهمية إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية الحقيقية بآليات قمعية متنوعة، كما أن هذه الحكومات المتعاقبة قد نظرت باستعلاء لا يخلو من إحتقار لبقية طبقات الشعب وسمحت فى ذات الوقت بنمو غير متناسب لطبقات جديدة

كونت ثروات هائلة دون وجه حق على حساب الشعب سواء بإحتكار السلع الأساسية التى يعيش عليها الناس أو بالاستيلاء على ممتلكاته بوسائل شتى . وأدت كل هذه الأسباب - المؤدية فى الأحوال الطبيعية إلى كل ثورات الشعوب - إلى غياب شبه تام للعدالة الإجتماعية حيث أخذت الهوة تتسع بين الطبقات لدرجة وصولنا إلى ما يسمى مجتمع «الخمس فى المائة» ، أولئك الذين يمتلكون كل شىء محاولين إقصاء البقية الباقية وهم الأغلبية الساحقة من الشعب ليعيشوا فى ظروف بالغة القسوة.

وبالإضافة إلى غياب العدالة الإجتماعية وسوء توزيع الثروة غابت أهم فضيلة من فضائل أى دولة مدنية محترمة ألا وهو مبدأ احترام القانون فقد غاب بشكل شبه كامل وخاصة من قبل الصفوة وتوابعها بالرشاوى مرات وبالهروب خارج البلاد مرات أخرى بحيث لم يعد أمام المواطن البسيط إلا أن يحاول تقليدهم وتفنن الجميع فى الخروج على القانون فى كل صغيرة وكبيرة مما تسبب فى حالة الانفلات والفوضى التى عشناها فى الفترة الماضية؛ فمن فوضى المرور إلى فوضى طوابير الخبز وخلافه إلى فوضى الالتحاق بالوظائف المختلفة وعضوية المجالس النيابية عبر الوسائط والرشاوى.. إلخ. من مظاهر شاهدناها تتصاعد شيئًا فشيئًا فى مجتمعنا مما كان ينذر بكل خطر. ولقد كان طبيعيًا فى ظل كل هذه العوامل المؤججة للتمرد والثورة فى ظل أى نظام سياسى أن يتوقع المحللون والمفكرون قيام ثورة جديدة فى مصر. وها هى قد قامت بالفعل وحمل كل أعبائها شباب مصر الواعى الذى غاب عن الصورة سنين طويلة وكان عليه أن يظهر ويعبر عن نفسه وينتزع فرصته فى حياة كريمة يستطيع فيها امتلاك زمام المبادرة وقيادة مصر إلى مرحلة جديدة.

إن هذا الشباب المصرى العظيم الذى فجر الثورة ليس هو فقط الذى قاد الناس إلى التظاهر والإعتصام فى ميدان التحرير وميادين مدن مصر المختلفة وإنما هو أيضًا ذلك الشباب الذى كون اللجان الشعبية فى مختلف الأحياء والشوارع وسهر ليل نهار على إشاعة الأمن والاستقرار وحماية الممتلكات فى

وقت تخلت فيه أجهزة الدولة المهترئة عن حمايتها هاربة من مواقعها. وكان هذا الهروب أيضًا دليلاً آخر من دلائل فساد سلطة الأمن الداخلى وسقوط شرعيتها لدى الشعب؛ إذ أثبتت بذلك أنها لم تكن فى خدمة الشعب بقدر ما كانت فى خدمة النظام السياسى والحكومة.

أقول إن هذا الشباب المصرى الواعى الذى نظم هذه الانتفاضة الثورية فى كل مكان على أرض مصر رافعًا شعارات الإصلاح السياسى وتغيير النظام ومناديًا بإصلاحات دستورية فورية تتيح تداول السلطة وإلغاء قانون الطوارئ وحل مجلسى الشعب والشورى. إلخ ، أقول إن هذا الشباب ليس خارجًا عن الشرعية كما يردد البعض ببلاهة وإنعدام للمسئولية بل هو الساهر بحق على تنفيذ الشرعية ؛ فالمتتبع لتاريخ مصر السياسى يجد أن الجمهورية الأولى التى قادها عسكريون من رئاسة محمد نجيب وحتى رئاسة مبارك مرورًا برئاسة جمال عبد الناصر وأنور السادات قد تغافلت عن تحقيق أحد أهدافها الرئيسية وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة فكل ما شهدناه فى فترة حكم السادات وكذا فى الفترة الحالية فترة الرئيس مبارك كان انفتاحًا نحو الديمقراطية وحرية الرأى والتعبير ولم يتعد ذلك إلى إقامة حياة ديمقراطية حقيقية تتيح - كما فى كل ديمقراطيات العالم - انتقالاً سلميًا للسلطة وتداولها بين الأحزاب بل على العكس كبلت إنشاء الأحزاب وتحكمت فى نشاط الأحزاب الرسمية التى سمحت بإنشائها مما كان يعنى ببساطة وحتى الآن إنعدامًا للحياة الحزبية الحقيقية وبالتالى تكبيل حركة الحياة الديمقراطية وإجهاض حق المشاركة السياسية وتداول السلطة، إذن كانت هذه الثورة الشبابية هى بحق الثورة الثانية التى تمد الخيط إلى آخره لنقيم الجمهورية الثانية على أساس إقامة حياة ديمقراطية سليمة يتم بموجبها تداول السلطة داخل المجتمع المدنى وبقياداته فى ظل حماية قواته المسلحة الأبية .

ولعل السؤال الآن : كيف يتم هذا الانتقال إلى الجمهورية الثانية فى ظل الأوضاع الراهنة التى لا يزال الشباب فيها يتظاهر ويعتصم فى ميادين مصر

المختلفة مطالبًا بتنحى الرئيس وتغيير النظام فى الوقت الذى تحمى فيه القوات المسلحة إلى الآن الشرعية الدستورية التى تتيح للرئيس إكمال فترة رئاسته كما تتيح استكمال الإصلاحات الدستورية التى تفتح الطريق للانتقال السلمى للسلطة؟! وفى الوقت الذى تحاول التيارات والأحزاب التقليدية وبعض الشخصيات السياسية ذات الثقل الدولى والمحلى القفز على هذه الثورة والقبض على مقدراتها والإستفادة من نتائجها؟!

لعل حل هذه الإشكاليات المعقدة فى إعتقادى يكمن فى أمرين متلازمين : أولهما أن تضمن قيادات الجيش صراحة وبوضوح تحقق الإصلاحات الدستورية التى تتيح الترشح لرئاسة الجمهورية الجديدة لكل من أراد ذلك بشروط غير تعجيزية وبعيدة عن القيود الحزبية الحالية وكذلك ضمان إلغاء حالة الطوارئ وعدم ملاحقة هؤلاء الشباب المشارك فى التظاهر والإعتصام أمنيًا أو بأى شكل آخر. وثانيهما أن يشكل هؤلاء الشباب فيما بينهم حزبًا سياسيًا جديدًا الآن وليكن اسمه «حزب الشباب» أو «حزب 25 يناير» ويختارون قياداته من بينهم انطلاقًا من ميدان الحرية «ميدان التحرير سابقًا»، وأعتقد جازمًا أن هذا الحزب سيكون هو حزب الأغلبية فى الانتخابات القادمة برلمانية كانت أو رئاسية.

إن تشكيل هذا الحزب الآن ومن ميدان الحرية هو الضامن لهؤلاء الشباب أنه لن يضيع حقهم بعد الآن فى المشاركة السياسية وإقامة حياة ديمقراطية سليمة وتحقيق كل أهدافهم من العدالة الاجتماعية إلى تحقيق الطفرة المنشودة فى تقدم مصر واقتناصها لمكانتها الحقيقية فى المنطقة وفق إمكانياتها الهائلة التى ساهم فى إهدارها كل القوى السياسية الموجودة على الساحة الآن.

إنكم يا شباب مصر تمثلون بحق حاضر مصر المشرق ومستقبلها الواعد فلا تتركوا الساحة لأى تيارات أو أحزاب أو أشخاص كائنة من كانت لتتحكم فيها بعد أن أخذتم حريتكم بأيديكم وإنتزعتم حقكم الشرعى فى التعبير والتغيير. إن خريطة مصر السياسية ينبغى أن تتغير بكم وهى لن تتغير بالفعل إلا إذا شكلتم

حزبكم من رحم ثورتكم الرائعة الآن وبدون انتظار فهذا هو الضامن لأن يستمر مد حركتكم الثورية العظيمة بعد أن تغادروا ميدان التحرير. إن استقرار مصر وأمنها الآن متوقف على وعيكم وإصراركم على تحقيق مطالبكم عبر الشرعية الدستورية وليس عبر تعطيل المصالح لعامة الشعب المصرى المكافح المناضل الذى ساند ثورتكم وأيدها بكل السبل، افتحوا المجال الآن للحوار بعد أخذ الضمانات اللازمة وتأسيس الحزب ونحن معكم نؤيدكم بكل قوة ومستعدون مع الأغلبية الصامتة للشعب المصرى للانضمام إلى هذا الحزب الجديد الذى تشكل عبر نضالكم الثورى ودماء الشهداء الذين سقطوا فى سبيل تحقيق الحرية لكل الشعب . إن حزبكم الجديد سيكون الأقرب بلا شك وعبر انتخابات حرة ونزيهة إلى قيادة مرحلة التحول من الجمهورية الأولى إلى الجمهورية الثانية. عاش شباب مصر وتحيا ثورته العظيمة مع الانحناء إجلالاً وشكرًا لكل قيادات مصر الحالية والسابقة على ما أدوه من أعمال جليلة فى خدمة وطننا الغالى مصر.

(18)
ثورة الشباب والأنشطة الطلابية في المدارس والجامعات

لقد كذب شباب مصر العظيم فى ثورة الخامس والعشرين من يناير كل ادعاءات المدعين وكشف أوهام الواهمين بأنه جيل لا خير فيه وغير قادر على تحمل المسئولية وتلك الادعاءات وهذه الأوهام هى التى سببت على مدار الأعوام الثلاثين الماضية تجمد الشباب ووأد قدرته على المبادرة والإبداع وبدا ذلك بوضوح فى تكبيل حركة النشاط الطلابى فى المدارس والجامعات من خلال تغيير اللوائح الطلابية والذى حد من الأنشطة الطلابية وضيق الخناق على أن يختار الطلاب ممثليهم وإذا اختاروهم لا يستطيعون فعل أى شىء إلا بموافقة الكبار الذين لقبوا برواد الأنشطة مرة ومستشارو الأنشطة مرة أخرى.

فضلاً عن أنه بموجب هذه اللوائح ألغى ما كنا ننظر إليه بإعجاب فى مراحلنا التعليمية المختلفة وأقصد به اتحاد طلاب المدارس واتحاد طلاب الجامعات ومنهما إلى الاتحاد العام لطلاب مصر.

والحقيقة التى اكتشفناها الآن هى أن الشباب رغم كل هذا التضييق وكل هذه القيود نجحوا فى أن يكونوا تنظيماتهم بعيدًا عن هذه الاتحادات وتلك الأنشطة الجامدة فى المدارس والجامعات، ونجحوا فى أن يبهرونا ويبهروا العالم بحسن التنظيم والقدرة على تحمل مسئولية قيادة الشعب بأكمله خلال أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير. ولنا أن نتصور ونتساءل : ماذا لو أننا قد أتحنا لهؤلاء الشباب حقهم فى التعبير عن أنفسهم خلال السنوات الماضية ودربناهم على تحمل المسئولية وعلى الحوار البناء وعلى أن يكتشفوا بأنفسهم

ومن خلال تنظيمات شرعية حرة هذه القدرات وتلك الكفايات التى ظلت كامنة إلى أن تفجرت فجأة معبرة عن طموحات وأحلام شعب بأكمله فى الحرية والحياة الكريمة؟.

لقد كنت أراهن دائمًا على شباب مصر وعلى وعيه وانتمائه لوطنه لو أتيحت له الفرصة وكم تحاورت معهم سواءً فى المحاضرات والندوات داخل أسوار الجامعة أو من خلال الإشراف على الأنشطة الطلابية فى عدة كليات جامعية فى الجامعات الحكومية والخاصة أو من خلال لقاءات مستمرة معهم فى معهد إعداد القادة بحلوان، كما تحاورت مع إداريّ رعاية الشباب فى الجامعات المصرية وكان الحوار دائمًا ما يقودنا إلى ضرورة تجديد اللائحة الحالية للنشاط الطلابى أو العودة إلى لائحة ما قبل 1979م ، تلك اللائحة التى تتيح الحرية كاملة للطلاب فى انتخاب من يمثلونهم وفى التخطيط وتنفيذ الأنشطة التى يتفقون عليها بأنفسهم ودون وصاية من أحد، تلك اللائحة التى كان رواد الأنشطة من الأساتذة فيها يتوقف دورهم عند تقديم المشورة والنصح فقط. لقد ربت هذه اللائحة أجيالاً من شباب مصر الواعى الذى قاد الحركة الطلابية فى عام 1968 وعام 71-1972 وغيرها، تلك الحركة التى كانت دائمًا معبرة عن روح ومطالب شعب بأكمله. فالمعروف أن الشباب هم وقود أى حركة لأى مجتمع يريد أن ينهض وأن يتقدم وهم دائمًا فى طليعة صفوف المبدعين الذين يقودون حركة الحياة والتقدم فى أى أمة .

إن العودة إلى اللائحة الطلابية التى كان معمولاً بها فى مطلع السبعينات من القرن الماضى كانت لائحة تتيح النشاط السياسى داخل الجامعة حيث كان بها لجنة تسمى لجنة النشاط السياسى والثقافى وقد تشرفت بعضويتها ثم توليت أمانتها بكلية الآداب – جامعة القاهرة فى تلك الفترة، وقد كانت هذه اللجنة بهذا المسمى تقوم بعقد الندوات السياسية واستضافة من نشاء من المفكرين السياسيين. وكم كان الوعى السياسى لدى الطلاب فى هذه الفترة قويًا

ومتأججًا! وكم كانت انتخابات الإتحادات الطلابية يسودها التنافس الشديد بين القوائم المختلفة لتمثيل الطلاب!

إن النشاط الطلابى أيها السادة سواء كان فى المدرسة أو فى الجامعة هو ما يشكل بحق شخصية الطالب الجامعى ويكسبه القدرة على اتخاذ القرار وتحمل مسئولية تنفيذه. لقد كان لدينا أساتذة فى المدارس والجامعات لديهم الوقت الكافى والمزاج العالى للإشراف على النشاط الطلابى والمشاركة معنا فى كل الأنشطة من الرحلات والحفلات إلى الندوات والمؤتمرات وممارسة الألعاب الرياضية المختلفة. كما كان هؤلاء الأساتذة يعرفوننا بالاسم ويتابعون كل ما نقوم به من نشاط ويفخرون بنا وبإنجازاتنا بل وينضمون إلينا فى مظاهراتنا وينحازون إلى مطالبنا. ولا شك أن شباب الجيل الحالى كان يفتقد الكثير من ذلك ؛ فالأساتذة سواء كانوا فى المدارس أو فى الجامعات أصبحوا أكثر انشغالاً بالجرى وراء كل ما يزيد دخلهم سواء بالدروس الخصوصية فى المدارس أو فى الانتدابات والإعارات فى الجامعات. إن كل ذلك ينبغى أن يتغير ويصبح لدى الجميع الوقت للإشراف وللمساعدة فى الأنشطة الطلابية بحق وليس من خلال مسميات فاقدة المعنى والمصداقية.

ولكى نصل إلى ذلك ونعيد الروح إلى النشاط الطلابى الحقيقى على الجهات المختصة سواء فى وزارات التربية والتعليم أو التعليم العالى أو فى المستويات الأدنى من القيادات التعليمية أن تتدارس المقترحات التالية :

أولاً : العودة الفورية إلى اللوائح الطلابية التى كان معمولاً بها قبل عام 1979 والعودة إلى تشكيل الاتحادات الطلابية فى المدارس والجامعات بالانتخاب الحر المباشر حتى مستوى اتحاد طلاب الجمهورية ليكون معبرًا عن القاعدة الطلابية العريضة فى مصر .

ثانيًا : إتاحة الفرصة كاملة للطلاب في المدارس والجامعات بأن يمارسوا الأنشطة الطلابية المختلفة بكل حرية وبما لا يتعارض فقط مع حسن سير

العملية التعليمية وينبغى ألا يستغل هذا الأمر كشماعة لوقف الأنشطة المختلفة التى يقوم بها الطلاب إلا حينما يكون هناك تعطيل فعلى للدراسة أو تعويق للعملية التعليمية بشكل واضح .

ثالثًا : دراسة إمكان أن يتفرغ بعض مدرسى المدارس أو أساتذة الجامعات للإشراف على النشاط الطلابى لمن يرغب فى ذلك على أن يكونوا ممن سبق لهم ممارسة النشاط الطلابى من قبل . وأعتقد أن ترتيبات وتسهيلات معينة فى هذا الصدد يمكن أن تلقى ترحيبًا كبيرًا من المدرسين والأساتذة المحبين بل والعاشقين لمشاركة الشباب فى هذه الأنشطة الطلابية التى تعود بالنفع الكبير على توسيع قاعدة المشاركة الطلابية فى الأنشطة كما تساعد على تطوير شخصية الطلاب وصقلها بما يجعل الطلاب والشباب القوة الدافعة بحق لتقدم المجتمع وارتقائه بعد التخرج .

رابعًا : العودة إلى إتاحة الممارسة الواسعة للأنشطة الطلابية المجمعة التى افتقدنا الكثير منها فى الفترة الماضية. مثل دورى المدارس والجامعات، ومسابقات نوابغ الطلاب سواء فى المدارس أو فى الجامعات ليتنافس الجميع فى كل الأنشطة من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى؛ فمن دورى المدرسة إلى دورى المدارس على مستوى المحافظة والجمهورية، وكذلك الأمر فمن دورى الكلية إلى دورى الجامعة إلى دورى الجامعات فى كل الأنشطة، فهذا من شأنه أن يكشف لنا عددًا هائلاً من النوابغ فى كل المسابقات الرياضية والفنية والثقافية مما يعود بالنفع على الوطن ككل. ولا مانع يمنع من أن تتضمن اللوائح الدراسية فى المدارس والجامعات مكافأة الطلاب النوابغ فى هذه الأنشطة دون التعدى على مبدأ تكافؤ الفرص أو المساواة فى التفوق الدراسى .

خامسًا : الاهتمام برعاية وتحفيز المشرفين على النشاط الطلابى بالمدارس والجامعات فى إدارات رعاية الشباب ماديًا ومعنويًا فهم الأقرب إلى الطلاب والأكثر التصاقًا بنشاطهم. والحقيقة أن الكثيرين منهم يشكو من عدم

الاهتمام من قبل الإدارات العليا فى المدارس والجامعات. فالكثيرون من عمداء الكليات ونواب رؤساء الجامعة لشئون التعليم والطلاب لا يقدرون دورهم ولا يثمنونه. والحقيقة أنه ينبغى أن نولى هؤلاء الموظفون اهتمامًا شديدًا فدورهم جد خطير فى تنمية وعى الشباب وإرشادهم إلى أوجه النشاط المفيدة وهم القادرون على استيعاب واستثمار جهد الشباب فيما ينفع كلياتهم ومدارسهم ووطنهم .

إن دراسة هذه المقترحات وغيرها فى الفترة الحالية مسألة مهمة جدًا لدفع عجلة النشاط الطلابى وتطويره بما يتوافق مع الثورة الهائلة التى بشر بها وقادها شباب مصر حتى يمكن استثمار هذا الحماس الهائل من شباب مصر وتوجيهه فى الاتجاه الصحيح فبدلاً من أن يمارسوا كل أنشطتهم فى هذا الفراغ الفضائى المسمى "الإنترنت" يمارسونه على أرض الواقع داخل مدارسهم وجامعاتهم ويستفيد منه كل أبناء الوطن. فالشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل بحق. ومن ثم فعلى الجميع أن يعى هذه الحقيقة ويعمل على نقلها من إطار الكلام النظرى إلى أرض الواقع، فلم يعد مقبولاً أن يظل الشباب مهمشًا ومقيدًا فى ممارسة أنشطته داخل مدرسته أو داخل كليته. إن التدريب والتعليم لا ينبغى أن يقتصر على النواحى العلمية والمعامل وداخل قاعات الدرس فقط، بل ينبغى أن يكون كذلك فى قاعات الندوات والاستادات الرياضية والمسارح. إن طاقة الشباب أكبر من أن يستوعبها المعمل وقاعة المحاضرات، فضلاً عن أن شخصية الشاب لا تتشكل عبر قاعات الدرس فقط بل إن الجزء الأكبر منها يتشكل فى إطار ممارسة هذه الأنشطة. لقد أثبت الشباب المصرى أنه محب لوطنه ولمجتمعه إلى أقصى حد ممكن حينما أعقب ثورته المباركة فى كافة الميادين والمدن المصرية المختلفة بحملة للتوعية والتنظيف ودهان الأرصفة. وقد أصبح منظرًا مألوفًا أن نرى أعدادًا متزايدة من هؤلاء الشباب من الجنسين يملأون الشوارع طوال النهار وحتى ساعات الليل الأولى بحيويتهم ونشاطهم

الهادف فى كل أنحاء مصر. والمطلوب أن توظف هذه الطاقات لخدمة بلدها بشكل حضارى ومنظم بأن تفسح لهم كافة الهيئات التى تتعامل معهم بالعمل لخدمة أنفسهم ووطنهم بدون قيود وبدون حواجز تقضى على الطموحات وتقتل الإبداع. إن فضاء مصر ونواديها ومدارسها وجامعاتها ينبغى أن يكون كله مفتوحًا لأنشطة هؤلاء الشباب أثناء الدراسة وبعد التخرج بالعمل فى مشروعات قومية عملاقة تستوعب طاقاتهم وتتيح لهم فرصة الإبداع وصنع التقدم على أرض مصر. إن القضاء على البطالة يبدأ من إتاحة الفرصة للشباب لممارسة النشاط الطلابى بمختلف صوره بنفس القدر الذى تركز فيه المدارس والجامعات على تطوير البرامج التعليمية وتقديم كل جديد فى مجالات العلم المختلفة وفى كل التخصصات التى يحتاجها المجتمع لإتاحة التأهيل الجيد لهؤلاء الشباب. فبالعلم والعمل تبنى الأمم حضارتها ولا تبنى الحضارات إلا بسواعد الشباب وعقولهم الفتية، فتحية لشباب مصر الذين أثبتوا لذويهم وللعالم أنهم قادرون على صنع المستحيل بالثورة على الاستبداد ومحاربة كل صور الفساد. وبقى أن يثبتوا للعالم أنهم قادرون كذلك على العمل الإيجابى لصنع التقدم وقيادة أمتهم إلى واجهة الحضارة البشرية من جديد .

القسم الثالث

مقالات ما بعد نجاح الثورة

فى أهمية العمل وإعادة بناء الدولة المصرية

(19)
دقت ساعة العمل الثورى

كان من الطبيعى بعد أن تواترت الأنباء عن بدء محاكمة الرئيس السابق ونجليه وصدور قرار النائب العام بحبسهم على ذمة التحقيق ومن ثم اكتمال وصول منظومة الفساد بكاملها رأسًا وأذنابًا رئيسًا للوزراء والوزراء ورؤساء المجالس النيابية ورجال الأعمال التابعين لهم إلى ليمان طره لينالوا الجزاء العادل إزاء ما اقترفوه من خطايا وأهوال فى حق هذا الوطن العظيم وفى حق مواطنيه العاملين الشرفاء الذين صبروا وطال صبرهم حتى ينصلح الحال، ولكن كان الأمر فيما يبدو محالاً إلا بهذه الثورة المباركة التى قادها شباب مصر وهب الشعب والجيش معًا لنجدتها والحفاظ عليها حتى تبلغ ذروتها. وها هى قد بلغت أولى الذرى بالوصول إلى رأس النظام الفاسد وإخضاعه للمحاكمة العادلة وبدون أى إجراءات استثنائية تحدث عادة عقب كل الثورات. لقد تميزت الثورة المصرية الآن كما تميزت فى بداياتها بأن ظلت ثورة بيضاء لم تمس أحدًا بسوء إلا عبر القانون ومنصة القضاء المصرى العادل الشامخ .

أقول كان من الطبيعى بعد أن تواترت هذه الأنباء عن خضوع كل أركان النظام السابق للمحاكمة والتحفظ عليهم فى السجن ، أن تتردد فى أذنى نغمات الأغنية الوطنية الشهيرة «دقت ساعة العمل الثورى لكفاح الأحرار" فقد حانت بالفعل لحظة العمل وليس أى عمل بل العمل الثورى أى العمل الجاد بكامل الطاقة. إن على كل أفراد الشعب الآن التركيز فى العمل الجاد كلٌّ فى موقعه لتعويض ما فات وإنقاذ اقتصادنا الوطنى فالعمل والعمل الجاد وحده هو ما سيجعل الثورة تبلغ الذروة الثانية. فما إن تستقر الأوضاع الاقتصادية وتعود

حركة الإنتاج فى كل المجالات إلى طبيعتها فى كل ربوع مصر وما إن يتحلى كلٌّ منا بدفقة ثورية تنعكس على إتقان العمل والإبداع فيه حتى ينتعش الاقتصاد وينهض المجتمع من كبوته ليقف على قدمين ثابتتين سيبدأ الجميع وأقول الجميع وبالتساوى فى جنى ثمار ثورتهم رخاء يعود عليهم وعلى ذويهم بالخيرات المادية زيادة فى المرتبات وتحسينات فى الخدمات وتوفيرًا للوظائف وتقليلاً من سيل البطالة الذى كان أبناونا يرزحون تحته طوال العقود السابقة .

وما إن يحل شهر سبتمبر القادم حتى تبدأ دفعة جديدة لثورة الشعب المباركة حيث سيتفرغ الجميع للمشاركة السياسية الفاعلة لاختيار مجلس شعب جديد يمثل الشعب تمثيلاً حقيقيًا وحينئذ سيعرف الجميع كيف يختارون نوابهم على أسس جديدة أهمها أن العمل النيابى عمل تطوعى خدمى الهدف منه التمثيل الحقيقى للشعب وليس الغرض منه التفاخر والمنظرة وتحقيق المصالح الشخصية للنائب. ولذا لا ينبغى أن نختار إلا أولئك الأشخاص القادرين على تحمل الأمانة عن علم ومعرفة بمعنى ودور مجلس الشعب باعتباره المجلس التشريعى للبلاد والمنوط به مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها نهاية كل عام. ولديهم القدرة على التواصل مع كافة فئات الشعب وليس مع ذويهم وأهالى عصبيتهم فقط ، لا ينبغى أن نختار إلا من نجد فيه أنفسنا وأنه بالفعل سيمثلنا بجدارة. وبعد ذلك سيحل وقت انتخاب رئيس الجمهورية الذى بدأت بورصة الترشيحات تقدم لنا فى إطاره أسماءً كثيرة معظمها جديرة بالاحترام والتقدير كشخصيات لها إسهامها البارز سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى. لكن معيار اختيارنا لمن يرأس جمهوريتنا الثانية هو البرنامج الذى سيقدمه لنا والذى سنحاسبه على تحقيق ما فيه فى نهاية مدة رئاسته. إن البرنامج الطموح للرئيس القادم يمكن بفضل الله وبإرادة الشعب وبعمله وجهده أن ينقلنا من حال إلى حال من النشاط الزائد والعمل الجاد لخدمة أنفسنا والنهوض ببلدنا. إن البرنامج الطموح للرئيس القادم يمكن أن ينقل مصر إلى دولة كبرى فى المنطقة

لأن بمصر كل الإمكانيات المادية والبشرية التى تؤهلها لذلك لو أحسن توظيف هذه الإمكانيات جيدًا والاستفادة من كل عناصر القوة البشرية والاقتصادية والعلمية، القوة الناعمة والقوة الخشنة كلاهما موجود فى مصر، قوة الموقع والتاريخ العريق، قوة الحضارة وشهادة آثارها من كل العصور .

إذن لدينا الآن برنامج سياسى واضح يجعلنا نتقدم بخطى ثابتة نحو مستقبل أفضل لمصر سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وعلميًا . ولم يبق إلا أن نعمل على تنفيذ هذا البرنامج بكل قوة وبكامل الوعى الحريص على إنجاح الثورة وبلوغها كامل أهدافها . وإذا كان من الضرورى أن ننخرط من الآن فى مشروعنا القومى لتحقيق النهضة المنشودة بعيدًا عن هذا البرنامج السياسى واضح الخطى فإن أهم ملامح هذا المشروع قد حددتها آراء الخبراء وأفكار العلماء المبدعين بعدة محاور أهمها فى اعتقادى **أولاً** : ضرورة التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية وخاصة القمح والعودة إلى استنهاض الهمم فى مجال زراعة القطن طويل التيلة وغيره من المحاصيل الاستراتيجية التى تحقق لمصر الاكتفاء الغذائى وتتيح أكبر عائد استثمارى ممكن . ولا ننسى أبدًا أن مصر فى الأصل دولة زراعية. **ثانيًا** التركيز على دراسة المشاريع الزراعية الاستثمارية الكبرى كمشروع توشكى ومشروع ممر التنمية فهما يمثلان طوق النجاة لمواجهة البطالة من جهة ولتحقيق أكبر تنمية زراعية وصناعية قائمة عليها ستشهدها مصر خلال العقود التالية. والحقيقة أنه لا مفر من البدء فورًا فى الاستفادة من هذين المشروعين العملاقين خاصة وأن المشروع الأول قد قطع أشواطًا عدة منذ وزارة د. كمال الجنزورى والثانى دعى إليه ويتبناه العالم المصرى الفذ فاروق الباز وقرأنا فى الصحف أن الحكومة الحالية برئاسة د.عصام شرف مقتنعة بأهميته لمصر والمصريين. ولم يبق إلا الدعوة إلى الاكتتاب العام لبدء التنفيذ من جانب المصريين ودعوة المستثمرين من كافة بلاد العالم للمشاركة والدعم. **ثالثًا** البدء الفورى فى إزالة كافة العوائق أمام تفعيل وتنفيذ

المبادرة العلمية الكبرى للدكتور زويل التى ستنقل مصر من حال التدنى التعليمى والعلمى إلى حال التفوق والمنافسة وهى المبادرة التى ستشكل النقطة المضيئة الأولى للإشعاع العلمى فى مصر وتتيح الفرصة لشبابها المبدع أن تنطلق طاقاته وأن يبرز إبداعاته على المستوى الإقليمى والدولى. فضلاً عن أنها ستكون مثالاً يحتذى لتطوير نظم التعليم المصرية بما يتواكب مع التطورات العالمية، ولعلها تساعد فى فك طلاسم نظامنها التعليمى التقليدى وتفك شفراته لإعادة بنائه من جديد بعد أن اقتنع الجميع بضرورة وجود نظام تعليمى جديد يحقق التقدم المنشود ويقود قاطرة التنمية ويقضى على البطالة المتفشية بين المتعلمين . **رابعًا:** الاستفادة من التجربتين العمليتين الرائدتين للعالمين الجليلين الدكتور محمد غنيم بالمنصورة وتجربة الدكتور مجدى يعقوب بأسوان. فهما تجربتان رائدتان فى البحث العلمى التطبيقى والمساعدة فى علاج المصريين وفق أحدث الأساليب العلاجية فى العالم وبجودة عالية . ولا شك أن دراسة هاتين التجربتين وتعميمهما فى أرجاء مصر وفى التخصصات الطبية المختلفة من شأنه تأكيد الريادة المصرية فى مجال الطب والعلاج من ناحية، وإتاحة الفرصة أمام إمكانية وجود نظام للتأمين الصحى الشامل يتيح لكل المصريين دون تمييز العلاج وفق أحدث الأساليب العلاجية دون عناء .

إن هذه المحاور الأربعة تعد بحق نقطة انطلاق قوية نحو المستقبل فى مجالات الزراعة والصناعة فضلاً عن الصحة والتعليم . ومن شأنها أن تعيد المواطن المصرى إلى انتمائه لأن العمل فى هذه المحاور معًا سيتيح للجميع المشاركة فى صنع التقدم وسيقضى شيئًا فشيئًا على البطالة التى كادت تقضى على شباب مصر فضلاً عن أنها تمثل مشاريع قومية يلتف حولها المصريون بكل طوائفهم وأعمارهم وتجعلهم أكثر ثقة وتفاؤلاً بشأن المستقبل . لقد دقت ساعة العمل الثورى لبناء حاضر مصر ومستقبلها وعلى الجميع حكومة وشعبًا الالتزام بأداء الواجب بأقصى قدر من الجدية والإتقان خدمة للوطن وحرصًا على مستقبل أبنائه .

(20)
"المــاعت"
من مصر القديمة إلى مصر المعاصرة

لفت انتباهى فى الفترة الأخيرة قلق بعض المصريين وتململهم من تحويل قضايا الفساد و قتل المتظاهرين إلى القضاء العادى بحجة أن إجراءات القضاء العادى تأخذ وقتًا طويلاً حتى صدور الحكم على الفاسدين والقتلة بينما الناس تريد سرعة البت فى هذه القضايا بل وطالب البعض بتحويلها إلى القضاء العسكرى أسوة بقضايا البلطجة ومخالفة قوانين حظر التجول حتى تتم المحاسبة الفورية وتصدر الأحكام الرادعة على هؤلاء .

والحقيقة الأولى التى أود لفت أنظار هؤلاء إليها هى أن هذه المحاكمات التى تتم بإشراف وزارة العدل وأمام القضاء العادى وبدون أى إجراءات استثنائية عاجلة هو ما يميز الثورة المصرية المعاصرية عن غيرها من ثورات العصر الحديث التى تميزت بالدموية وسحق رموز الأنظمة السابقة بصورة فيها الكثير من الغل والتشفى. إن ثورة الخامس والعشرين من يناير تميزت منذ البداية بشعارها الثابت "سلمية - سلمية" والمطالبة بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية بالذات وهو ما تنفذه الآن مع خصومها الذين ثارت على ظلمهم وجبروتهم واستبدادهم ونهبهم لثروات بلدهم . إنها تحاكمهم بالقانون وتحت منصة القضاء العادل. وهذا مما يزيد من عظمة هذه الثورة وتفردها ويبرهن على عبقرية الشخصية المصرية التى تميزت بالاعتدال طوال تاريخها رغم ما يمارس عليها من ظلم واضطهاد من قبل حكامها فى الكثير من فترات تاريخها القديم والحديث .

ولعل فى هذا الذى يحدث الآن فى مصر ما يتسق تمامًا مع ما كان يحدث فى ماضيها السحيق والعريق والعظيم فى آن معًا . فقد كان جوهر الحضارة المصرية القديمة هو "الماعت" أى العدالة والنظام وتلك الكلمة الآثرة الساحرة "الماعت" كانت تمثل خلاصة التجربة المصرية الطويلة فى بناء الحياة السياسية والاقتصادية المستقرة لآلاف السنين. اتفق عليها الجميع حكامًا ومحكومين، مجدها الملوك والوزراء فى خطابهم السياسى وحرصوا على غرسها وتطبيقها فى كل ربوع البلاد وتغنى بها المفكرون والحكماء فى أدبياتهم وعبر عنها الشعراء والفنانون فى قصائدهم ورسوماتهم وعاشها الناس معهم حقيقة واقعة فكانت حياتهم المستقرة وإنجازاتهم العبقرية فى كل مجالات الحياة، تلك الإنجازات التى لا تزال شاهدة حتى اليوم على ما كان من حضارة عظيمة وعلى ما كان يحظى به الإنسان الذى بناها من رعاية وعناية ورخاء .

ولعل قارئنا المعاصر يتساءل مندهشًا : ما الدليل على ما تقول؟!! ألم يكن الفرعون هو الحاكم بأمره المستبد بشعبه!! ألم تبنى الحضارة والمدنية المصرية القديمة على قهر إرادة الشعب لصالح إرادة الحاكم الإله وتلبية كل مطالبه مهما كانت ظالمة وأنانية؟!

ولهذا المتسائل المندهش أقول إن الحضارات العظيمة لا يبنيها القهر والإستبداد ، بل يبنيها الحب والتضامن والإبداع فى ظل العدالة وسيادة القانون التى يشعر بها الجميع حكامًا ومحكومين. لقد كان الملك المصرى القديم ينظر إليه بحب واحترام يصل إلى حد القداسة أحيانًا والتأليه أحيانًا أخرى، لكن ذلك لم يمنع الإنسان المصرى المحب لملكه والمتعبد فى محرابه من أن يطالبه بالعدالة إذا ما حاد عن جادة الصواب أو إذا شعر بأنه ظلم منه أو من أحد أفراد حاشيته ولنا فى قصة القروى الفصيح أبلغ دلالة على ذلك. فضلاً عن أن لفظة "الفرعون" التى قرناها بالاستبداد والظلم لم تكن تعنى فى اللغة المصرية القديمة أكثر من الإشارة إلى الملك ساكن القصر فهى تعنى صاحب القصر أو ساكنه .

ولقد كان الملك المصرى القديم أحرص ما يكون بين شعبه على تحقيق العدالة والنظام (الماعت) حتى يشعر الجميع بالاستقرار وينعمون بخيرات بلدهم فى وئام وحب.

وقد كشفت بعض الوثائق المصرية القديمة عن مدى استقلال السلطة القضائية ومدى احترام الملوك لهذه السلطة؛ ففى محاكمات الأسرة السادسة وكذلك فى عصر الأسرة العشرين تروى الوثائق أن رجال الحاشية قد دبروا بزعامة زوجة الملك مؤامرات لقلب نظام الحكم بعد قتل الفرعون الجالس على العرش؛ قادت المؤامرة الأول "أمتس" زوجة الملك بيبى الأول بسبب غيرتها من زواج الملك بأميرتين غيرها. وقادت المؤامرة الثانية إحدى نساء الحريم الملكى وكانت تدعى "تى" للاستيلاء على الحكم من الملك رمسيس الثالث وتمكين ابنها "بتناؤرع" من اعتلاء العرش. وقد كشفت المؤامرة فى الحالتين وأمر الملك بتشكيل محكمة لمحاكمة زوجته والمتآمرين معها. وقد أشار المؤرخ ديدرو الذى زار مصر القديمة عام 59 ق. م إلى إحدى هاتين المحاكمتين قائلاً إنه قد تولاها أحد القضاة واشترك معه قاض ثان فى تحرير التقرير. وقد تم هذا دون أن يشترك الملك فى الأمر أو يتدخل فى سير القضية. وقد علق ديدرو على تلك المحاكمة بقوله إن الملك المصرى القديم إذن لم يكن مطلق الحرية فى أن يقوم بأى عمل وألا يدين أى شخص مهما كانت درجة جرمه بل كان يتصرف وفقًا للعدالة وما تنص عليه القوانين. وقد علق د. عبد القادر حمزة فى كتابه "على هامش التاريخ المصرى القديم" على هاتين المحاكمتين بقوله إن الملكين المصريين القديمين لم يندفعا بالغضب فيبعثا بالمتآمرين إلى الإعدام بلا تحقيق ولا محاكمة. لقد شرع المتآمرون فى اغتيال رمسيس الثالث ومع ذلك لم يفعل سوى إحالتهم إلى التحقيق والمحاكمة. إن ما فعله بيبى الأول منذ خمسة آلاف سنة وما فعله رمسيس الثالث منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة يدل على تمسك بالعدل والقانون لم يعرفه من شعوب الأرض آنذاك إلا مصر وملوكها. وبالطبع فلسنا نزعم أن جميع ملوك مصر كانوا يفعلون مثلما فعل بيبى الأول ورمسيس الثالث ولكننا

نؤكد أن هذين الملكين لم يفعلا ما فعلاه وبين أحدهما والثانى أكثر من ألف عام إلا لأنهما قد أحبا العدل وسيادة القانون لأنهما كانا من أقوى الفضائل عند الأمة المصرية القديمة . وإن دل ذلك على شىء بعد ذلك فإنه يدل على مدى نضج الوعى السياسى للإنسان المصرى القديم وعلى مدى حرص حكامه على تطبيق القانون واستقلال القضاء وإرساء قيم العدالة .

وإذا كان ذلك قد تم فى عصور الاستقرار فإنه كان كذلك أيضًا فى عصر الثورة، فحينما ثار المصريون القدماء ثورتهم العارمة مع نهاية عصر الدولة القديمة وإبان مرحلة الانتقال الأول حوالى عام 2190 – 2070 قبل الميلاد، وهب أيبوور – وهو أحد أعلام الفكر المصرى القديم فى هذه الفترة – معبرًا عن غضب الشعب شارحًا أسباب الثورة وصورة مصر البائسة فى هذا العصر متهمًا الملك بأنه السبب فى كل ما حدث من اضطراب وفوضى فى أنحاء البلاد ليعيش الناس فى حالة من الضنك والغم ويعم البلاد الخراب الشامل، فماذا فعل به الملك؟! لم ينزل به غضبه الإلهى ولم يعاقبه على جرأته فى سبابه أمام رعيته! بل تشير الوثيقة إلى أن الملك رد على هذه الاتهامات التى وجهت إليه وتعلل بأنه حاول قدر طاقته حماية شعبه بالوقوف فى وجه الأجانب الذين كانوا يهاجمون البلاد. وقد دفع هذا الموقف الجليل من الملك إلى أن يخفف أيبوور من حدة كلامه وخاطبه بشىء من العطف قائلاً له : إذا كنت تجهل ذلك فإنه أمر محبب إلى القلب. لقد فعلت ما هو محبب إلى قلوبهم (يقصد قلوب المصريين) لأنك جعلتهم يعيشون بسبب ما فعلته، ولكنك تغطى وجوههم خوفًا من الغد" . ولنلاحظ معًا مدى الندية التى خاطب بها أيبوور مليكه . والقارئ لهذا البردية البديعية التى أطلق عليها "تحذيرات أيبوور" يكتشف مدى وعى أيبوور السياسى والاجتماعى ومدى حرصه على ضمان مستقبل أفضل للشعب بالكشف عن العورات والمصائب التى صاحبت الثورة الاجتماعية الشاملة فى مصر آنذاك . ويكتشف أن الملك المصرى لم يكن إلهًا متعاليًا على شعبه بل كان حريصًا كل الحرص على أن يفعل كل ما فى وسعه لخدمة شعبه والدفاع عن استقرار بلاده وأمنها .

والخلاصة أن مصر القديمة كانت دولة يحكمها ملك يراعى القانون واستقلال القضاء ويحرص على تطبيق العدالة فى كل الأحوال، وأن الشعب المصرى بصفوته ورعاعه كان شعبًا يعى حقوقه ويطالب بها دون خشية من أحد. إنه شعب بدت عبقريته فى أنه بنى مدنيته ودولته على كلمة واحدة لخصت كل ما تطمح إليه كل شعوب الدنيا قديمها وحديثها . إنها كلمة "الماعت" التى بلورت كيف يكون النظام والاستقرار مرتبطان بتحقيق العدالة وسيادة القانون . إذن ليس غريبًا على المصريين أن يقوموا بثورتهم البيضاء - كما قام بها أجدادهم قديمًا - ثورة شاملة نعم ! لكنها ثورة حريصة على إقامة العدل ودولة القانون حتى مع حكامها الظلمة والمفسدين . حقًا لا يقيم الدول الكبرى إلا شعوبًا عظيمة قادرة على كبح جماح شهوة الإنتقام والتشفى لصالح إقامة العدل وفق القانون وأمام القضاء العادى. وصبرًا آل الشهداء، وصبرًا أهل مصر العظام فإن دولة الظلم بادت وانتهت ودولة العدل ورد الحقوق لأصحابها دانت واقتربت مواسم جنى الحصاد وقطف الثمار .

(21)
فى مديح الحرية وحدودها

مضى الوقت الذى كان الناس فيه يتجادلون حول جدوى وضرورة الحرية للإبداع الإنسانى، وأصبحنا الآن فى عصر يؤمن الجميع فيه بأن الحرية هى صنو الإنسانية فالإنسان لا يعد إنسانًا بحق إلا وهو يشعر بالحرية، من حرية الإرادة إلى حرية القول والفعل، إلى حرية التفكير والعقيدة. وأصبح من نافلة القول الآن أن الشعور بصور الحرية هذه لا يكتمل إلا فى حياة اجتماعية ومدنية يتمتع فيها الإنسان بحقوقه السياسية كاملة، من حق المواطنة والملكية، إلى حق العمل الحر والمشاركة السياسية التى تتيح للجميع حرية إبداء الرأى وتكوين الأحزاب والمشاركة فيها، إلى حق الوصول إلى أى من المناصب السياسية عن طريق الإقناع من جانب المرشح، وحرية الاختيار من جانب الناخب .

وعادة ما يزداد شعور الإنسان بالحرية فى عصر الثورات، حيث تزال الحواجز والحدود التى كانت تفرضها القوانين والنظم التى ثار عليها الثائرون. وعادة ما يرغب الثوار فى إزالة أى صورة من صور القيود التى قد تفرض هنا وهناك لضبط النظام وتنظم إيقاع الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدول فى عصر الثورات. وهنا يكون مكمن الخطر حيث أن الثورة على النظام وقوانينه ورموزه وصور الاستبداد التى مورست فى ظله لا يصح أن تمتد بالضرورة إلى الثورة على الدولة وكيانها ككل؛ فكيان الدولة هو نحن واستقرار أوضاع الدولة حتى فى ظل الثورة ينبغى أن يصان حرصًا على مستقبل مواطنيها الذين هم فى الوقت ذاته ثوارها وحملة مشاعل مستقبلها الذى هو فى ذات الوقت مستقبلهم. ومن هنا وجب مناقشة معنى الحرية فى ظل الثورة. وهل هو صنو الفوضى التى

نراها تطل بأعينها الآن بين الحين والآخر فى صورة مطالب فئوية مرات، وفى صورة رفض لقرارات صادرة من الحكومة مرات أخرى، بل فى صورة رفض الخضوع لأى قانون مرات عديدة وكأننا أصبحنا نشعر بأننا حينما تخلصنا من الاستبداد السياسى نريد فى ذات الوقت التخلص من ربقة الخضوع لأى قانون كان ولأى سلطة كانت!!

إن التخلص من الاستبداد السياسى لا ينبغى أن ينسحب ليشمل التخلص من مسئولية الخضوع للقانون ولا من مسئولية الالتزام بالمواثيق والعهود والقيم الأخلاقية المتعارف عليها، بل على العكس فإن التخلص من الاستبداد السياسى بالثورة عليه ينبغى أن يقود الناس إلى المزيد من الالتحام والتعاون المخلص بين كافة أطياف المجتمع وفئاته حتى ينجحوا فى تغيير صورة النظام السياسى الذى كان ظالمًا ومستبدًا بهم ويحولونه إلى صورة أخرى جديدة يتمتعون فى ظلها بمزيد من الرعاية السياسية التى تتيح لهم تداول السلطة والمشاركة فيها على أوسع نطاق ممكن، وينبغى أن يقودهم فى ذات الوقت إلى التمسك أكثر بتقاليد المجتمع وأعرافه الأخلاقية والتعبير عن كل ذلك فى تشريعات جديدة تكون هى الضامن لتمتع الجميع بقيم المساواة والعدالة بشتى صورها السياسية والاقتصادية بل والاجتماعية .

إن التخلص من الاستبداد السياسى لا يعنى اطلاق الحريات بلا حدود، لأن ذلك من شأنه الإضرار بالجميع لأنه قد يتخلص الناس من الاستبداد السياسى من فرد حاكم أو طبقة حاكمة ليستبدلوه باستبداد بعضهم بالبعض استبدادًا يحول المجتمع من مجتمع منظم يحقق غاياته عبر ايجابية أفراده ونشاطهم فى كل مجالات الحياة، إلى مجتمع يرزح تحت نير الفوضى يسوده شريعة الغاب التى عبر عنها ووصفها توماس هوبز أشهر الفلاسفة الإنجليز فى مطلع القرن السابع عشر بأنها حالة حرب الجميع ضد الجميع التى يشعر فيها كل فرد بأن الأخر كالذئب الذى يتربص به .

إن للحرية أيها السادة حتى فى ظل الثورات حدودًا ينبغى ألا يتعداها أى إنسان، فالحرية مرتبطة بداية بضرورة احترام حريات الآخرين إذ على أى فرد أن يحرص على حريات الآخر قدر حرصه على حريته. وأول هذه الحريات وأهمها حرية التعبير وحرية الاعتقاد إذ لا ينبغى تحت أى مسمى أن يحاول أحدنا أن يفرض على الآخر رأيًا أو عقيدة فضلاً عن أن يحاول منعه من التعبير عن رأيه بحرية. وقد صدق جون ستيورات مل - أحد كبار الفلاسفة المؤمنين بالحرية وقد تغنى بها فى أحد أهم مؤلفاته - حينما قال "أنه مهما بلغ اقتناع المرء بفساد رأى من الآراء، بل مهما بلغ اعتقاده بضرره وسوء نتائجه ، بل مهما بلغت ثقته بمخالفته للدين والأداب، فلا يجوز له بناء على هذا الاعتقاد الفردى وإن كان كان معززًا بالشعور العام فى دولته وعصره، أن يُحرم سماع الدفاع عن هذا الرأى. وإلا فقد ادعى لنفسه العصمة. ولا يقلل من فساد هذا الإدعاء أن من خطره إجماع الناس على اعتبار أن هذا الرأى منافيًا للدين أو مناقضًا للآداب، فإن تلك هى الحال التى يكون فيها لادعاء العصمة أو خم العواقب وأشد المضار" . إن تمسكى برأى حتى وإن كان يوافق الإجماع العام لا يعطينى الحق فى أن أرفض سماع الرأى الآخر وسماع حجج صاحبه. إذن فإن من بديهيات الإيمان بالحرية. الإيمان بأن لكل الأفراد نفس حقوق فى الحرية بكافة صورها.

ومن جانب آخر فإن الحريات المتساوية للأفراد ينبغى أن تقترن بمسئولية كل واحد منهم عن الدفاع عن حريات الآخرين، وعن النتائج التى تترتب على الفعل الحر، فحينما تتحول الاعتقادات الحرة إلى أفعال تظهر نتائجها وينبغى أن تكون النتائج محققة لخير الفرد ولخير المجتمع فى أن معًا .

إذ أنه ينبغى أن يتذكر كلا منا دائمًا "أنه حر ما لم يضر" بتعبير الفيلسوف الفرنسى الشهير جان بول سارتر . فالفعل الحر لدى أى منا ينبغى ألا يؤذى الآخرين بأى صورة كانت. فالحرية والفعل الحر إذن ينبغى أن يرتبطا بمسئوليتى عن نتائج الأفعال والحرص على عدم الإضرار بالآخرين. وأعتقد أن ما يمارسه

بعضنا الآن من احتجاجات واضطرابات قد تعدى حدود التعبير الحر عن الرأى ولا يراعى حدود المسئولية الفردية عن الأفعال. فقد أصبحت هذه الاحتجاجات وسيلة للابتزاز وتحقيق بعض المنافع التى تضر بالآخرين كما تضر بالمجتمع وتعرقل تقدمه . ومن هنا فلم تعد هذه الأفعال معبرة عن الحرية بصورتها المفيدة أو الخيرة ، بل أصبحت تمارس بصورة تعود بالضرر حتمًا على الجميع بمن فيهم من يتصور خطأ أنه يمارس حريته بهذه الأفعال التى ظاهرها التعبير عن الحرية، وباطنها الإضرار العمدى بمصالح المجتمع وأفراده .

إن الإيمان بالحرية والتعبير عنها أيها السادة ينبغى أن يصاحبه الاعتقاد بحدود هذه الحرية، وكما نمتدح الحرية ونحب ممارستها بكافة الأشكال والصور ينبغى أن نمتدح أيضًا حدودها. والمسألة ليست كلامًا يقال فى مديح الحرية وفى مديح حدودها ومسئولية ممارستها ، بل ينبغى أن يبدو كل ذلك واضحًا جليًا فى سلوك الأفراد. فالفرد الحر هو من يتصرف وفقًا لحدود الحرية مقدرًا مسئولية أفعاله ومراعيًا مصالح الآخرين وحقوقهم فى الحرية. فليس من المعقول أن أمارس حريتى بالتظاهر والرفض من خلال قطع الطريق العام سواء كان شارعًا يمر فيه الناس أو شريطًا للسكك الحديدية يمر عليه القطار الذى يحملهم. إن هذه ليست حرية لأنها بالقطع لم ترتبط بالمسئولية ولم تراعى أن حدود حريتى يتوقف عند التعبير والفعل الذى لا يضر الآخرين بأى شكل من الأشكال. وليس من المعقول كذلك أن أدعى الإيمان بحرية الاعتقاد وأتظاهر رفضًا لأن يمارس الآخر حريته فى العقيدة؛ فيتظاهر المسلمون حينما يختار أحدهم التنصر، أو يثور المسيحيون ويتظاهروا حال إعلان أحدهم أنه قد أمن بالإسلام. إن الإيمان بحرية العقيدة ينبغى ألا يتوقف عند حدود الإيمان النظرى، بل ينبغى أن يوافقه العمل بذلك. وإن وافق الفعل المعتقد النظرى ساد المجتمع بحق عدم التعصب لمعتقد ما أو لرأى ما ، وأصبح كل شىء خاضعًا للمناقشة وأصبح من حق كل فرد أن يعتقد فيما شاء دون أن يصادر على حق الآخرين فى الاعتقاد بما يشاءون.

ولم يعد لأحد سلطة التعدى على آخر أيًا كان فكره أو عقيدته . بل سيحترم الجميع إرادة وحريات الجميع فيعيش الجميع حياة المواطنة الحقة فى مجتمع حر يتمتع كل أفراده بحق بحرياتهم طالما أدرك الجميع حدود الحرية وراعوا ذلك فى سلوكهم . وصدق فولتير حينما قال: "إننى مستعد لأن أدفع حياتى ثمنًا لتمكينك من أن تعبر عن رأيك بحرية" . وهكذا ينبغى أن نكون جميعًا إذا ما أردنا بحق أن نعيش أحرارًا فى مجتمع حر وأن نبنى حياة تسودها الأخوة والشعور بالمساواة بين الجميع دون نظر لرأى هذا أو لرأى ذلك، لمعتقد هذا أو لمعتقد ذلك. فالكل حر طالما أدرك أن لحريته حدودًا والتزم بها وطالما أن ممارسته للحرية لم تضر بالآخرين أو تؤذيهم بأى شكل من الأشكال.

(22)
ويسألونك عن "العقد الاجتماعى" و"أهمية الدستور"؟!

كثر الحديث فى الفترة الأخيرة عن ضرورة عقد اجتماعى جديد وعن ضرورة وجود دستور جديد. والطريف أن أحدًا لم يوضح للناس ماذا يعنى بالعقد الاجتماعى مما دعى الكثيرون لأن يتساءلوا عن هذا العقد الاجتماعى وضرورته وعن جدواه ولماذا الحديث عنه فى الفترة الحالية!! ولهؤلاء المتسائلين أقول : إن العقد الاجتماعى كمصطلح مجرد فكرة فلسفية حاول فلاسفة عصر التنوير فى القرنين السابع عشر والثامن عشر من خلالها بلورة كيفية الانتقال من حال يسودها الفوضى والتخبط أحيانًا والاستبداد أحيانًا أخرى فى مجتمعاتهم السياسية وخاصة فى إنجلترا وفرنسا إلى حال تستقر فيها أوضاع بلادهم تحت نظام واضح للحكم تتضح فيه الصورة المثلى التى يتمنونها للعلاقة بين الحاكم والمحكومين ويتم فى ظلها الحفاظ على حرياتهم وحقوقهم الأساسية. ومؤدى هذه الفكرة أن صورة المجتمع السياسى ونظام الحكم فى أى دولة ينبغى أن يتم وفق اتفاق واضح بين أفراده على الصيغة التى يرتضونها لشكل هذه الدولة ونظامها السياسى. وهذا الاتفاق بين أفراد المجتمع هو الذى تعبر عنه صيغة ما يسمى بـ"العقد الاجتماعى" التى يترتب عليها شكل العلاقة بين الحاكم والمحكومين ومدى الحريات التى يتمتعون بها وحقوق كل طرف وواجباته .

ورغم أن بذور هذه الفكرة قد ظهرت على يد بروتاجوراس ودعمها أبيقور من فلاسفة اليونان القدامى، إلا أن المصطلح نفسه لم يظهر ولم يتبلور معناه إلا على يد فلاسفة أوربا فى العصر الحديث . وكان أول من تحدث عن صيغة

محددة للعقد الاجتماعى هو الفيلسوف الإنجليزى توماس هوبز فى كتابه الشهير "الليفياثان" حيث عاصر هوبز فترة سادها الفوضى والاضطرابات السياسية فجاءت صيغة العقد الاجتماعى لديه صيغة مجحفة لحقوق الإنسان الأساسية إذ أن هذه الصيغة التى نادى بها لم تعط للأفراد إلا حق الحياة وحرية الحركة وليس على الحاكم الذى شبهه بالليفياثان (وهو وحش أسطورى خرافى ورد ذكره فى التوراة) أى التزام سياسى أو أخلاقى تجاه مواطنيه لأنه ليس طرفًا فى العقد، فالأفراد فى المجتمع هم الذين يتوافقون على اختياره كحاكم له هذه السلطات المطلقة حتى يحميهم من هذه الفوضى التى تسود المجتمع والتى تهدد حياتهم، ومن ثم فهو سيحرص على توفير الحماية لهم ويتيح لهم حرية الحركة فى المجتمع . وقد كان تعريف هوبز للحرية تعريفًا ماديًا غريبًا حيث شبه حرية الأفراد فى المجتمع بحركة السيل الطبيعية التى لا يعوقها عائق مادى فيوقفها . وهكذا حرية الأفراد فهم أحرار طالما لم يعق حركتهم فى المجتمع أى عائق.

ولكن هذا المفهوم الهوبزى للعقد الاجتماعى وللحرية فيه ووجهت بنقد شديد من فلاسفة العصر بعد هوبز وخاصة من جون لوك الفيلسوف الإنجليزى الشهير الذى يعد بحق مؤسس الليبرالية الحديثة فى إنجلترا وفى العالم الجديد فى أمريكا كذلك نظرًا لأنه صاحب الصيغة الأهم والأفضل للعقد الاجتماعى حيث جاءت الصيغة محققة لمطالب الناس فى حياة حرة وكريمة يتمتعون فيها بالمساواة وبالمشاركة فى اختيار الحاكم وهى صيغة تسمح بتداول السلطة وفقًا لاختيار المواطنين نظرًا لأنهم أصحاب السلطة الحقيقية فكل فرد لا يتنازل عن أى حق من حقوقه الطبيعية إلا بالقدر الذى يسمح للحاكم وحكومته بحماية هذه الحقوق الطبيعية للأفراد ككل وأهمها حرية الملكية والعمل.

إن هذه الصيغة التى قدمها لوك للعقد الاجتماعى تؤكد على أن الحاكم يعد الطرف الأضعف فى العقد؛ فالمواطنون يختارونه ويتنازلون له عن بعض حقوقهم مقابل أن يحافظ لهم على كل الحقوق (حق الحياة والتمتع بكامل

حرياتهم) . وإذا ما بدر منه أى إخلال بشروط العقد لهم حق سحب الثقة منه وتغييره . إن هذه الصيغة الجديدة للعقد الاجتماعى لم تؤسس فقط لليبرالية السياسية بل أسست أيضًا للاقتصاد الحر الذى يتيح الفرصة كاملة لمن يعمل أن يمتلك وينمى ممتلكاته بقدر ما يعمل . وظهرت على أساسها الصيغة الشهيرة لليبرالية الاقتصادية "دعه يعمل.. دعه يمر" . إنها الصيغة التى بدأت معها الرأسمالية شيئًا فشيئًا فى النمو المعتدل إلى أن وصلت إلى ما هى عليه الآن من احتكارات حولت العالم إلى مجتمع الخمس الثرى والأربعة أخماس الفقراء، لقد أصبحت فى عصر العولمة رأسمالية نفاثة عابرة للقارات وقادرة على التحكم فى مقدرات الشعوب ومستقبلها!!

على أى حال فإن لوك وأقرانه لم يكونوا برومانسيتهم الفلسفية يتصورون ما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية مع تطور الرأسمالية، لكنهم فيما يتعلق بالفكر السياسى استطاعوا إحكام الصيغة المناسبة التى تتيح للمجتمعات أن تؤسس دولاً مدنية ذات نظام ديمقراطى حر يتيح تداول السلطة ويتمتع فيها الأفراد بحرياتهم السياسية والاقتصادية. وقد بلغت هذه الصيغة للعقد الاجتماعى فى الفكر السياسى الغربى ذروتها على يد الفيلسوف الفرنسى الشهير جان جاك روسور ، تلك الصيغة التى نص فيها على أن الأفراد يتنازلون لبعضهم البعض عن قدر من حرياتهم فى سبيل تشكيل المجتمع السياسى الذى يكفل لهم جميعًا الحفاظ على كل الحريات فى ظل أى حكومة يختارونها .

وقد عبر عن ذلك بصيغة رومانسية قال فيها "إن من يهب نفسه للجميع لا يهب نفسه لأحد" فقد تنازلت لى عن بعض حريتك وتنازلت أنا لك عن نظيرها فكأن أحدًا لم يتنازل لأحد عن شىء .

وهكذا تبلورت الرؤية المتكاملة للحياة المدنية التى تكفل للجميع حياة حرة كريمة يتمتعون فيها بكامل حرياتهم ولا تكون الحكومات فيها إلا مجرد سلطة تنفيذية تنفذ ما تمليه عليها السلطة التشريعية وهى السلطة الأهم باعتبارها السلطة الممثلة للشعب بكل طوائفه وباعتبارها السلطة التى تراقب أداء عمل

الحكومة وكلاهما يمارس عمله بتفويض من الشعب وتحت رقابته . فالشعب هو واهب السلطات وهو القادر على تغيير أفرادها وقتما يشاء ويعدل سياستها بأى شكل يشاء حسب الدستور الذى يعبر عن حقيقة التعاقد الذى يتم بين أفراد الشعب وبين هذه السلطات التى يفرزها .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الدستور هو الذى يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، وهو الذى ينظم العلاقة بين السلطات وهو ببساطة الذى يؤسس البناء الحقيقى لأى دولة . ومن ثم فهو نقطة البداية لأى دولة تبنى نفسها أو تريد إعادة البناء. إنه يمثل الصيغة التى يرتضيها الشعب للعقد الاجتماعى، وهو يمثل بالنسبة للشعب المصرى الآن منصة الانطلاق الجديدة لبناء مجتمع مدنى ديمقراطى حر يتمتع فيه الناس بكل حقوقهم السياسية ويتيح لهم الاستقرار الحقيقى بعد أن ينص على الصورة التى يرتضيها الشعب للنظام السياسى وكيفية وآليات تداول السلطة والعلاقة بين السلطات ، والحقوق الأساسية للمواطنين . إن وضع دستور جديد للبلاد إذن هو نقطة البداية الصحيحة للانطلاق نحو المستقبل الأفضل الذى ننشده جميعًا . وبدون ذلك ربما تدور عجلة التقدم لمجتمعنا للخلف وليس للأمام . اللهم إنى قد بلغت اللهم فاشهد وحفظ الله مصر وشعبها من كل سوء وكفل لها التقدم الحقيقى والمستقبل المشرق تحت مظلة دستور جديد يكفل لمواطنيها كل الحقوق فى ظل نظام سياسى رشيد لا تكون الغلبة فيه لشخص واحد أيًا كانت مؤهلاته وأيًا كانت قدراته .

(23)
ثورة الوعى .. ووعى الثورة

لقد كانت الثورة المصرية تعبيرًا عن وعى العقل للإنسان المصرى بكافة طبقاته وفئاته وخاصة شبابه . وكانت نتيجة لتراكم الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل والنفسية التى استشرت فى المجتمع المصرى خلال العقدين الأخيرين إذ تجمعت بحق كل هذه الأسباب التى يمكن لأحدها فقط أن يسبب الثورة على النظام السياسى الذى استبد بشعبه وروعه وتعدى على حقوقه السياسية فمنعه من متعة المشاركة السياسية وحرمه من مبدأ تداول السلطة واحتكر كل المناصب السياسية لمجموعة من أفراد حاشيته والعائلات المرتبطة بها . كما تعدى على حقوقه الاقتصادية بأن احتكر لنفسه كل الخبرات الاقتصادية للبلاد من الأراضى والمنشآت وحصيلة بيع المشروعات الصناعية الكبرى بحجة خصخصتها وقصر الاستفادة من المشروعات الكبرى على نفس الفئة المحظوظة من الساسة ورجال الأعمال المرتبطين به لدرجة تحول معها المجتمع إلى الخمس الثرى والأربعة أخماس الفقراء فعلا بل تعدى الكثير منهم خط الفقر ليصبح المجتمع المصرى نموذجًا حقيقيًا للرأسمالية المتوحشة وليصبح أغلبية أفراده مهمشين سياسيًا وغير قادرين اقتصاديًا حتى على توفير أبسط مقومات الحياة ، وأصبحت النبوءة التى كانت سائدة لطبيعة الثورة المصرية القادمة أنها ستكون ثورة الجياع لكن الله سلم وجعلها ثورة الشباب الواعى بضرورة أن يتمتع مواطنو بلدهم بالحياة الحرة الكريمة وبالعدالة الاجتماعية فضلاً عن المشاركة السياسية فى ظل حياة ديمقراطية سليمة .

لقد قاد هؤلاء الشباب الثورة بوعى أذهل العالم لأنه استخدم فى ثورته

أدوات التكنولوچيا المعاصرة البعيدة عن أعين الرقباء فضلاً عن أنه أعلنها منذ البداية ثورة سلمية للمطالبة بحقوق الشعب وطورها شيئًا فشيئًا لتصل إلى الدعوة إلى إسقاط النظام برمته والدعوة إلى إستبداله بنظام جديد قادر على تحقيق كل مطالب الشعب فى الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية .

أما الأسباب النفسية للثورة فقد توفرت جميعها نظرًا لما عاناه المصريون من هذه الطبقة الحاكمة المستغلة المستبدة من إحتقار وإزدراء شعر به المصريون لدرجة أحسوا معها أنهم أدنى من البشر جميعًا وأنهم أصبحوا فى نظر أنفسهم وفى عيون العالم غير قادرين على شىء، وكان هذا مما دفع الرئيس السابق إلى الإستهانة حتى بمعارضيه من رجال الأحزاب الأخرى والمثقفين حينما شكلوا ما أطلقوا عليه البرلمان الشعبى أو البرلمان الموازى أن قال فى إفتتاح مجلس الشعب الذى أتى بأغلبية مزورة "خليهم يتسلوا" وكأن رأس النظام المخلوع كان واثقًا من خنوع شعبه وخنوع معارضيه لهذه الدرجة المهينة!!

لقد كانت الطغمة الحاكمة تستمتع بخرق القوانين والاعتداء على حرمات الناس وحقوقهم ولم تراع تطبيق القانون على أفرادها فى أى صغيرة ولا كبيرة بقدر ما كانت تشهره سيفًا مسلطًا على رقاب المواطنين الضعفاء حال أى خطأ يرتكبوه، وعن التفاوت بين الطبقات حدث ولا حرج فلم يقتصر الأمر كما أشرنا من قبل على انقسام المجتمع إلى طبقتين أحدهما عليا قليلة العدد تحتكر الثروة والسلطة والثانية الأدنى عاش معظم أفرادها تحت خط الفقر!! بل لقد نمت الطبقة الأولى نموًا غير متناسب مع النمو الطبيعى لبقية الطبقات حيث قضت على الطبقة الوسطى وانقضت على ثروات الشعب تنهبها وتكدسها دون وجه حق وبموجب تشريعات مفصلة وغير شرعية .

إذن لقد توافرت كل أسباب الثورة فى مصر وكانت النتيجة المنطقية لكل ذلك هو قيام الثورة فعلاً فى الـ25 من يناير معبرة عن الإرادة الواعية للشعب مطالبة بالحقوق السياسية والاقتصادية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية،

إن الشعب المصرى ليس شعبًا استسلاميًا أو انهزاميًا أو بليد الاحساس كما تصور بعض زعماءه عبر التاريخ بل هو شعب صابر مثابر يتحمل قادته أقصى ما يمكن تحمله لكنه حينما يثور تكون ثورته شاملة ولا يرضى فيها بديلاً عن تحقيق كل مطالبه التى قامت من أجلها، هكذا كان الأمر منذ فجر التاريخ المصرى فبقدر صبر الشعب على الظلم والاستبداد ونهب الحقوق بقدر ما تكون المطالبة بهذه الحقوق مطالبة لا ترضى بأنصاف الحلول، إن من يفهمون جيدًا طبيعة الشعب المصرى من خلال الوعى بتاريخه العظيم وتاريخ ثوراته الشعبية يدركون ذلك جيدًا ولذلك لا يعجبون مما يحدث حاليًا من مطالب فئوية لا تهدأ ومن مطالب سياسية لا تتوقف ومن نقد لاذع يطال كل شىء لأن المواطن المصرى ببساطة لم يعد يقبل التقصير فى أى شىء ولا يقبل أن تهمل مطالبه فى أى جانب من جوانب الحياة .

ويوم أن يعى المواطن المصرى أن قادة المرحلة الانتقالية جادون فى تحقيق هذه المطالب ويسعون إلى تحقيقها بالفعل سيهدأ وينصرف إلى العمل بعين وستبقى العين الأخرى تترقب ما يحدث لأن هذا المواطن لن يسمح أن تسرق ثورته من أى فئة أو من أى فصيل يتصور أنه يمكنه القفز على السلطة ليتحكم فيه مرة أخرى .

إن المطلوب الآن فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل الثورة أمران متلازمان فى غاية الأهمية وبدونهما ستظل الثورة المضادة نشطة لوقف تقدم ثورة الشعب، أما الأمر الأول فهو أن يعلن المجلس العسكرى الحاكم خريطة طريق واضحة بالتواريخ والمدد الزمنية لنقل السلطة إلى الحكومة المدنية والرئيس المدنى المنتخب وبحد أقصى مرور عام على تسلمه مهام الفترة الانتقالية أما الأمر الثانى: فهو أن يتحلى شعبنا العظيم بكافة فئاته وطبقاته وخاصة طليعته الثورية من شباب مصر، يتحلوا بالوعى بضرورة عودة الهدوء والاستقرار ودفع عجلة الإنتاج بقوة خلال هذه الفترة حتى يمكن أن تتحقق كل

المطالب ومن ثم فعلى الجميع مقاومةأى أفكار سلبية داعية إلى وقف العمل أو الإضراب عنه أو عرقلة عجلة الإنتاج بأى شكل من الأشكال، وإذا ما أضفنا إلى الأمرين السابقين أن يحرص الجميع حكامًا ومحكومين فى هذه المرحلة الانتقالية على إحترام القانون القائم فى كل صغيرة وكبيرة حتى يتم وضع دستور جديد للبلاد تتغير وفقًا له كل القوانين التى لا نرضى عنها الآن والتى تكبل تقدم المجتمع وتحول دون إنطلاقه فى كل مجالات الحياة .

إن إحترام القانون القائم - حتى ولو لم نكن راضين عنه تمامًا الآن - يظل هو العلامة الفارقة على وعى الثوار والمواطنين فى بلدنا بأن أساس أى دولة وهو القانون واحترام مواطنيها للقانون وأن انهيارها مرهون بالتعدى على القوانين وعدم احترامها ، إن وعينا بهذه الحقيقة وحدها كفيل بأن يجعلنا جميعًا نمتثل للقانون ونحترمه ومن ثم تمر هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ وطننا الغالى وقد حققنا خلالها كل ما نطمح إليه من استقرار وازدهار فضلاً عن أن ذلك سيكون الضمان الأكيد للمستقبل الزاهى الذى ينتظرنا وينتظر مصرنا الغالية إن شاء الله .

(24)

نحو قانون جديد لتنظيم الجامعات وتطوير التعليم العالى

من المعروف أن تطوير التعليم فى أى دولة هو العلامة الفارقة التى تشير إلى رغبة مواطنيها المُلحة فى التقدم، ورغم أن كل أفراد مجتمعنا متفقون على هذه القضية الخطيرة وخاصة بعد ثورة 25 يناير التى ولَّدت لدى شعبنا رغبة عارمة فى التغيير والتقدم إلا أن أحوالنا تشير إلى عكس ذلك؛ فقد توقفت عجلة تطوير التعليم الثانوى بعدما بُذل فيها جهدًا كبيرًا خلال الأعوام السابقة وصل حد أن تم وضع خطة قومية للتنفيذ والتدريب فضلاً عن الانتهاء من وضع الخطة الدراسية والمحتوى العلمى للمقررات!!

أما التعليم العالى فحدث ولا حرج، فبعد أن قطعت بعض الجامعات والكليات شوطًا كبيرًا فى تأسيس نُظم الجودة والإعتماد ووضع الخطط للتقدم الفعلى للإعتماد توقف كل ذلك تقريبًا نتيجة عدم وجود اعتمادات وعدم الإعلان عن أى خطوة جديدة للتقدم فى هذا الإتجاه. وها نحن نبدأ عامًا دراسيًا جديدًا فى ظل عدم استقرار واضح وتحت شعار انتخاب القيادات الجامعية تم تأجيل الدراسة مما يُنبئ بخطر جسيم على مستقبل هذا العام الجامعى الذى كنا نتمنى أن يكون بداية الإنطلاق نحو مرحلة جديدة واعدة لإصلاح التعليم الجامعى فإذا به يبدأ بتأجيل الدراسة وتوقف الحال داخل الكليات والجامعات انتظارًا لانتخاب القيادات الجديدة وبدا الأمر وكأننا اختزلنا تطوير التعليم العالى فى قضية واحدة هى قضية هل نبقى على القيادات الجامعية حتى انتهاء مدتها أم نعزلهم

جميعًا ونختار غيرهم عن طريق الانتخاب، وهل الأصلح أن ننتخبهم انتخابًا مباشرًا أم عن طريق مجمع انتخابى مُنتخب ليختار هو عمداء الكليات وكذلك رؤساء الجامعات .

إن هذه القضية أيها السادة التى طفت على السطح وانشغل المجتمع الجامعى بها أدت إلى وَقف الحال الذى نحن عليه الآن حيث سيبدأ العام الدراسى الجديد دون أى استعدادات حقيقية انتظارًا للقيادات المنتخبة وكأنها ستأتى بما لم يأتى به الأوائلُ!!

لقد قادنا البعض إلى التمحور حول هذه القضية لدرجة أننى قد بدأت أشعر بأنها مسألة مقصودة لضرب استقرار الجامعات والكليات فى مَقتل، ولوقف عجلة التقدم العلمى الذى كانت تشهده بعض كلياتنا وجامعاتنا للدرجة التى ارتقت معها جامعة القاهرة إلى مصاف الجامعات العالمية ودخلت التصنيف العالمى محققة ترتيبًا متقدمًا نوعًا ما حيث وصلت المرتبة 403 على مستوى جامعات العالم . وهذا الترتيب قد حققته الجامعة بإدارتها الواعية وباحثيها الواعدين وبالنشر العلمى العالمى الذى ازدهر فيها نتيجة الميزانيات الضخمة التى رصدتها الجامعة لتطوير البحث العلمى ودعم الباحثين سواءً كانوا من الأساتذة أو من الهيئة المعاونة .

لقد توقف كل ذلك فى انتظار جودو وجودو هذا هو القيادات المنتخبة فور انتهاء الجدل حول طريقة انتخابها!!

أيها السادة المجادلون والمترقبون والمشتاقون إنه لا أحد يختلف الآن حول ضرورة الانتخاب الديمقراطى الحر كأسلوب حياة للمجتمع كله وكان يمكن أن تحل قضية انتخاب عمداء الكليات بسطر واحد يصدر عن وزارة التعليم العالى دون أن ندخل فى كل هذه الدوامة المُفزعة التى أخرت بداية العام الدراسى، لقد كان ممكنًا أن يتم انتخاب عمداء الكليات وفقًا للطريقة التى كان يتم بها ذلك من قبل من خلال مجالس الكليات وأساتذتها .

وكان يمكن ببساطة أن يختار هؤلاء العمداء المنتخبون من بينهم رئيس مجلس الجامعة إلى أن يتم إصدار قانون جديد لتنظيم الجامعات ولتطوير التعليم العالى.

إن المرحلة الانتقالية التى يمر بها مجتمعنا عمومًا ومجتمعنا الجامعى على وجه الخصوص مرحلة ينبغى أن نسعى فيها إلى الاستقرار بأقل الخسائر حتى يمكن للجميع أن يندفعوا ويتوحدوا لإقامة نهضة حقيقية على أرض الوطن. والنهضة الحقيقية تقودها الجامعات بأساتذتها وباحثيها، وهؤلاء لن يستقر بهم الحال ويتفرغوا لإحداث النهضة العلمية المنشودة إلا عبر التركيز على البحث العلمى، والبحث العلمى يحتاج إلى ميزانيات ضخمة وإدارة واعية بأهميته فى الجامعات ومراكز البحوث. وهذا وذاك لن يتأتى إلا فى ظل قانون جديد تمامًا يُنظم العمل داخل الجامعات ومراكز البحوث. وقد كان الأجدر بنا بدلاً من هذا الجدل حول قضية جزئية هى قضية القيادات الجامعية وطريقة اختيارها أو تعيينها، أقول كان الأجدر بنا أن نركز على وضع قانون جديد تمامًا يحل المُعضلات المُلحة والخطيرة التى تعوق تطوير التعليم العالى والتى منها مثلاً قضية القبول بالجامعات وكيف يمكن التوصل إلى حل لمعضلة إتاحة التعليم العالى لكل من يرغب فيه مع ضرورة الحفاظ على جودة هذا التعليم وتحسين بيئة العمل الجامعى، ومنها أيضًا قضية الدخول المتدنية التى أصبحت عائقًا حقيقيًا يعوق استقرار الأستاذ الجامعى ويشغله عن مواصلة البحث العلمى مع ما يتطلبه ذلك من الإنفاق الضخم الذى لم يعد بمقدور أى عضو من أعضاء هيئة التدريس تحمله . ومنها كذلك قضية الزملاء من الهيئة المعاونة أولئك الذين لا يزال يُنظر إليهم فى ظل القانون الحالى على أنهم موظفين يعاملون معاملة الموظف فى الجامعة ويُهدِد مستقبلهم دائمًا عوامل شتى فى حين أنهم يمثلون مستقبل الجامعات ومستقبل البحث العلمى ومن ثم ينبغى أن ينظر إليهم على أنهم - حسب الإصطلاح الأرسطى الشهير - أساتذة بالقوة ويتحولون إلى

أساتذة بالفعل بمجرد حصولهم على الدكتوراه والترقى فى سلم البحث العلمى داخل الجامعة .

ومنها كذلك قضية بيروقراطية الإدارة الجامعية وعدم إستقلالها عن ما يسمى بالمجلس الأعلى للجامعات ذلك المجلس الذى ينبغى أن تتقلص سلطاته، تلك السلطات التى أصبحت فى اعتقادى ذات تأثير سلبى خطير على تطوير التعليم الجامعى حيث يتحكم فى عجلة هذا التطور بإدارته الملزمة لكل الجامعات للدرجة التى لا تستطيع أى كلية ولا أى جامعة أن تطور أى شىء بداخلها وخاصة فى مجال اللوائح الدراسية وبرامجها إلا بعد أخذ موافقات قد لا تأتى إلا بعد أن تتجاوز التطورات العلمية المتلاحقة هذه اللوائح وتلك البرامج!! إن سلطات هذا المجلس جعلته مسئولاً عن جمود التعليم الجامعى وتنميطه داخل كل الجامعات. بينما الاستقلال الحقيقى للجامعات ينبع من مسئوليتها عن تطوير برامجها وتحديثها كلما لزم الأمر وتحديد طرق اختيار قياداتها وطرق تمويل برامجها الجديدة وهكذا ... إن الانطلاقة الحقيقية للتعليم الجامعى فى مصر تبدأ من وضع قانون جديد يزيل هذه العوائق أمام تطويره ويؤكد من جديد على مكانة الأستاذ الجامعى ماديًا ومعنويًا ويؤكد من جديد على استقلال حقيقى للجامعات فلا يوجد سلطة أعلى من مجلسها الذى يصبح هو المسئول عن كل شئونها طالما لا تُخالف أى بند من بنود الدستور الدائم للبلاد.

نحن بحاجة لقانون جديد يزيل هذه الحواجز المصطنعة بين الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية والخاصة بحيث يتيح لها جميعًا أن تطور من ذاتها ومن برامجها بدون أى قيود خارجية. ولتتم محاسبة مجالسها ورؤسائها من خلال مجلس أمناء كل جامعة ومن خلال المجتمع الذى تخدمه ، ووفق قانون جديد يعبر عن أمل شعب بأكمله فى أن يرى جامعاته فى أحسن حال، ويرى أن أبناءه يتعلمون وفق أحدث النظم العالمية وقادرون على المنافسة والإبداع .

فهل يمكن أن يتحول النقاش الدائر الآن فى المجتمع الجامعى إلى قضية

القضايا فى تطوير التعليم العالى وهى صياغة هذا القانون الجديد الذى يمكننا أن ننتقل من خلاله إلى جامعات مستقرة وقادرة على المنافسة العالمية وإحداث النهضة المنشودة فى وطننا الغالى .

أتمنى ذلك قبل أن يجرفنا تيار المصالح والأهواء والجدل الفارغ ويضيع عامنا الدراسى الجديد فى خلافات ومجادلات ومظاهرات دون أن نحقق شيئًا لوطننا ولجامعاتنا .

(25)

كل إخماد للمناقشة .. افتراض للعصمة!

هذا العنوان الذى قرأته توًا عزيزى القارئ إنما هو إحدى العبارات الواردة فى كتاب «الحرية» للفيلسوف الإنجليزى الشهير جون ستيوارت مل الذى دافع فيه دفاعًا شديدًا عن حريات البشر بكافة صورها وخاصة حرية الفكر والمناقشة لدرجة القول «إنه لو كان الجنس البشرى كله باستثناء شخص واحد مجمعًا على رأى، وشخص واحد فقط مخالفًا لهذا الرأى ما كان الجنس البشرى محقًا فى إسكات هذا الشخص الواحد أكثر مما لهذا الشخص الواحد من حق فى إسكات الجنس البشرى إذا كان لديه القوة».

إن كلا منا لو اقتنع بهذه المقولة فإن ذلك يعنى أنه قد بدأ يعى معنى حرية الفكر وحرية الرأى والمناقشة، فمهما أوتى أحدنا من قوة فى الحجة وقدرة على الإقناع فإنه لا يستطيع بهما أن يؤكد أو ينفى صحة رأى وخطأ أخر لأننا فى النهاية خلقنا أفرادًا، لكل منا عقلاً متميزًا ورؤية مختلفة لأى أمر من الأمور، ولا يستطيع أحد مهما أوتى من حكمة ولا سلطة مهما أوتيت من قوة أن يدعى أو تدعى أنها امتلكت اليقين، ومن ثم فعلينا أن نكون مقتنعين بأن كل رأى إنما هو رأى صائب بالنسبة لصاحبه وأننا إذ نناقشه فيه لانفترض بداية أنه خطأ ينبغى العدول عنه، بل هو رأى مختلف ينبغى مناقشته للاستفادة منه وليس لإثبات خطأه وإخماده . وهنا فقط سيتأكد لصاحب هذا الرأى أننا نحترمه ونقدر له اجتهاده رغم اختلافنا معه .

تلك هى الصورة الصحيحة التى ينبغى أن يتعامل بها بعضنا مع البعض الآخر دون تعال ودون ادعاء امتلاك اليقين ؛ إذ أننا كما قلت وأؤكد مرة أخرى لا

نستطيع مهما أوتينا من قوة الحجة والإقناع الجزم بأن الرأى الذى نحاول إخماده وإسكات صاحبه رأى خاطئ وحتى إذا كنا متأكدين أنه رأى خاطئ فإن إخماده وإسكات صاحبه يظل مع ذلك شرًا لا ينبغى أن نقترفه ، إذ أننا فى هذه الحالة نفقد عضوًا فاعلاً فى المجتمع وعقلاً يفكر لصالحه ، ولعل أحدنا الأن يصيح قائلاً : يا أخى من قال لك أننا ننكر حق الجميع فى إبداء الرأى والمناقشة؟! إننا نؤمن بحرية الفكر والمناقشة ولا ندعى عصمة لرأينا ولا نفرضه على الأخرين ! فما بالك تتهمنا بما ليس فينا!!

ولهذا المحتج أقول ما قاله جون ستيوارت مل فى نفس الكتاب أنه «من الغريب أن يعترف الناس بسلامة الحجج التى تدعو إلى حرية المناقشة ولكنهم يعترضون على التطرف فيها وهم لا يرون أنه إذا لم تكن هذه الحجج صالحة فى الحالات المتطرفة فهى غير صالحة لأية حالة. وغريب أن يتصوروا أنهم لا يدعون العصمة عندما يعترفون بوجوب حرية المناقشة فى جميع الموضوعات التى يمكن أن تكون «محل شك» ولكن يعتقدون أن مذهبًا أو مبدأ معينًا يجب تحريم مناقشته لأنه «يقين» أى أنهم متيقنون أنه يقين ، إن القول بأن أية قضية يقين فى حين أن هناك أى شخص ينكر يقينه إذا سمح له، ولكن لا يسمح له بذلك هو بمثابة الإفتراض بأننا ومن يتفقون معنا وهم قضاة اليقين، قضاة لا يستمعون إلى الجانب الآخر».

إن هذا بالضبط هو ما ينطبق علينا وعلى مجتمعنا الأن وخاصة بعد الثورة التى أتاحت لكل صاحب رأى أن يخرج علينا معلنًا رأيه فى صراحة ووضوح دون خشية أى عقاب أو مطاردة من أى سلطة ، لكن ونحن فى غمرة الفرح بتمتع الجميع بحرية الرأى والمناقشة أيًا كانت انتماءاتهم ومعتقداتهم ، جاء من يحاول أن يفرض سلطته وسطوته على الأخرين بالصوت العالى مرة وبادعاء أنه صاحب الثورة والوحيد الذى له حق إبداء الرأى وتوجيه دفة الأمور تارة أخرى، أو بالتخويف والوعيد تارة ثالثة، أو بادعاء أنه من يملك اليقين تارة

رابعة!! ورغم خطورة كل هذه الأصوات التى تدعى أنها صاحبة الحق فى الرأى وفرض السلطة على الآخرين إلا أن الفريق الرابع هو أخطرهم جميعًا لأن أصحابه يسندون يقين رأيهم على الشريعة الإسلامية سواء كانوا من السلفيين أو من الإخوان أو غير هؤلاء وأولئك من التيارات الدينية وتناسوا أنهم هم أنفسهم قد اختلفوا فى أرائهم وقناعاتهم وتفرقوا شيعًا، وما ذلك بالطبع إلا التأكيد على أن أيًا منهم لا يملك اليقين المطلق يما يدعى أو فيما يتمسك به من رأى، وهنا ينبغى أن يدركوا ضرورة التواضع ويتوقفوا عن محاولة فرض الرأى والوصاية على الآخرين وادعاء العصمة فى الرأى والقول فلا عصمة لأحد منهم ؛ فالإسلام دين العقل وحرية التفكير إلى أقصى مدى ممكن وهو لم يعط الحق لأحد فى أن يفرض فهمه للدين مهما علا شأنه ومهما ادعى التبحر فى علوم الدين، وإذا كان ذلك كذلك فى الشأن الدينى وفى شأن العقيدة، فمن باب أولى يكون فى الشأن السياسى فلا عصمة لأحد فى الشأن السياسى ولا أحد يملك أن يفرض رأيه على الآخرين ولا أن يدعى أنه يمثل السلطة الصحيحة التى ينبغى الخضوع لها والإذعان لرأيها!!

أيها السادة لقد نجحتم فى أن تفرضوا سلطتكم على الآخرين وتوجهونهم وجهة خاطئة فيما يتعلق بقضية «الانتخابات أولاً» وجاءت نتيجة الاستفتاء معبرة عن ذلك، وبذلك أصبحت العربة أمام الحصان ! وها أنتم تصرون على أن تظل كذلك!! فهذا الاستفتاء كان فى غير محله وجاءت نتيجته أيضًا فى غير محلها؛ لأنه لا توجد أى دولة فى العالم تريد أن تبنى نفسها من جديد إلا ولابد أن يبدأ أهلها بوضع دستور جديد يناسبهم ويحقق غاياتهم فى عقد اجتماعى يحقق العدل والحرية والمساواة بين الجميع، إن البدء بإنتخاب المجالس النيابية قبل وضع دستور جديد للبلاد هو عين الخطأ وليس عين اليقين لأنه كما قلت وضع العربة أمام الحصان فكيف يستقيم الحال؟!

لقد تنادت بعض الأصوات العاقلة باحترام إرادة الشعب الذى وجهناه خطأ

إلى الاستفتاء على ما كان لا يصح أن يستفتى فيه، ولتكن الانتخابات أولاً، لكن علينا فى ذات الوقت أن نضع كمجتمع مبادئ عامة نتوافق عليها للدستور الجديد الذى نزمع وضعه ليؤسس للجمهورية الثانية حتى لا تفرض علينا مرة أخرى إرادة فئة معينة تحت دعوى الأغلبية النيابية فتضع الدستور الجديد على هواها ووفق تصوراتها ، فإذا بكم يا أصحاب الصوت العالى ومدعى العصمة ترفضون المشاركة وتعلنون المقاطعة!! فهل أنتم حقًا معصومون؟ وهل أنتم حقًا تستهدفون مصلحة المجتمع؟ وهل أنتم حقًا جديرون بالثقة التى تتمنون نيلها من الناخبين المخدوعين فى ادعائكم العصمة وامتلاك اليقين؟!

أتمنى عليكم إذا كنتم بالفعل أهلاً للثقة ورجاحة العقل والرأى أن تراجعوا موقفكم وأن تؤمنوا بأن العودة إلى جادة الصواب فضيلة لا يفوقها فضيلة، فوضع الدستور أو على الأقل مبادئه الحاكمة أولاً هو الضمان الحقيقى لبناء نظامنا السياسى الجديد على أسس سليمة تحقق العدالة والكرامة للجميع والمساواة بين الجميع وتؤمن الحريات الأساسية للجميع ، إن وضع الدستور أولاً يعنى أننا بنينا قاعدة الانطلاق الصحيحة لطريق طويل يستهدف بناء الدولة العصرية التى نطمح إليها جميعًا .

(26)

دقق يا صديقى فأنت تختار

«السيد الحق للدولة»

لا صوت يعلو اليوم على صوت الانتخابات التشريعية لبرلمان الثورة، وقد امتلأت الشوارع بمئات اللافتات التى تحمل شعارات ورموز المرشحين ، كما امتلأت أسماع الناس وآذانهم وغطت عيونهم وزحفت على عقولهم أحاديث المرشحين وتابعيهم عن شعاراتهم وأحزابهم وكل واحد يدافع عن الشعارات التى يرفعها أو يرفعها حزبه وكأننا فى سوق عكاظ، إذ لم يعد أحد يهتم بفهم مغزى هذه الشعارات ويحلل مضمونها ليعرف بالضبط من سينتخب من كل هؤلاء المرشحين؛ فهذا يرفع شعار الإسلام هو الحل وانتخبنى لأن دستورى القرآن ، وذاك يرفع شعار حان وقت التغيير ونحن نستطيع ، وثالث يرفع شعار حان وقت الشباب، من الميدان إلى البرلمان ، ورابع يرفع شعار الدفاع عن الثورة ومطالبها ، وخامس يؤكد على أنه خير من يمثل الشعب ، وهكذا وهكذا ..

وبالطبع فإن كل هذا وذاك من الشعارات إنما تعبر عن صياغات دعائية تبعد عن الواقع بُعد السماء عن الأرض ، لكن هكذا تدار الإنتخابات فى بلدنا كما فى كل الدنيا شعارات رنانة تتنافس جميعًا فى كسب الناخب إلى جانب هذا المرشح أو ذاك، وإذا ما انتهى موسم الإنتخابات وجاء وقت التمثيل الحقيقى تحت قبة البرلمان وجدت النائب لا يمثل إلا نفسه ولا يعبر إلا عن مصلحته الشخصية، يسير فى طريق الشهرة والمال والسلطة متحصنًا بحصانة برلمانية لا يستحقها!! وما ذلك إلا لأننا نحن الذين أسأنا الإختيار وجرينا وراء الشعارات دون دراستها ومعرفة أبعادها ودون أن ندقق فى اختيار الشخص المناسب للمكان المناسب وحملنا الأمانة لمن لا يستحق حملها ، وكل ذلك نتيجة أننا لم نتسلح

جيدًا بثقافة الديمقراطية فضلاً عن الثقافة السياسية عمومًا التى تمكننا من فهم خطورة المجلس التشريعى الذى نختار من يمثلنا فيه !!

إن المجلس التشريعى أيها السادة هو - على حد تعبير أرسطو منذ القرن الرابع قبل الميلاد - «السيد الحق للدولة»؛ فالدولة تقوم على سلطات ثلاث هى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية (الرئيس والحكومة) والسلطة القضائية، ولتعلم أن أولها وأهمها على الإطلاق هى السلطة التشريعية لأنها هى التى تمثل مجموع المواطنين فى الدولة وهى التى تسن القوانين وتراقب أداء الحكومة وتراجع الحسابات العمومية للدولة وهى التى تعتمد المعاهدات والإتفاقيات مع الدول الأخرى وهى كذلك المعنية بإصدار قرارات الحرب والسلام .

ولما كانت السلطة التشريعية هى أعظم السلطات شأنًا بوصفها تمثل جميع المواطنين فقد لجأت العديد من الدول الديمقراطية الحديثة إلى اعتماد نظام الحكم البرلمانى واعتبروه كما أكد على ذلك فلاسفة محدثين عديدين كجون ستيوارت مل وجان جاك روسو النموذج الأمثل للحكم بشرط أن يكون الشعب مستعدًا للأخذ به وأن يكون مستعدًا للقيام بما هو ضرورى للمحافظة عليه وقادرًا على ذلك وأخيرًا أن يكون على استعداد للقيام بالواجبات وتولى الوظائف التى يفرضها عليه وأن يكون قادرًا على ذلك .

ولما كنا فى مصر الآن أكثر استعدادًا للمشاركة فى الحكم فيبدو أننا الآن أكثر ميلاً وقبولاً للأخذ بالنظام البرلمانى الذى تتقلص فى ظله سلطة الرئيس والحكومة ويبقى الدور الأكبر لممثلى الشعب فى البرلمان حيث أن هذا هو النظام الوحيد الذى يكفل المشاركة الحقيقية للشعب كله فى الحكم من خلال اختيار من ينوب عنه. ولكن علينا أن ندرك أن نجاح هذا النظام البرلمانى فى الحكم مرهون كما قلنا باستعداد الشعب له وبدرجة عالية من النضج السياسى بحيث ينبغى علينا أن ننفض عن كاهلنا الإستعداد المتراكم لدينا عبر التاريخ للخضوع للطاغية وقبول الاستبداد والطغيان .

إن رهاننا على وجود نظام برلمانى نيابى للحكم يبدأ ول ما يبدأ من عدم

السماح لفئة معينة مهما تزيت بزى الدين أو ادعاء الفضيلة وقد تكون منهما براء بأن تسيطر على الساحة السياسية للوطن وأن تفرض رؤيتها على الأخرين وهى لا تتمتع حقًا بقيم المواطنة ولم تتربى على الثقافة الديمقراطية سواء فى إبداء الرأى أو فى قبول الأخر وتعددية وجهات النظر وتداول السلطة .

ومن ثم فعلينا إذا ما أردنا حقًا أن نبدأ دولة مدنية جديدة نتمتع فى ظلها بالديمقراطية السليمة والعدالة الناجزة والحريات والحقوق التى يكفلها الدستور البرلمانى أن ندقق فى اختيارنا لمن سينوب عنا فى المجلس التشريعى القادم سواء فى مجلس الشعب أو فى مجلس الشورى فهما جناحا السلطة التشريعية التى ستقود مرحلة وضع الدستور الدائم للبلاد ومن ثم ستشارك وتختار بل وستضع النظام السياسى للبلاد . وهذا التدقيق يبدأ بالتساؤل عن ثقافة هذا النائب الذى سأختاره؛ من هو وما هى مؤهلاته وما مدى صلته بالسياسة وما هى المعارف التى تؤهله للقيام بواجبه السياسى فى التشريع والمراقبة؟! إن المعرفة بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والعسكرية للبلاد والقدرة على صياغة وإبداء الرأى الصائب هو المعيار الأول للاختيار .

أما المعيار الثانى للاختيار فهو يتعلق بالتساؤل عن أخلاقه وسماته الشخصية دون أن تخدعك المظاهر والشعارات؛ فماذا عن علاقات هذا الشخص بجيرانه وزملاء العمل وماذا يفعل حينما ينشب أى خلاف بين الناس وهل هو من الأشخاص القادرين على حل المشكلات والمبادرين إلى ذلك أم أنه من صناع هذه المشاكل والخلافات وهل يقبل على المناقشة والحوار مع الأخرين ولديه القدرة على الإقناع وهل لديه الإستعداد لأن يقتنع بوجهات نظر الأخرين والإعتراف بالحق إذا ما اكتشف أنه مخالف لرأيه الشخصى؟! وبعد أن تطمئن إلى أن لديه هذه المرونة الفكرية القادرة على الحوار وقبول الرأى والرأى الأخر دون عجرفة وادعاء للعصمة فى الرأى والجمود فى المواقف، فعليك أن تبادر بالسؤال عن برنامجه الإنتخابى وبالطبع سيقدم كل واحد من هؤلاء المرشحين فى الغالب وجبة دسمة من الشعارات البراقة وسيل من الخدمات التى يعد بتنفيذها لأهالى

دائرته، ولكن عليك أن تسأله عن كيف سيحقق هذه الشعارات البراقة على أرض الواقع لتتبين منه هل هى فعلاً قابلة للتنفيذ وهل هي حقًا يمكن الإستفادة منها فى حل مشكلات بلدنا مصر فى هذه الفترة التى نعيشها؟ كما أن عليك أن تسأله عن هذه الخدمات التى يعد بتقديمها هل هى فى قدرته ؟ هل يملك وحده الحل السحرى لكل مشكلات الحى والدائرة ومن ثم عليك أن تسأله عن كيفية أدائه لهذه الخدمات وعن الإمكانيات التى يملكها والوسائل التى سيتخذها لتنفيذ ذلك ؟ وإذا وجدتها وسائل مشروعة وممكنة التحقق فهو إذن سيقدر على تنفيذ ما وعد به وإلا فهو مجرد دعاية انتخابية مزيفة يريد أن يستميلك بها ولن يحقق منها شيئًا!!

وقد يضيق القارئ الأن متسائلاً : ما كل هذه الشروط المبالغ فيها! إنها ليست مجرد شروط لإختيار نائب فى البرلمان؟! ولهذا القارئ الغاضب أقول نعم يا صديقى إنها ليست مجرد شروط لإختيار نائب، بل هى شروط لاختيار أحد أعضاء السلطة التشريعية التى هى «السيد الحق للدولة». إن تدقيقك فى اختيار هذا النائب أو ذاك أو هذه القائمة الحزبية أو تلك يحملك أمانة المسؤلية التاريخية فى هذه الفترة شديدة الخصوصية فى تاريخ مصرنا الغالية، إنها أمانة صعبة لمن يدرك طبيعة المرحلة الحرجة ولمن يدرك خطورة ما هو مقدم عليه من مسئولية اختيار سيترتب عليها وجود هذا «البرلمان - السيد الحق للدولة»، فهل أدركت معى الأن خطورة الموقف وأمانة المسئولية أم ستسير وراء السائرين وتقلد الآخرين وتنخدع بالشعارات المزيفة والمظاهر الخادعة فتندم بعدما لم يعد ينفع الندم حينما تسلم هذه السلطة لمن لا يصلح وتكتشف بعد حين أنك ونحن تخلصنا من استبداد فرد وحاشيته ووقعنا فى فخ الاستبداد والطغيان الأشد وطأة والأكثر ظلامية والأعظم جهلاً!! دقق يا صديقى فى اختيار «السيد الحق للدولة» فهو الذى سيصنع مستقبلك ومستقبل الأمة كلها، دقق يا صديقى لتثبت لنفسك وللعالم أجمع أن مصر شعبًا واعيًا قا درًا على المشاركة الإيجابية فى حضارة العصر، بل قادرًا على صنع التقدم فى هذه الحضارة كما كان هو من واضع لبنتها الأولى ومن علم البشرية كلها معنى التحضر والمدنية ومعنى الدولة.

(27)
التيارات الإسلامية .. من الإنتظار إلى الاختبار

انزعج الكثيرون من نتيجة الإنتخابات البرلمانية المصرية في مرحلتها الأولى، وتساوى فى ذلك المصريون وغير المصريين . وما ذلك إلا لأنهم اكتشفوا مدى الفجوة التى حدثت بين ما حصل عليه مرشحو التيارات الإسلامية (إخوان وسلفيون وجماعات إسلامية) وما حصل عليه مرشحو التيارات الليبرالية (الكتلة المصرية والوفد والعدل والغد والوعى وغيرها) ؛ فحصول التيارات الإسلامية مجتمعة على 65٪ من النتائج النهائية لهذه المرحلة يؤكد بما لا يدع مجالاً لشك مدى شعبية هذه التيارات فى الشارع المصرى .

وبالطبع فإن هذه الشعبية وتلك النتيجة الباهرة التى حصلوا عليها لم تكن لتفزع أحدًا لو نظر إليها الجميع على أنها كانت أغلبية حصلت عليها هذه التيارات باعتبارها أحزابًا سياسية تفعل فعلها فى التأثير على الشارع السياسى المصرى كبقية الأحزاب السياسية ، ولكن الواقع أن الجميع نظر إليها باعتبارها تيارات تستخدم الدين فى السياسة وتوظف التدين العميق لدى المصريين لصالح انتخابهم باعتبارهم وحدهم هم الذين سيعبرون عن ضمير الأمة وسيحققون الأهداف المشروعة للمسلمين وسيحكمون طبقًا للشريعة الإسلامية!!

ورغم أننى ممن يحملون هذا الهاجس ويعرفون جيد المعرفة أن هذه التيارات بالفعل توظف الدين توظيفًا سياسيًا فى غالب الأحوال وهذا مما لا يجوز على اعتبار أنه يوقعهم فى حبائل المقولة المكيافلية الشهيرة أن الغاية تبرر الوسيلة، وبما أن الغاية هى الوصول للسلطة والشعب المصرى بطبيعته شعبًا متدينًا فلنلعب على هذه العاطفة الدينية ولنسخرها لخدمة الهدف، هدف الوصول إلى قمة السلطة السياسية سواء فى السيطرة على المجالس النيابية

(مجلسى الشعب والشورى) أو بعد فترة ليست بالبعيدة فى الوصول إلى سدة الرئاسة، رئاسة الجمهورية !!

أقول رغم أننى ممن يحملون هذا الهاجس ، إلا أننى أدرك وينبغى أن يدرك الجميع فى ذات الوقت عدة حقائق قد تقلل من هذا الهاجس أو حتى قد تزيله لدى البعض؛ أولها : أن هذه التيارات الدينية هى فى الأساس تيارات دعوية وقد قامت بهذا الدور خير قام منذ نشأتها ومن ثم فقد تغلغلت وتداخلت وتفاعلت مع جميع فئات الشعب كأخوة دينية قبل أن تتحول إلى أحزاب وأخوة سياسية، ومن ثم كان من الطبيعى أن يتفاعل معهم الناس وأن ينتخبونهم ليكونوا ممثليهم فى المجلس التشريعى على أمل أن يكونوا بأخلاقهم الإسلامية واستنادهم على الشريعة منقذًا للأمة من الفساد والمحسوبية آملين فى إصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية على يد هذا الفصيل المؤمن بالإسلام دينًا وبالشريعة منهجًا. وثانيها : أن أعضاء هذه التيارات الإسلامية كثيرًا ما واجهوا طغيان واستبداد النظام السياسي السابق وعانى الكثيرون منهم ويلات السجون والمعتقلات ولم تكن الغاية من ذلك سياسية بقدر ما كانت لمحاولتهم كسب المزيد من الأنصار للأخوة الدينية . ولا شك أن فئات الشعب المختلفة قد عاشت ذلك وعرفته عن هؤلاء الأخوة وشاهدت كيف كانوا يعتقلون فى ظلام الليل ويرمون فى غياهب السجون دون ذنب جنوه إلا أن عبروا عن انتمائهم لإحدى هذه الجماعات الدينية ، ومن ثم كان من الطبيعى أن يكتسبوا هذا التعاطف الشعبى آملاً فى أن من عانى ويلات الإعتقال والسجن والتعذيب سيكون الأكثر حفاظًا على حقوق الإنسان والأكثر شعورًا بقيمة الحرية ، ومن ثم فهم سيكونون من وجهة نظر ناخبيهم الأكثر حرصًا على حريات الآخرين والحفاظ على حقوقهم الدينية والمدنية معًا . وثالثها : أنه لا بد من الاعتراف بأن هذه النعرة الدينية لم تظهر في الإنتخابات الحالية لدى هذه التيارات الإسلامية وحدها بل ظهرت نفس النعرة عند الأخوة المسيحيين أيضًا ولا أحد يستطيع أن ينكر أن الحركات المسيحية قد زادت وتيرتها بعد ثورة 25 يناير زيادة واضحة، ورغم أن ذلك كان

نتيجة طبيعية لاشتراك عنصرى الشعب مسلمين ومسيحيين على قدم المساواة فى الثورة إلا أن النغمة العقائدية واللعب عليها لم يكن لدى التيارات الإسلامية وحدها حينما أسسوا أحزابًا مثل حزب الحرية والعدالة وحزب النور وغيرها ، بل ظهرت نفس النغمة فى تأسيس حزب المصريين الأحرار وفى الدعوة إليه عبر قنوات التلفزيون المختلفة وخاصة التى يمتلكها الأستاذ نجيب ساويرس وقد زاد هو نفسه الطين بلة بتصريحاته ضد التيارات الإسلامية قبيل الإنتخابات !! وبالطبع فقد كان لهذا وذاك أثره فى ازدياد التحزب على أساس دينى وميل عامة الناس من المسلمين إليانتخاب ممثلى التيارات الإسلامية ردًا على تصريحات ساويرس وأركان حزبه .

أما رابع هذه الحقائق فإنها تتمثل فى أنه من الضرورى أن ندرك أن الانتماء الدينى سواء لدى المسلمين أو لدى المسيحيين يلعب دورًا فى اختيارهم لهذا المرشح أو ذاك ، والأمر لا يقتصر هنا على عامة الناس بل ينسحب على قطاع كبير من المثقفين حتى أولئك الذين يدّعون الليبرالية ويتشدقون بمدنية الدولة صباح مساء ! وهذا في ذاته ليس عيبًا ؛ فقد يكون ذلك أحد معايير الإختيار لدى الناخبين لكن المقلق في وضعنا الحالى أنه كان المعيار الأهم والحاسم لدى من انتخبوا أعضاء التيارات الإسلامية أو من انتخبوا أعضاء حزب المصريين الأحرار . ولعل خامس هذه الحقائق التى ينبغى أن ندركها ونؤكد عليها ، أن كل ما سبق رغم ما فيه من سلبيات وعيوب ينبغى التخلص منها لم يؤثر على الممارسة الديموقراطية السليمة التى بدت فى أبهى صورها لدى الشعب المصرى الذى خرجت جموعه تنتخب وتعبر عن رأيها وتختار نوابها بحرية تامة لأول مرة فى تاريخها ؛ فهذه الممارسة الديموقراطية - مهما شابها من سلبيات - هى فى اعتقادى الأهم فى هذه المرحلة ؛ فقد عبرت عن أن الشعب المصرى شعب متحضر قادر على شق طريقه نحو الحرية والتقدم بخطى أسرع مما كان يتصوره الكثيرون ، ومن ثم فهو قادر بنفس الدرجة على تعديل مسار التجربة الديموقراطية وتوجيهها فى المرات القادمة نحو أصلح من يعبر عنه

ويحقق طموحاته بصرف النظر عن انتمائه الدينى أو شعاراته الزائفة . وهذا ما يؤدى بنا حتمًا إلى الحقيقة السادسة وهى أن الشعب الذى مال فى اختياره هذه المرة إلى جانب التيارات الدينية إسلامية كانت أو مسيحية هو نفسه الذى سيلفظها ويلفظ دعاتها فى الدورات الإنتخابية القادمة إذا أساءت هذه التيارات الدينية قيادته فى المرحلة القادمة وإذا ما خالفت توقعاته فى نزاهتهم وحرصهم على الصالح العام!

إن الحفاظ على مكتسبات المجتمع وتقدمه والحرص على المشاركة الإيجابية فى حضارة العصر والتأكيد على وسطية المصريين وتدينهم المعتدل وحبهم لكل شعوب العالم وحرصهم على علاقات متوازنة مع الجميع بما يحقق مصالح مصر ونهضتها وتقدمها هو المعيار الذى سيحاسب عليه هذا الشعب قادته المنتخبين سواء لتمثيله فيا لمجالس التشريعية أو فى رئاسة الجمهورية . وليعلم قادة التيارات الإسلامية وممثليها المنتخبين لتمثيل الشعب أنهم أصبحوا تحت مجهر هذا الشعب العظيم الذى لن تنام عيونه بعد ذلك ، ليعلموا أنهم انتقلوا من السعى إلى السلطة وانتظارها ردحًا طويلاً من الزمن إلى ركوب قطارها الملغم ، فإن أحسنوا القيادة نجحوا فى تخطى الألغام والوصول بسلام إلى محطة الإنتخابات القادمة ليعاد انتخابهم وإذا فشلوا فى القيادة انفجرت فى وجوههم هذه الألغام وقضت عليهم لتعود السلطة مرة أخرى إلى الشعب ليدفع من يستحق من أبنائه إلى عجلة القيادة من جديد . إن التيارات الإسلامية انتقلت بحق كما عبر عن ذلك أحد قادتهم من الإنتصار إلى الإختبار فهل سينجحوا فى الإختبار بعد طول انتظارهم للإنتصار ؟! إن أقوالهم وأفعالهم في الأيام والشهور القادمة هى الكفيلة وحدها بالإجابة على هذا السؤال .

(28)

أين نحن من أصحاب "الأسرة الساخنة"؟!

رغم أننى أتفهم الدوافع التى أدت إلى دعوة بعض الحركات الثورية إلى الإضراب عن العمل والعصيان المدنى والتى تتلخص فى بطء المجلس العسكرى فى تحقيق بعض مطالب الثورة ومحاولته عن قصد أو بدون قصد الإلتفاف عليها وخاصة فيما يتعلق بمحاسبة أركان النظام السابق وعزل أعوانه والتحفظ عليهم حتى تحقق الثورة أهم أهدافها وهو إعادة بناء النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة على أسس سليمة . ورغم أننى مع دعوات الثوار إلى الإسراع فى نقل السلطة إلى المدنيين حتى تستقر البلاد ويبدأ طريق التنمية الحقيقى الذى سيتحقق من خلاله بقية مطالب الثورة وخاصة تلك المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والحياة الكريمة لمواطنى هذا البلد الذين عانوا كثيرًا من الظلم والإستبداد وتغول الفقر بينهم لدرجة أزلت الإنسان وحولته إلى متسول يبحث فى القمامة عما يأكله وجعلته يسكن العشوائيات والقبور.

أقول رغم أننى أتفهم كل ذلك، إلا أننى لم أفهم أبدًا مغزى الدعوة إلى الإضراب عن العمل فى هذا الوقت بالذات ، وقت احتفالنا الحقيقى بمرور عام على تحقيق أول مطالب الثورة وهو إزاحة الطاغوت من فوق عرشه ليتنسم الشعب هواء الحرية النقى؛ ففى الوقت الذى كان ينبغى فيه الإحتفال بالذكرى الحقيقية لنجاح الثورة جاءت الدعوة إلى الإضراب وكأننا لم نحقق شيئًا ، وكأننا لا نزال نعانى من ديكتاتورية الحاكم المستبد!!

إن الإصرار على تحقيق أهداف الثورة الحقيقية يتعارض كلية مع هذه الدعوات السلبية إلى التوقف عن العمل والإضرابات والإعتصامات ، إن الإصرار على تحقيق أهداف الثورة يتوقف فى اعتقادى على عاملين اثنين لا ثالث لهما ؛

أولاً : الاستعداد المستمر للنزول إلى الشارع والتظاهر السلمى بالملايين لو اقتضى الأمر إذا تخازل المجلس العسكرى عن ما تعهد به فى خارطة الطريق المؤدية إلى تسليم السلطة لرئيس مدنى منتخب بحلول نهاية يونيو على أقصى تقدير . وأعتقد أن هذا الإستعداد والتحفز للعودة إلى ميدان التحرير رمز الثورة موجود لدى كل مواطن مصرى الأن ولا يحتاج إلى مزيد تحفيز من قبل أحد لأن الشعب الذى انتزع حريته لن يفرط فيها أبدًا بعد ذلكم وخاصة إذا كان فى صلابة وقوة شعبنا المصرى العظيم الذى تراكم لديه الوعى بما يكفى لكى لا يتوقف عن الثورة حتى ينال كل حقوقه ويحقق كل طموحاته فى بناء دولة عصرية حرة يتمتع فى ظلها الجميع بالمساواة والعدالة.

وثانيًا : العمل والمزيد من العمل الجاد المخلص فى كل قطاعات الدولة لأن دولتنا عادت إلينا ، وليس من المعقول بعد أن عادت مصر إلى المصريين أن نتركها كالمركب التى تتقاذفها الأمواج فلا تدرى على أى شاطئ سترسو ، هل على شاطئ الأمان والاستقرار والتقدم أم على شاطئ الفوضى والإفلاس والتبعية ؟ إن المصرى الأصيل يدرك فى هذه الفترة الدقيقة من عمر الوطن وعمر ثورته العظيمة أن دوره هو أن يعمل بكل جدية وإخلاص ليدفع عجلة الإنتاج إلى الأمام ليعود اقتصاد مصر إلى مساره الصحيح إننا لسنا أقل فى انتمائنا الوطنى من مواطنى شرق أسيا فى كوريا واليابان الذين يعشقون العمل حبًا فى أوطانهم وعملا على رفعتها .

ويحضرنى هنا كلام أحد الخبراء الكوريين الذى رفض وصف ما حدث فى دول شرق أسيا من تقدم بالمعجزة لأن «المعجزة» فعل خارق للعادة ، لكن الحقيقة أنهم قاموا ولا يزالون يقومون بواجبهم تجاه أنفسهم وأوطانهم ، إنهم يعملون طبقًا لمنهج «الأسرة الساخنة» . والأسرة هنا جميع سرير ، وقبل أن يندهش المندهشون هنا ويتعجب المتعجبون متسائلين عن علاقة العمل بالسرير؟! أسارع لأقول لهم ، إن العمل - كما قال هذا الخبير الكوري - في أي منشأة أو مصنع في بلده هو عبارة عن ثلاث مكونات ؛ الماكينة التى يعمل عليها العامل والمكان

الذى يتناوله فيه طعامه ويشغل فيه وقت فراغه ويمارس هواياته والسرير الذي ينام عليه ، أما الماكينة لديهم وفق هذا المنهج فتعمل طوال الـ24 ساعة دون توقف ويتناول عليها ثلاث عاملين ، وكل واحد منهم يعمل لمدة 8 ساعات ، يذهب بعدها لتناول طعامه وممارسة هواياته 8 ساعات أخرى ، ثم يخلد إلى الراحة والنوم الـ8 ساعات الأخيرة ، وهكذا تظل منظومة العمل طوال الوقت ويظل فراش السرير الذى يتبدل عليه ثلاث عمال ساخنًا لا يجد الوقت الذى يبرد فيه ما بين استخدام العامل والأخر . لقد لخص هذا الخبير عبر هذا المثال أن معجزتهم - إذا ما ظللنا نحن نؤمن بأنها كذلك - تكمن فى العمل والعمل الجاد والإستغلال الأمثل للوقت . أما إذا كان لأى عامل مطلب أو يعانى من مشكلة ، فعليه أن يعلق ورقة بمطلبه هذا أمامه أو خلفه وعلى من يدير العمل بحث المطلب ويلبيه أو يدرس تلك المشكلة ويحلها حسب ظروف العمل دون إبطاء أو تأخير.

ولقد حقق الكوريون وأقرانهم من النمور الاقتصادية الأسيوية النمو الاقتصادى المذهل وحسنوا من مستويات معيشتهم وضاعفوا دخولهم فى بضع وعشرين عامًا بقدر ما حققه الأوربيون والأمريكيون فى حوالى قرنين من الزمان.

أيها الثوار ويا شباب مصر الواعى ، أيها المصريون الوطنيون المؤمنون بعراقة بلدكم وقوة حضارتكم ، لقد حقق الماليزيون بقيادة مهاتير محمد التحول من التخلف إلى التقدم رغم اختلاف الأعراق وكثرة الأديان فى ماليزيا فى حوالى عشر سنوات لا أكثر، وحقق الصينيون والهنود النقلة النوعية الكبرى فى حياتهم العلمية والاقتصادية فيما لا يزيد عن عشرين عامًا رغم كثرة عدد السكان واختلاف نظامهما السياسى ، لقد تعلم الصينيون من سنغافورة وهى دولة صغيرة، وتعلمت الهند من الصين ، كما تعلمت سنغافورة نفسها من اليابان وتعلم الماليزيون من هؤلاء جميعًا . إن الشعوب التى تريد أن تنهض لا تنهض إلا عبر العلم والعمل ، فأين نحن من هذا وذاك؟! إننا لم نعد نفكر لا فى هذا ولا فى ذاك وأصبح كل همنا الكلام فى السياسة وهل نتظاهر فقط أم نضرب ونعتصم أيضًا!! وباختصار فقد طورنا العمل الثورى من الكلام الساخن والتظاهر المستمر

إلى الإعتصامات والإضرابات دون أن نعى أن هذا هو فقط الجانب السلبى فى أى ثورة ، ذلك الجانب الذى يهدم النظام القديم بمنظومته الفاسدة المستبدة ، وهذا الجانب رغم أهميته وضرورة استمراره حتى تسقط المنظومة الفاسدة ككل ليس هو الأهم ، بل الأهم منه هو ذلك الجانب الإيجابى الذى يتمثل فى التحول من ثورة الكلام والمظاهرات والإعتصامات وخلافه إلى ثورة الفعل الإيجابى فى كل جوانب حياتنا العملية والإقتصادية ؛ فمن لا يملك قوته واستقلاله الإقتصادى لا يملك قراره السياسى ولا حريته . إننا ينبغى أن نسير بثورتنا السلمية العظيمة فى الإتجاهين معًا ؛ اتجاه القضاء على الفساد والمفسدين واسترداد الحقوق، واتجاه العمل والبناء . ولعلى أرى الأن الدعوة إلى مليونية العمل من أجل مصر تسبق الدعوة إلى أى شىء آخر ؛ فالعمل الجاد فى كل مجالات الحياة هو طريقنا الحقيقى لبناء الإستقلال الاقتصادى الذى سيحقق لنا حتمًا زيادة مستويات دخولنا والقضاء على الفقر والجوع ، وبعدها يكون الإنتقال إلى مجتمع الوفرة وتحقيق العدالة الإجتماعية ومن ثم توفير البيئة اللازمة للنهضة العلمية المنشودة واللحاق بركب الدول المتقدمة شرقية كانت أو غربية .

(29)
نعم .. أنا متفائل بالمستقبل

فى الوقت الذى غطى فيه مشهد احتراق المجمع العلمى المصرى على كل المشاهد الأخرى لأنه المشهد الذى أبكانى وأبكى كل المصريين الشرفاء الذين يعون قيمة ما فى هذا المجمع من كنوز علمية لا تقدر بثمن ، وما يمثله ذلك من رمز تحول الثورة من الصورة السلمية الرائعة إلى عمليات كر وفر تحرق المنشآت وتدمر التراث وتنتهك الأعراف والتقاليد المصرية العريقة !! أقول فى هذا الوقت بالذات سألنى سائل من طلابى مستنكرًا : أما زلت متفائلاً بمستقبل الثورة ومستقبل مصر؟! فكان ردى على الفور: نعم لا أزال متفائلاً بكم يا شباب مصر الحامل لتراث حضارى يمتد لآلاف السنين، نعم لا أزال متفائلاً بمستقبل مصر لأنها صنيعتكم وصنيعة المصريين.

وللتفاؤل أسبابه رغم ضبابية المشهد وعبثية الأقدار التى قادت قوى الثورة المضادة لتفعل فعلها قاصدة تشويه صورة مصر وصورة ثورتها وثوارها ، وأول أسباب التفاؤل أنه لم توجد بعد فى التاريخ - باستثناء ثورتنا السلمية - الثورة التى لا يدفع الشعب ثمنها من عدم الاستقرار وانعدام الأمن وانتشار السلب والنهب بل والقتل.. إلخ. وثانيًا : أن هذا الثمن الذى تدفعه الشعوب للحرية والكرامة ونيل الحقوق مهما كان فادحًا فإنه يتضائل إذا قيس بما تشتريه به ، إنك تشترى حريتك وحرية الأجيال القادمة، إنك تحصل بفضل دم الشهداء المراق وتلك المنشآت التى تخرب أو تنهب على موجبات التحدي وعلى مبررات الإستجابة ، وكلما كان التحدى كبيرًا والثمن المدفوع فيه غالبًا كانت الإستجابة أكبر حيث تستجيب الأقدار استجابة فورية وشاملة لمطالب الشعوب الراغبة فى الحرية واستعادة الكرامة . إن ثورتنا كانت ستظل منقوصة وغير مكتملة إن لم

تواجه هذه التحديات وتقهرها لتفتح من خلالها الباب الملكى الواسع للمستقبل المشرق . وثالثًا : إن المد الثورى الذى شهدته الإنتخابات البرلمانية بهذا التدافع الهائل من أفراد الشعب نحو اللجان الإنتخابية للتعبير عن الرأى واختيار النواب، إنما يبرهن على أن الوعى الفردى بأهمية المشاركة لدى الثوار والنخبة قد انتقل إلى بقية أفراد الشعب وأحس الجميع أنهم قد نالوا حرية الإختيار وأن مشاركتهم ستكون لها ثمرتها الإيجابية عليهم كأفراد وعلى بناء دولتهم الجديدة. ومن تحمس بهذا القدر للمشاركة السياسية والوقوف بالساعات أمام مقر اللجان حتى يدلى بصوته وينتزع حقه الإنتخابى ، إنما سيتحمس بنفس القدر لبناء أسس دولته الجديدة اقتصاديًا وسياسيًا وعلميًا وفى كل مجالات الإنتاج التى ستشهد حتمًا نهضة غير مسبوقة فور استقرار الأوضاع السياسية واستتباب الأمن .

إن رهانى على الشخصية المصرية رهان لا يخسر ، فالمصرى لا يظهر بمعدنه النفيس الأصيل إلا وقت الشدائد. وفى الوقت الذى يتصور فيه الأخرون أنه قد فترت همته وكسرت شوكته يتقظ لذاته نافضًا الغبار عن هذا المعدن الأصيل الذى لم يصدأ يومًا بل هو دائمًا شديد اللمعان قادرًا على ابهار الآخرين؛ فإن كانوا غزاة قهرهم وإن كانوا خونة كشفهم وأبطل مفعولهم وإن كانوا مستبدين ثار عليهم واستبدلهم بمن يرضى عنهم .

إن الإنسان المصرى محب للحياة وصانع للتقدم بقدر إيمانه بالقدر وقدرته على التكيف مع أى ظروف تجبره على الإنحناء للعاصفة لبعض الوقت . إنه يتطلع دائمًا إلى المستقبل ويأمل فيه الخير رغم حبه للماضى وتغنيه بذكريات الأيام الخوالى. إنه يحب الدنيا ومباهجها بقدر حرصه على أن يلقى المصير الحسن فى الحياة الأخرى.

إن الإنسان المصرى ممن يؤمنون بأن الكل فى واحد وإن كان الواحد هو أساس الكل، إنه الشعب الخلوق المتماسك الذى يتكتل وقت المحن لدرجة الاستغناء عن أى مطالب فردية طالما أن ذلك سيحقق المجد لبلده والنصر لأمته ، إنه القادر على أن يكتشف ببصيرته الواعية وبضمائر أفراده الحية أن الطريق

إلى الحياة الأفضل إنما يمر عبر الأزمات والتحديات وهو قد تدرب طوال تاريخه على تجاوز الأزمات والإنتصار على التحديات والإحتفاظ دائمًا بقوة الرغبة فى الحياة والرضا بما تتيحه له من فرص .

وإذا كان البعض منا الأن قد غامت رؤيته وفقد الثقة فى حاضره وتشكك فى القدرة على العبور إلى المستقبل الأفضل ، فإن هذا التشكك لم ولن يبلغ لديه حد اليأس ولن يورثه الإكتئاب، بل على العكس فإن الإحساس بالخطر هو الذى سيشحذ الهمم ويقضى على الكسل لمواصلة المد الثورى حتى الوصول إلى تحقيق كل الأهداف، فالمصرى حينما يثور عادة ما تكون ثورته شاملة تصر على تغيير الواقع إلى الصورة التى حلم بها وتمناها ولن تجدى معه أعمال هذه العناصر المضادة للثورة فهى رلى زوال وهو وحده الباقى بقوة صموده واصراره على تحقيق أهدافه . وأهداف الثورة لم تعد بعيدة المنال ، بل نحن على بعد خطوات قليلة منها ؛ فها نحن ننتخب بكامل الحرية من سيمثلوننا فى برلمان الشعب، وها نحن نتناقش بكامل الحرية حول مواد دستورنا الدائم الذى بمقتضاه ستتحول أحلامنا إلى حقائق فى كل ميادين حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية فى إطار من القيم الأخلاقية والدينية الحاكمة التى لم يتخلى عنها المصرى منذ فجر تاريخه ولن يتخلى عنها أبدًا لأنها رمز هويته وأساس عبقريته التى أسس بها أول دولة مدنية فى التاريخ رعت حقوق الإنسان وكفلت حرية العقيدة ونشرت العدالة وأسست القيم الإنسانية النبيلة وعلمت العالم التقاليد الدبلوماسية الراقية ، وها نحن فى ذات الوقت نشهد تبارى المتناقسين على رئاسة الجمهورية فى عرض برامجهم محاولين اجتذاب الجماهير وخطب ودهم وطلب رضاهم ، لقد فهم هؤلاء المرشحون أخيرًا أن الحاكم سيكون فى خدمة الشعب وأنه لن يصل إلى سدة الرئاسة إلا برضا الشعب وعبر اختيارهم الحر . لقد أصبحنا جميعًا أفرادًا وجماعات ، مرشحون للرئاسة أم ناخبون مدركين أن الإختيار الحر للشعب هو الضامن لأن يصبح الحاكم وحكومته فى خدمة المحكومين وأنه إذا عجز عن تحقيق مطالب الشعب أو تعالى عليه أو سولت له

نفسه أن يستبد به فهو حتمًا الخاسر ، فقد عرف الشعب طريقه وأدرك كل فرد فيه قيمته وتدرب على ممارسة حقوقه واكتشف أنه وحده صاحب السلطة وأن كل هيئات الدولة تنفيذية كانت أو تشريعية أو قضائية إنما هى منه وإليه فهو الذى أتى بها وهو الذى يمكنه أن يغيرها فى أى وقت شاء .

ولكل ذلك أنا متفائل ؛ فالشعب الذى وعى حقوقه واكتشف قدراته فى الثورة على الظلم والإستبداد لن يسمح لأحد بأن يسرق ثورته أو يحيد بها عن تحقيق أهدافها، إن الثورة بالغة أهدافها بإذن الله وبإرادة هذا الشعب الواعى الأبى صانع المعجزات رغم أنف الكارهين ورغم كل ما يزرعونه فى طريقها وطريقه من أشواك.

القسم الرابع

توثيق قصة الثورة المصرية

الأسباب - الأحداث - الصور

ثورة 25 يناير

بين الأسباب المباشرة والأسباب غير المباشرة(*)

ثورة 25 يناير هى ثورة شعبية سلمية انطلقت يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 الموافق 21 صفر 1432هـ . يوم 25 الذى اختير ليوافق عيد الشرطة حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية وكذلك مجموعات الشبان عبر موقع التواصل الاجتماعى فيس بوك والتى من أشهرها مجموعة «كلنا خالد سعيد» و«شبكة رصد» وشبان الإخوان المسلمين، برغم التصريحات الأولية التى أشارت إلى أن الجماعة لن تشارك كقوى سياسية أو هيئة سياسية لأن المشاركة تحتاج إلى تخطيط واتفاق بين كافة القوى السياسية قبل النزول إلى الشارع ، كانت الجماعة قد حذرت إذا استمر الحال على ما هو عليه من حدوث ثورة شعبية، ولكن على حد وصفهم («ليست من صنعنا»، ولكن لا نستطيع أن نمنعها) . جاءت الدعوة لها احتجاجًا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فسادًا فى ظل حكم الرئيس محمد حسنى مبارك . قبل عامين قامت فتاة تدعى إسراء عبد الفتاح وكانت تبلغ حين ذاك من العمر 17 عامًا، من خلال موقعها على «الفيسبوك» ، بالدعوة إلى إضراب سلمى ، فى 6 أبريل/ نيسان 2008، احتجاجًا على تدهور الأوضاع المعيشية، وسرعان ما لقيت دعوتها استجابة من حوالى 70 ألفًا من الجمهور. والنتيجة أن الإضراب نجح، وأطلق على إسراء فى حينه لقب «فتاة الفيسبوك» و«القائدة الافتراضية»، ومنذ عام ونصف قامت حركات المعارضة ببدء توعية أبناء المحافظات ليقوموا بعمل احتجاجات على سوء الأوضاع فى مصر وكان أبرزها حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية وبعد حادثة

(*) نقلاً عن بعض مواقع الإنترنت المهتمة بقصة الثورة المصرية وأسبابها .

خالد سعيد قام الناشط وائل غنيم والناشط السياسى عبدالرحمن منصور بإنشاء صفحة كلنا خالد سعيد على موقع فيس بوك ودعا المصريين إلى التخلص من النظام وسوء معاملة الشرطة للشعب .

أدت هذه الثورة إلى تنحى الرئيس محمد حسنى مبارك عن الحكم فى 11 فبراير/ شباط2011م، 8 ربيع الأول 1432هـ ، ففى السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير / شباط 2011م أعلن نائب الرئيس عمر سليمان فى بيان قصير عن تخلى الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد .

أولاً : الأسباب غير المباشرة للثورة :

1 - قانون الطوارئ



انتشار شرطة مكافحة الشغب شبه العسكرية من الأمن المركزى خلال ثورة 25 يناير .

نظام الحكم فى مصر هو جمهورى نصف رئاسى تحت قانون الطوارئ (قانون رقم 162 لعام 1958) المعمول به منذ سنة 1967 ، باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهرًا فى أوائل الثمانينات. بموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة

وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة. وقيد القانون بشدة أى نشاط سياسى غير حكومى مثل : تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها، وحظر رسميًا أى تبرعات مالية غير مسجلة. وبموجب هذا القانون فقد احتجز حوالي 17.000 شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير بـ30.000 . وبموجب قانون الطوارئ فإن للحكومة الحق أن تحجز أى شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، أيضًا بمقتضى هذا القانون لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه فى السجن دون محاكمة. وتعمل الحكومة على بقاء قانون الطوارئ بحجة الأمن القومى وتستمر الحكومة فى ادعائها بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة كالإخوان المسلمين يمكن أن يصلوا إلى السلطة فى مصر. لذلك فهى لا تتخلى عن الانتخابات البرلمانية ومصادرة ممتلكات ممولى جماعة الإخوان الرئيسيين واعتقال رموز هم وتلك الإجراءات تكاد تكون مستحيلة بدون قانون الطوارئ ومنع استقلالية النظام القضائى . مؤيدو الديمقراطية فى مصر يقولون إن هذا يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية، والتى تشمل حق المواطنين فى محاكمة عادلة وحقهم فى التصويت لصالح أى مرشح أو الطرف الذى يرونه مناسبًا لخدمة بلدهم .

2 - قسوة الشرطة :

يعتبر أحد وأهم الأسباب الرئيسية غير المباشرة فى هذه الثورة، حيث أنه فى ظل قانون الطوارئ عانى المواطن المصرى الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقه الإنسانية والتى تتمثل فى طريقة القبض والحبس والقتل وغيره، ومن هذه الأحداث حدث مقتل الشاب خالد محمد سعيد الذى توفى على يد الشرطة فى منطقة سيدى جابر فى الإسكندرية يوم 6 يونيو 2010 الذين قاموا بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان . وفى يوم 25 يونيو قاد محمد البرادعى

المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية تجمعًا حاشدًا فى الإسكندرية منددًا بانتهاكات الشرطة ثم زار عائلة خالد سعيد لتقديم التعازى .

ثم تُوفى شاب فى الثلاثين وهو السيد بلال أثناء احتجازه فى مباحث أمن الدولة فى الإسكندرية، وترددت أنباء عن تعذيبه بشدة، وانتشر على نطاق واسع فيديو يُظهر آثار التعذيب فى رأسه وبطنه ويديه.

وذكر بأن العديد من أفراد الشرطة ضبطوا وهم يستخدمون العنف. وقد نقل عن أحد رجال الشرطة قوله لأحد المتظاهرين بأنه بقى له ثلاثة أشهر فقط من الخدمة ثم وبعد ذلك «سأكون على الجانب الآخر من الحاجز»[24] .

3 - رئاسة حسنى مبارك :

حكم الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك مصر منذ سنة 1981م. وقد تعرضت حكومته لانتقادات فى وسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية محلية. «نال بدعمه لإسرائيل دعمًا من الغرب، وبالتالى استمرار المساعدات السنوية الضخمة من الولايات المتحدة»[25] . واشتهرت حكومته بحملاتها على المتشددين الإسلاميين[25] ، ونتيجة لذلك فقد صمتت الولايات المتحدة فى ردودها الأولية لانتهاكات حسنى مبارك. فقد كان من النادر أن تذكر الصحافة الأمريكية فى عناوين أخبارها الرئيسية ما يجرى من حالات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى فى مصر[26] . وقد كان لحكم مبارك الأثر الكبير على التدهور الاقتصادى والاجتماعى على المصريين، هذا بالإضافة إلى التراجع الملحوظ فى مستوى التعليم وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الجرائم فى البلاد.

4 - الفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية :



لافتة تحتوى على مطالب المحتجين

خلال حكمه ازداد الفساد السياسى فى إدارة مبارك لوزارة الداخلية بشكل كبير، بسبب ازدياد النفوذ على النظام المؤسسى الذى هو ضرورى لتأمين الرئاسة لفترة طويلة. وقد أدى هذا الفساد إلى سجن شخصيات سياسية وناشطين شباب بدون محاكمة ، ووجود مراكز احتجاز خفية غير موثقة وغير قانونية، وكذلك رفض الجامعات والمساجد والصحف الموظفين على أساس الميول السياسية. وعلى المستوى الشخصى، كان بإمكان أى فرد أو ضابط أن ينتهك خصوصية أى مواطن فى منطقته باعتقاله دون شرط بسبب قانون الطوارئ.

إن منظمة الشفافية الدولية هى منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما فى ذلك الفساد السياسى. وفى تقرير لها فى مؤشر الفساد سنة 2010 قيّمت مصر بـ 1 ، 3 استنادًا إلى تصورات درجة الفساد من رجال أعمال ومحللى الدولة، حيث أن 10 تعني نظيفة جدًا و 0 تعني شديدة الفساد. تحتل مصر المرتبة 98 من أصل 178 بلد مدرج فى التقرير .

بحلول أواخر 2010 أصبح حوالى 40٪ من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر أى يعتمدون على دخل قومى يعادل حوالى 2 دولار فى اليوم لكل فرد ويعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة.

5 - زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الفقر :



حى فقير فى القاهرة

مصر هى ثاني أكبر دولة فى أفريقيا بعدد السكان بعد نيجيريا، وهى أكبر دولة فى منطقة الشرق الأوسط. وحسب تقديرات سنة 2007 وصل عدد سكان مصر لحوالى 78.733.641 نسمة (يوجد تقديرات أخرى تقول إن عدد سكان مصر وصل 81.713.517 فى يولية 2008). حيث أن هناك إحصائية عن زيادة عدد سكان تقول أن مصر تزداد طفلاً كل «23 ثانية» أى تزداد مصر حوالى 1.5 مليون نسمة فى السنة الواحدة مما يشكل خطرًا كبيرًا على الموارد المحدودة فى مصر إذا لم توجد حكومة واعية تستخدم هذه الثروة السكانية .

بينما كان عدد سكان مصر عام 1966م 30.083.419 نسمة، ومعظم المصريين يعيشون بالقرب من ضفاف نهر النيل، فى مساحة حوالى 40000 كيلو متر مربع (15000 ميل مربع) ، لأن هذه الأرض تعتبر هى الوحيدة القابلة للزراعة فى مصر. زيادة عدد السكان صاحبه تدهور اقتصادى نتيجة فشل سياسات الدولة فى الإستفادة من ازدياد الأيدى العاملة، وأدى ظهور جيل جديد من الشباب كثير منهم من حملة الشهادات الجامعية لكنهم من غير وظائف مجزية إلى تكثير سواد المعارضة، حيث كان الشباب العمود الفقرى للثورة، فضلاً عن معرفتهم الوثيقة عمومًا بوسائل الاتصال الحديثة واستخدامهم الفعال لها فى تنظيم الثورة وإبقائها حية خلال قطع نظام حسنى مبارك للاتصالات فى البلاد من بدايات الثورة ولعب هذا العامل دورًا كبيرًا بل ورئيسيًا فى اندلاع الثورة خاصة مع زيادة نسبة الفقر فى المجتمع المصرى حيث ارتفعت إلى 80٪ من الشعب منهم أكثر من 40٪ معدومين أى تحت خط الفقر وعلى هذا انقسم المجتمع المصرى إلى طبقتين ليس بينهما وسط إحداهما أقلية تملك كل شىء وهى تمثل 20٪ فقط من الشعب وطبقة ثانية أغلبية لا تملك أى شىء وهى تمثل 80٪ من الشعب وهذا هو النظام الأوليجاركى الذى يسيطر فيه قلة على الثروة مستولين على حق الشعب الكادح وهذا ما يطلق عليه الرأسمالية الاحتكارية التى يحاول فيها رجال الأعمال والمستثمرين السيطرة والاحتكار على هيئات ونظم الدولة محاولين إدارة دفة الحكم لمصلحتهم فهم بذلك يسيطرون على كل هيئات وسلطات الدولة تشريعية كانت أو تنفيذية بل وحتى قضائية.

ثانيًا : الأسباب المباشرة للثورة :

1 - انتخابات مجلس الشعب :

أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطنى الحاكم على 97٪ من مقاعد المجلس، أى أن المجلس خلا

من أى معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط. وتم وصف تلك الانتخابات بالمزورة نظرًا لأنها تناقض الواقع فى الشارع المصرى. بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصرى فى الإشراف على الانتخابات فقد أطاح النظام بأحكام القضاء فى عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية. ومُنع الإخوان المسلمون من النجاح فى هذه الانتخابات بتزويرها . وإضافة إلى ذلك كان الحزب الوطنى الحاكم يحشد أعداد هائلة من البلطجية أمام لجان الانتخابات ويقومون بالتعدى على أى شخص يُعتقد أنه سيدلى بصوته إلى أى مرشح لا ينتمى إلى الحزب الوطنى الديمقراطى.. وكان يتم ذلك بمساعدة قوات الأمن .

2 - مقتل الشاب خالد محمد سعيد :

كان المواطن المصرى خالد محمد سعيد قد قُتل فى الاسكندرية فى 6 يونيو عام 2010م بعد أن تم تعذيبه حتى الموت على أيدى اثنين من مخبرى قسم شرطة سيدى جابر، ولم يتم البت فى قضيته بعد أو إثبات الاتهام بالقتل عليهما حيث جاء تقرير الصفة التشريحية الثانى موافقًا للأول بعدما أمر النائب العام المصرى إعادة تشريح الجثة، مما أثار احتجاجات واسعة دون أن يصدر الحكم فى القضية التى أثارت جدلاً كبيرًا وشكلت دورًا تمهيديًا هامًا لاندلاع الثورة .

3 - تفجير كنيسة القديسين فى الإسكندرية :

تفجير كنيسة القديسين هى عملية إرهابية حدثت فى مدينة الإسكندرية وسط الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية. بعد حلول السنة الجديدة بعشرين دقيقة حدث انفجار أمام كنيسة القديسين فى منطقة سيدى جابر. هذه العملية الإرهابية أوقعت 24 قتيلاً (بينهم مسلمون) كما أصيب 97 شخصًا. وتعتبر أول عملية إرهابية بهذا المشهد المروع تحدث فى تاريخ مصر. قبل العملية بفترة قام تنظيم القاعدة باستهداف كنيسة فى بغداد وهدد الكنائس فى مصر. وقبل التفجير بأسبوعين نشر على موقع متطرف دعوة لتفجير الكنائس فى مصر وعناوين أكثر من كنيسة منهم كنيسة القديسين والطرق والأساليب التى يمكن بها صناعة المتفجرات . هذه العملية أحدثت صدمة فى مصر وفى العالم كله. واحتج

كثير من المسيحيين فى الشوارع، وانضم بعض المسلمين للاحتجاجات. وبعد الاشتباك بين الشرطة والمحتجين فى الإسكندرية والقاهرة، وهتفوا بشعارات ضد حكم مبارك فى مصر. وتم اكتشاف أن وزارة الداخلية المصرية – القضية قيد التحقيقات – هى وراء هذه التفجيرات بمساعدة جماعات إرهابية وأن هناك سلاح سرى فى الوزارة تم تأسيسه من اثنين وعشرين ضابطًا وتحت إشراف وزير الداخلية «حبيب العادلى» وتم تحويله إلى المحاكمة بعد اعتراف منفذى العملية عند طلبهم اللجوء السياسى بالسفارة البريطانية بالقاهرة ومن المعتقد أن يكون وزير الداخلية السابق حبيب العادلى هو المسئول عن هذا الحادث.

4 - مقتل سيد بلال :

(سيد بلال) 1981 – 6 يناير 2011 (مواطن مصرى يقطن فى الإسكندرية اعتقله رجال جهاز أمن الدولة هو ومعه الكثير من السلفيين للتحقيق معهم فى تفجير كنيسة القديسين وقاموا بتعذيبه حتى الموت. وكانت الشرطة المصرية قد اقتادت سيد بلال من مسكنه فجر الأربعاء 5 يناير 2011م وأخضعته للتعذيب ثم أعادته إلى أهله فى اليوم التالى جثة هامدة.

ويبلغ سيد بلال من العمر 30 عامًا وحاصل على دبلوم صناعى. عمل فى شركة بتروجيت حتى عام 2006م حين اعتقل وأودع سجن ليمان أبى زعبل. ثم عمل براد لحام . وهو أب لطفل عمره سنة وشهران. وكان السلفيون وأخرين من قوى المعارضة قد تظاهروا يوم الجمعة 21 يناير ضد مقتل سيد بلال واقتصرت على المساجد بعد صلاة الجمعة على أن يكونوا مع أشقائهم من الشباب المصرى يوم 25 يناير ليطالبوا باستقالة وزير الداخلية حبيب العادلى ومحاسبة قتلة سيد بلال وإلغاء قانون الطوارئ .

5 - قيام الثورة الشعبية التونسية :

اندلعت الثورة الشعبية فى تونس فى 18 ديسمبر عام 2010م (أى قبل 38 يومًا من اندلاع ثورة الغضب المصرية) احتجاجًا على الأوضاع الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامنًا مع محمد البوعزيزى الذى أضرم النار فى نفسه، واستطاعت هذه الثورة فى أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسى زين العابدين بن على (الذى حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضةٍ حديدية). هذا النجاح الذى حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربى تكمن فى تظاهره وخروجه إلى الشارع ، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربى بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.

6 - ظاهرة البوعزيزية فى مصر :

قبل أسبوع من بداية الأحداث؛ قام أربعة مواطنين مصريين يوم الثلاثاء 18 يناير عام 2011م بإشعال النار فى أنفسهم بشكل منفصل احتجاجًا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة وهم :

- محمد فاروق حسن (من القاهرة) .
- سيد على (من القاهرة) .
- أحمد هاشم السيد (من الإسكندرية - توفى فى نفس اليوم متأثرًا بالحروق التى أصيب بها) .
- محمد عاشور سرور (من القاهرة) .

كما يوجد فرد آخر قام بتخييط فمه واعتصم أمام نقابة الصحفيين مطالبًا بإسقاط وزير الصحة السابق حاتم الجبلى وذلك احتذاءًا بالمواطن التونسى محمد البوعزيزى الذى أشعل الانتفاضة التونسية بإحراق نفسه .

وقد أطلق بعض علماء الاجتماع والكتاب الصحفيون اسم «ظاهرة البوعزيزية» على الحوادث المتكررة فى الوطن العربى والتى يحرق فيها المحتجون أنفسهم تقليدًا لمحمد البوعزيزى احتجاجًا على البطالة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة، وقد شملت هذه الظاهرة عدة دول عربية.

على الرغم من أن ظاهرة البوعزيزية ظاهرة غريبة اجتماعيًا ودينيًا فى

الشـــرق الأوسـط، إلا أنهــا هـى التـى أدت إلـى إطـلاق شــرارة الثــورات العــربيــة وإسقاط أنظمة يصفها معارضيها بالديكتاتورية فى عدة دول عربية .

7 - المواقع الاجتماعية على شبكة الإنترنت :

لعبت تكنولوجيا الاتصالات دورًا مهمّآ فى الدعوة للثورة والمصرية وبخاصة الشبكة العنكبـوتيـة ويتـأتى دورها من خـلال الموقع الاجتـمـاعى فـيس بوك الذى استغله النشطاء السياسيون فى مصر للتواصل مع بعضهم البعض وطرح ونشر أفكارهم ومن ثم جاءت الدعـوة إلـى تظاهرة قـوية فـى يوم 25 يناير الذى يوافق عيد الشرطة سابقًا وكان لتحديد هذا اليـوم تحديدًا بالغ الأهمية فى المعنى والرسالة فقد كانت الرسالة موجهة خصيصًا لوزارة الداخلية والأسلوب القمعى الذى تتبعـه . قـام المواطن المصـرى وائل غنيم والناشط عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة بعنوان «كلنا خالد سعيد» فى الموقع الاجتماعى فيسبوك على شبكة الإنترنت ، وكان خالد سعيد قد قُتل فى الإسكندرية فى 6 يونيو عام 2010م بعد أن تم تعذيبـه حتى الموت على أيدى اثنين من مخبرى شرطة قسم سيدى جابر، مما أثار احتجاجات واسعة مثلت بدورها تمهيدًا مهمّآ لاندلاع الثورة. كما دعا وائل غنيم والناشط عبد الرحمن منصور من خلال الصفحة على موقع الفيسبوك إلى مظاهرات يوم الغضب فى 25 يناير عام 2011م. وكان له دور كبير فى التنسيق مع الشبان لتفجير الثورة فى 25 يناير 2011م .

فالثورة عندما بدأت يوم 25 يناير كانت مكونة من الشباب الذين شاهدوا صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع الفيسبوك أو شباب الفيس بوك كما قال وائل غنيم فى حديثه مع منى الشاذلى فى برنامج العاشرة مساءً، ومن ثم تحولت إلى ثورة شارك فيها جميع الشباب، والآن تحولت إلى ثورة شارك فيها جميع طوائف الشعب المصرى..

أحداث الثورة(*)

الخط الزمنى لثورة 25 يناير



ملايين المتظاهرين فى ميدان التحرير

(*) نقلاً عن بعض مواقع الإنترنت التى أرضت لأحداث الثورة لحظة بلحظة ، وقد اكتفينا هنا بأحداث اليومين الأول والثانى للثورة ورصد عدد الشهداء الذين سقطوا أثناء الثورة.

1 - شهداء ثورة 25 يناير :



تذكار أقامه المتظاهرون لتكريم شهداء الثورة المصرية، فى ميدان التحرير، القاهرة . معظمهم قتلوا من قبل قوات الأمن

سقط العديد من الشبان خلال هذه الثورة بعضهم على يد قوات الشرطة والبعض الآخر على يد بعض المأجوريين التابعين للحزب الوطنى الحاكم . وقد صرح وزير الصحة فى وزارة تصريف الأعمال أن عدد الذين ماتوا جراء الثورة حوالى 365 ، بينما رجحت مصادر أهلية أن العدد يتجاوز الـ500 خاصة أنه يوجد بعض الموتى لم يتم التعرف عليهم كما يوجد عدد غير قليل من المفقودين . وأخيرًا فى الرابع من أبريل من العام نفسه صرح مصدر مسئول بوزارة الصحة أن أعداد الوفيات فى جميع المستشفيات ومديريات الصحة التابعة لوزارة الصحة فى الأحداث وصلت إلى 384 شخصًا، ووصلت أعداد المصابين إلى 6467 شخصًا، لافتًا إلى أن مكاتب الصحة أرسلت بيانًا آخر يفيد بأن عدد المتوفين أثناء الأحداث فى جميع مستشفيات مصر بلغ 840 شخصًا. وقد نشر ذلك فى جريدة المصرى اليوم .

أعداد الشهداء حسب المناطق :

أعداد الشهداء حسب الموقع

عدد الضحايا بتاريخ 11 من فبراير	عدد الضحايا بتاريخ 11 من فبراير	المرجــع
الإسكندرية	52	3 - 47 - 48 - 48 - 49 - 50
السويس	18	3 - 47 - 49 - 50
أسيوط	3	47
العريش	1	51
بنى سويف	17	52
الأقصر	1	53
أطفيح	1	53
القاهرة	232	3-3-47-49-50-53-54-55-56
واحة الخارجة	1	53
مدينة الشيخ زايد وشمال سيناء	1	57
أبو سمبل	1	53
رفح	3	48
المنصورة	2	58
حالات الوفاة فى أماكن أخرى	45	3-3-55-57-59
المجموع	384	3-55-60-61-62-63

أعلن تقرير هيئة تقصى الحقائق عن ثورة 25 يناير بأن عدد الضحايا الحقيقى يصل إلى 846 ضحية فى كافة محافظات الجمهورية .

2 - انتصار الثورة وسقوط نظام حسنى مبارك :



لافتة بعد استقالة مبارك



مبارك داخل القضبان

فى السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير/ شباط 2011م أعلن نائب الرئيس عمر سليمان فى بيان قصير عن تخلى الرئيس عن منصبه وكان هذا نصه :

«بسم الله الرحمن الرحيم أيها المواطنون فى ظل هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسنى مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد . والله الموفق والمستعان».

فتدفق الملايين من الناس إلى شوارع القاهرة خاصة فى ميدان التحرير ومختلف المحافظات المصرية احتفالاً برحيله، كما هتفت النساء بالزغاريد. وما هى إلا دقائق حتى عمّت الاحتفالات جميع أرجاء مدن الوطن العربى من المحيط إلى الخليج ابتهاجًا بانتصار ثورة 25 يناير وتنحى مبارك عن الحكم كما أدى ذلك إلى تجميد أرصدة بعض الوزراء وكبار المسؤلين وبعض رجال الأعمال ومن أهمهم حبيب العادلى وزير الداخلية السابق وزهير جرانة وزير السياحة السابق ومحمد المغربى وزير الإسكان السابق وأحمد عز من كبار رجال الأعمال وأحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق وغيرهم وقد صدر قرار من النائب العام بمنعهم من السفر لحين التحقيق معهم فى القضايا المنسوبة إليهم.

وكان من أهم تداعيات الثورة بدء سلسلة من التحقيقات مع رموز من نظام مبارك السابق وحبس العديد منهم على ذمة قضايا تربح وفساد. ومن أشهر هؤلاء نجلى الرئيس السابق الذى صدر فى حقهما حكمًا بالحبس على ذمة التحقيقات فى فجر 12 أبريل / نيسان وكذلك حكمًا بحبس محمد حسنى مبارك نفسه ولكن لم يتسنَ تنفيذ الحكم نظرًا لتدهور حالته الصحية فبقى رهن التحقيقات فى مستشفى شرم الشيخ وحل الحزب الوطنى بقرار المحكمة الإدارية العليا يوم 16 أبريل 2011 ومصادرة جميع أمواله ومقراته لصالح الدولة.

3 - يوميات ثورة 25 يناير (اليومان الأول والثانى) :

(1) اليـــوم الأول :

4:03 نشطاء 25 يناير يدعون إلى إضراب عام يوم الأربعاء والانضمام إلى صفوف المتظاهرين والمعتصمين فى القاهرة والمحافظات .

3:49 المعتقلون فى المظاهرات محتجزين فى عربات الترحيلات فى معسكر السلام للأمن المركزى فى أقصى شرق القاهرة .

3:32 بلال مصور الجزيرة إنجليزى أصيب بـ11 رصاصة مطاطية فى أماكن متفرقة من جسده وذهب لمستشفى فى المهندسين ولا يوجد جراح يسعفه.

2:13 المتظاهرون يجوبون شوارع السبتية وشبرا ويدعون الناس فى المنازل للاستيقاظ للتظاهر ضد استبداد النظام .

2:10 القبض على ابن أيمن نور وتجمع عدد من المتظاهرين قرب ميدان التحرير والشرطة تطاردهم بالمدرعات والقنابل .

2:06 احتجاز بعض المتظاهرين أمام دار الأوبرا بعد غلق كوبرى قصر النيل عليهم، والأمن يطاردهم بالقنابل المسيلة للدموع .

2:03 تحرك المظاهرات من ميدان رمسيس إلى شبرا الآن .

2:02 الجزيرة مباشر : الحالة الآن أبسط ما يقال عنها «ملتهبة» ولا نجد فى قاموسنا الإعلامى أبسط من ذلك .

1:57 مصادر طبية وفاة متظاهر ثالث بالسويس يدعى غريب السيد (44 سنة)، إثر إصابته بطلق نارى فى البطن تسبب فى نزيف داخلى أدى إلى وفاته.

1:55 مواجهات بين الأمن و2000 متظاهر فى مدخل شبرا والمتظاهرون يحاولون اللحاق بمجموعة رمسيس .

1:44 دوى صوت القنابل المسيلة للدموع يهز منطقة وسط البلد لتفريق المتظاهرين .

1:37 حملة البرادعى : اعتقال مصطفى النجار منسق الحملة الشعبية لدعم البرادعى من ميدان التحرير بعد إصابته فى قدمه .

1:33 المتظاهرون يصلون لميدان رمسيس ويقدرون أنفسهم بـ15 ألف متظاهر .

1:30 الأمن يضع كردونًا كبيرًا حول المتظاهرين فى شارع 26 يوليو بوسط البلد.

1:19 متظاهرو التحرير فى طريقهم إلى ميدان الإسعاف من شارع محمد فريد.

1:14 آلاف من متظاهرى التحرير فى مسيرة تتحرك الآن من ميدان محمد فريد فى وسط البلد .

1:12 المتظاهرون يتفرقون فى شوارع وسط البلد واستمرار الاعتداء عليهم.

12:55 تفريق مظاهرة التحرير بالقوة وإلقاء أكثر من 50 قنبلة واقتحام الاعتصام بالسيارات المصفحة .

11:30 نشطاء يوزعون الطعام وزجاجات المياه على المعتصمين فى ميدان التحرير، والفنان عمرو واكد يشارك النشطاء عملية التوزيع .

11:25 الأمن يعيد اشتباكه بالمتظاهرين فى ميدان الشون بالحلة ويقذف المحتجين بالقنابل المسيلة للدموع .

11:15 عبد الجليل مصطفى وقيادات الوطنية للتغيير يطالبون مبارك ونجله جمال بعدم الترشح فى الانتخابات الرئاسية القادمة .

11:00 إصابة حمدين صباحى وعشرات من أنصاره أثناء مشاركتهم فى مظاهرة فى البرلس .

10:30 متظاهرون يلقون الحجارة على قوات الأمن فى ميدان الشون بالمحلة، ويسيطرون على الميدان وعلقوا لافتة كبيرة فى الميدان مكتوب عليها «ارحل يا مبارك» واطلقوا اسم «ميدان الثورة» على الميدان .

9:53 رويترز : مقتل شخصين قتلا بطلقات مطاطية فى الاحتجاجات التى اندلعت يوم الثلاثاء وقالت مصادر أنهما قتلا فى مدينة السويس خلال اشتباك بين المحتجين والشرطة، وتم نقل جثتيهما إلى مستشفى السويس العام.

9:35 الخارجية تعلن وفاة مجند من قوات الأمن المركزى خلال المظاهرات.

9:30 أنباء عن سقوط لمواطن مصطفى رضا محمود كأول شهيد ليوم الغضب فى السويس بطلق نارى حى خلال مواجهات مع الشرطة .

9:08 إسقاط موقع الحزب الوطنى الديمقراطى على الإنترنت والذى كان يبث أخبارًا تقلل من أعداد المتظاهرين وتتهمهم بالتخريب.

9:00 قام المتظاهرون فى سيدى جابر بالإسكندرية بقلب سيارة شرطة وهو ما أدى لإلقاء الأمن قنابل مسيلة للدموع عليهم وكان عددهم 3 آلاف متظاهر.

8:21 المتظاهرون فى الإسكندرية يحتشدون فى شارع السلطان حسين بعد ضرب الداخلية لهم فى شارع فؤاد .

8:19 الأمن يعتدى بعنف على المتظاهرين فى الإسكندرية فى شارع فؤاد .

8:05 الداخلية تتهم الإخوان بإشعال المظاهرات ودعمها بعشرات الآلاف للتخريب وتناشد الوزارة الجماهير العودة لمنازلهم .

7:59 أهالى المحلة يحاصرون رئيس مباحث قسم أول المحلة بعد اعتداؤه على المتظاهرين والأمن يستعين ببلطجية لإخراجه .

7:27 الشرطة تطلق القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين والمواطنين العاديين فى المنصورة، بعدما حاصر الآلاف مقر الحزب الوطنى بالمنصورة ورشقوه بالحجارة.

7:23 اشتباكات واسعة بين المتظاهرين وقوات الشرطة فى شارع رمسيس بجوار جريدة الجمهورية .

7:22 المتظاهرون أمام دار القضاء العالى يفترشون أرض شارع رمسيس ويعلنون الاعتصام المفتوح .

6:53 الشرطة تزيد من عنفها مع المتظاهرين فى الإسكندرية بشارع بورسعيد.

6:52 الآلاف معتصمون بميدان التحرير يطالبون برحيل مبارك .

6:34 تعزيزات أمنية عالية وتوافد عدد ضخم من الجنود استعدادًا للاشتباك مع المتظاهرين الذين وصلوا إلى الآلاف فى الإسكندرية.

6:24 آلاف فى دمياط يقررون الاعتصام أمام ميدان الساعة فى دمياط، وأمين شباب الحزب الوطنى بالزرقا ينضم للمتظاهرين .

6:21 الأمن يقطع الكهرباء عن قرى البشوى بالمحلة واستمرار احتجاج المتظاهرين هاتفين برحيل مبارك .

6:18 الأمن يعتدى على المتظاهرين فى شارع بورسعيد بالإسكندرية بالقنابل المسيلة للدموع والمحتجين بعشرات الآلاف يهتفون لا مبارك أب وابن .

7:06 شهود عربات الأمن تلقى بـ13 ناشط تم اعتقالهم من ميدان المطرية على طريق مصر - الإسماعيلية الصحراوى .

6:05 شهود عيان : 4 سيارات مدرعة تقتحم المتظاهرين فى التحرير.. والمتظاهرين يسيطرون على شارع مجلس الشعب وعمر مكرم والقصر العينى.

54:05 شهود عيان : قوات الشرطة تلقى بقنابل مسيلة للدموع على المتظاهرين فى ميدان التحرير خلال صلاتهم فى محاولة لتفريقهم وإخلاء الميدان.

37:05 المتظاهرون يؤدون صلاة المغرب فى ميدان التحرير وتوافد سيارات محملة بمتظاهرين من المحافظات للإنضمام إليهم .

56:04 أنباء عن حصار المتظاهرين فى المحلة لمجلس المدينة ومقار الحزب الوطنى.

49:04 المتظاهرون يحتلون ميدان التحرير.. والشرطة تؤمن وزارة الداخلية فقط .

46:04 الاعتداء على مراسلة الأهرام سمر الجمل أثناء تغطية مظاهرات بشارع القصر العينى.. والأمن يمنع ذهابها للمستشفى .

29:04 المتظاهرون يحطمون عربة أمن مركزى فى ميدان التحرير. ويعتدون بالضرب على المجندين .

26:04 الأمن يهرب من أمام المتظاهرين فى ميدان التحرير.. وصعوبة التواصل مع موقع تويتر .

22:04 اشتباكات عنيفة ين المتظاهرين والأمن فى باب اللوق .

21:04 المتظاهرون يتجمعون مرة أخرى فى ميدان التحرير وتزايد الأعداد.

12:04 عربات الإسعاف تنقل مجندين أمن مركزى مصابين .

13:04 تساقط المتظاهرين فى ميدان التحرير نتيجة القنابل المسيلة للدموع.

06:04 إغلاق محلات وسط البلد وشلل تام فى ميدان التحرير .

04:04 خروج ربات البيوت للمظاهرات فى العصافرة .

04:04 الأمن يحاصر شاهندة مقلد وممدوح حمزة ومجدى قرقر ومئات المتظاهرين فى ميدان روكسى .

00:04 الأمن يستخدم القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين فى ميدان التحرير.

53:03 أنباء عن اعتداء شباب متظاهرين على ضابط شرطة.. والأمن يفقد السيطرة على الوضع فى التحرير .

49:03 المتظاهرون يكسرون الحاجز الأمنى فى ميدان المطرية ويشتبكون مع الأمن .

44:03 نزول الشرطة النسائية يحملون العصى للتعامل مع المتظاهرات .

40:03 الأمن يهرب من المواجهات مع المتظاهرين.. وعدد من المحتجين يخربون المتحف المصرى بالتحرير .

39:03 اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين والأمن فى ميدان التحرير.. وتخريب عدد من السيارات .

35:03 الأمن يحاصر المتظاهرين فى ميدان التحرير بإغلاق محطات المترو.

32:03 آلاف المتظاهرين ينضمون إلى مظاهرة ميدان التحرير .

27:03 الأمن يحاصر المتظاهرين فى ميدان المطرية أمام مسجد النور المحمدى.

22:03 عربات المطافئ تتجه نحو ميدان التحرير لتفريق المتظاهرين بالمياه تمهيدًا لاستخدام القوة .

20:03 شهود عيان : ركاب أتوبيس رقم 102 يهبطون منه ويشاركون فى مظاهرة ميدان التحرير .

15:03 مظاهرات دوران شبرا تتجه نحو ميدان التحرير وملاحقات أمنية للمتظاهرين.

11:03 إغلاق ميدان طلعت حرب بالكامل ومنع المواطنين من الانضمام إلى المظاهرة .

06:03 شهود : اشتباكات عنيفة بين الأمن والمتظاهرين أمام دار الحكمة والأمن يستعين بتعزيزات إضافية .

54:02 شهود : تظاهر آلاف فى شارع جامعة الدول العربية وتضامن المواطنين من الشرفات مع المتظاهرين بإلقاء الأعلام وزجاجات المياه .

46:02 مظاهرة أمام نقابة المحامين تتجه نحو ميدان التحرير بالتزامن مع توجه مظاهرة دار القضاء إلى الميدان والأمن يغلق كوبرى أكتوبر .

34:02 شهود : مظاهرات أمام مبنى مؤسسة الأهرام .

30:02 شهود عيان : الأمن يفتح الكوردونات الأمنية أمام المتظاهرين .

24:02 شهود : بدء المظاهرات فى شبرا بعد خروج المتظاهرين من الكردون.

02:02 أنباء عن مظاهرات أمام المقر الرئيسى للحزب الوطنى بالتحرير.

52:01 أنباء عن تعزيزات أمنية أمام «الكاتدرائية» ومسجد النور بالعباسية.

50:01 شهود عيان : تجمهر المئات فى منطقة ناهية وتظاهر ما يقرب من 100 شخص بأرض اللواء وانطلاق تظاهرات فى ميت عقبة .

43:01 شهود : بدء مظاهرة ضخمة أمام جامع مصطفى محمود بالمهندسين .

34:01 شهود عيان : اعتقال عدد من النشطاء فى أسيوط إضافة إلى عدد من الصحفيين .

24:01 شهود عيان : حمدين صباحى يقود مظاهرة فى بلطيم بمحافظة كفر الشيخ .

22:01 أنباء عن اشتباكات عنيفة بين الأمن ومتظاهرين أمام دار القضاء العالى.

14:01 شهود : انفجار المظاهرات فى محافظة قنا.

13:01 الأمن يغلق مداخل القاهرة وتفتيش السيارات القادمة من المحافظات والتحفظ على بعض ركابها .

12:01 ثلاث مسيرات فى المنيرة وكوبرى الجامعة ومجرى العيون تتجه إلى شارع القصر العينى .

58:12 أنباء عن بدء مظاهرة أمام دار القضاء العالى .

57:12 أنباء: الأمن يغلق مقر حزب الغد بطلعت حرب ويمنع الصعود للعقار.

50:12 شهود عيان : الأمن يستولى على لافتات شباب أسيوط ويحاصروهم فى الوليدية .

47:12 شهود تجمعات أمنية بإمبابة فى شارع القومية العربية من ناحية شارع البوهى وتجمع آخر بشارع محمد حجازى من ناحية أول النفق تقاطع شارع الوحدة.

44:12 أنباء عن تجمع 20 ألف شخص من مصر القديمة باتجاه تجمعات التظاهر.

44:12 شهود : الأمن يوقف شاهندة مقلد وكريمة الحفناوى ونور الهدى بميدان روكسى ويمنعهم من الحركة بالتاكسى .

40:12 الأمن يوقف شاهندة مقلد وكريمة الحفناوى ونور الهدى بميدان روكسى، ويمنعهم من الحركة بالتاكسى .

38:12 الأمن يطوق نقابة المحامين وتواجد أمنى مكثف حول مبنى الإذاعة والتليفزيون وانتشار أمنى مكثف بشارع جامعة الدول العربية.

37:12 شهود : مظاهرة فى العريش تطالب الإفراج عن المعتقلين .

25:12 شهود عيان : الشرطة تلاحق تجمع من الشباب فى أسيوط بمنطقة السادات .. والشباب يتحركون لشوارع جانبية .

22:12 شهود : إغلاق محطة مترو جمال عبد الناصر وتواجد أمنى كثيف فى منطقة وسط البلد.

20:12 شهود عيان : مساجد بالقرب من سموحة وسيدى جابر مكتظة بالمصلين افترشوا الشارع بالحصران فى صلاة الظهر وهناك نية للخروج فى مسيرات عقب الصلاة .

16:12 شهود عيان : مسيرة من درب السماكين فى باب الشعرية إلى البيير قدار والحسنية يتقدمهم د. أيمن نور .

09:12 العديد من الشباب يجوبون كل شوارع المعادى مرددين «بالروح بالدم .. نفديك يا وطن».

05:12 الأمن أغلق باب العمارة الكائن بها مقر حزب الغد بميدان طلعت حرب ويقوم بمنع أى شخص من دخول العمارة وحصار أمنى مكثف لميدان طلعت حرب.

57:11 شهود عيان : الأمن يداهم مقر اجتماع مصريات من أجل التغيير وحطموا المقر واستولوا على جهاز الكمبيوتر .

56:11 أنباء عن خروج أهالى قرية المهدية التابعة لمركز جنوب رفح فى مظاهرات.. وقطع الطريق المتجه لمطار الجورة .

54:11 أنباء عن إغلاق الأمن للشوارع المؤدية لوزارة الداخلية وقصر عابدين .

45:11 شهود : المنوفية تعلن العصيان المدنى.. وإمام مسجد قرية بيجارم يخطب فى الأهالى للخروج جميعًا والاعتصام .

45:11 شهود عيان : عربتان أمن مركزى يحملان بلطجية بزى مدنى أمام مسجد مصطفى محمود .

38:11 أنباء عن بدء مظاهرات فى منطقة دار السلام .

36:11 شهود عيان : عشرات المتظاهرين من المعلمين بالزقازيق تظاهروا أمام مبنى المحافظة للمطالبة بتعيينهم والأمن تعامل معهم .

30:11 معلومة من أحد العاملين بشركات المحمول: الحكومة ستقوم بإغلاق معظم محطات شركات المحمول الرئيسية لشل عملية الاتصالات، اليوم الثلاثاء.

27:11 شهود عيان : بدء المظاهرات بالإسكندرية بشارع الإسكندرانى ومحرم بك متجهة إلى الرصاف .

(2) اليـــوم الثـــانى :



2:30 البرادعى قبل وصوله للمشاركة فى جمعة الغضب: سنواصل ممارسة حقنا فى التظاهر السلمى بالكامل وسنستعيد حريتنا وكرامتنا والله معنا .

1:22 ما يقرب من خمسة آلاف مواطن يفترشون شارع الجيش أكبر شوارع مدينة السويس ويمنعون مرور السيارات فيه احتجاجًا على التعامل العنيف معهم، وقطع شبكات المحمول الثلاثة وضعف شبكة الإنترنت .

1:00 الأمم المتحدة تدعو مصر للاستجابة لمطالب المتظاهرين.

11:52 ارتفاع ضحايا الاحتجاجات فى مصر إلى سبعة قتلى.

11:25 قطع الكهرباء عن ميدان طلعت حرب والشوارع المؤدية له بالكامل.

11:04 متظاهر بوسط القاهرة لرويترز «التكتيك الرئيسى الآن هو التجمع فجأة وبسرعة دون سابق إنذار أو إعلان . بهذه الطريقة نحرز تقدمًا».

11:00 مقتل اثنين أثناء المظاهرات فى وكالة البلح .

10:56 رويترز: احتجاجات لم يسبق لها مثيل تهز مصر وتطالب بإسقاط مبارك.

10:48 رفض بدو سيناء المتظاهرون منح محافظ شمال سيناء مهلة لمدة شهر للإفراج عن المعتقلين مقابل تعليق احتجاجاتهم .

10:40 اتجه مئات المتظاهرين نحو مبنى محافظ السويس ولا زالت قوات الشرطة تطاردهم فى الشوارع، واغلقت جميع مداخل مدينة السويس .

10:37 من المعتقلين فى معسكر الأمن المركزى بالسلام - بينهم صحفيين - مضربين عن الطعام بعد تراجع الأمن عن الإفراج عنهم .

10:30 إشعال النار فى أجزاء من مبنى حى الأربعين بالزجاجات الحارقة ومحاولة إحراق مبنى الحزب الوطنى وتعرضت الجمعية الاستهلاكية لأعمال نهب وتعرضت المتاجر للنهب والسرقة .

10:25 إصابة 55 متظاهر و15 شرطى فى اشتباكات بالسويس ونقلهم للمستشفى.. وأنباء عن سقوط قتلى .

10:20 منى الشاذلى فى برنامج العاشرة مساء تطالب عقلاء الإعلام بعدم الضغط على الإعلاميين حتى لا يفعلوا مثل محمود سعد.. وتؤكد أنها تحدثت شخصيًا مع محمود سعد وقال لها إنه فى إجازة مفتوحة.. وأن حلقة اليوم من برنامجها ربما تكون الأخيرة .

10:15 فرضت أجهزة الأمن حظر تجوال غير معلن على أهالى السويس حيث تجوب سيارات الشرطة وتطالب الأهالى بعدم الخروج من منازلهم كما تطالب أصحاب المحلات بإغلاقها .

9:32 ما يقرب من ألفى متظاهر يتجهون من شارع شامبليون إلى ميدان التحرير عبر شارع إبراهيم حلمى .

9:25 مقر نقابة الصحفيين بوسط البلد يتعرض لقصف متواصل من القنابل المسيلة للدموع، وحالات اختناق جماعية بين الصحفيين والمواطنين المتظاهرين.

9:24 الأمن يلقى القنابل المسيلة للدموع وقنابل صوتية على المتظاهرين فى شارع شامبليون والمتظاهرون يحرقون إطارات كاوتش .

9:23 عشرات البلطجية يحملون الشوم فى شارع قصر النيل يعتدون على المارة فى حماية الأمن .

9:08 مصادر بالجبلاية : إذا الأمن طلب تأجيل مباريات الأسبوع السادس عشر من الدورى العام سيتم تأجيلها .

8:53 الأمن يلقى عشرات من القنابل المسيلة للدموع على آلاف المتظاهرين فى ميدان طلعت حرب .

8:45 حوالى خمسة آلاف متظاهر أمام مول طلعت حرب متجهين للميدان.. ومواطنين ينضمون إليهم من باقى الشوارع المحيطة .

8:43 حوالى ألف متظاهر فى شارع عبد الخالق ثروت .

8:30 ثلاثة آلاف متظاهر يتجمعون فى شارع 26 يوليو يهتفون «الشعب يريد إسقاط النظام» وسط حصار من قوات الأمن والعربات المصفحة.

7:56 نشطاء يعطلون موقعى وزارة الداخلية والحزب الوطنى .

7:54 الأمن يمنع الصحفيين من الخروج خارج نقابتهم للتظاهر أمام نقابة المحامين .

7:53 مواطنون يفترشون قضبان محطة مترو جمال عبد الناصر .

7:52 أنباء عن تنظيم مظاهرات فى التجمع الخامس .

7:44 اعتقال مجموعة من الطلاب أمام دار القضاء العالى داخل سيارة ترحيلات والطلاب يستنجدون بالمارة .

7:38 الأمن يعتدى على المتظاهرين القادمين من منطقة الزمالك أسفل كوبرى أبو العلا، مع تفريقهم فى الشوارع الجانبية .

7:12 الفنانة معتزة صلاح عبد الصبور ابنة الشاعر صلاح عبد الصبور إحدى الفتيات التى تم اختطافها من شارع 26 يوليو.

7:00 الأمن يعتقل 26 صحفيًا خلال الإحتجاجات منهم محمد عبد القدوس عضو نقابة الصحفيين .

6:44 قامت قوات الأمن بفتح محطة مترو جمال عبد الناصر أمام الركاب مجانًا، بعد فشلها فى السيطرة على المتظاهرين الذين دخلوا المحطة وقاموا بعمل مظاهرة على أحد أرصفتها مرددين شعارات التغيير، ومطالبة الرئيس بالتخلى عن الحكم ، كما تواصل قوات الأمن فشلها فى السيطرة على المتظاهرين بميدان رمسيس ، ولا تزال ترشقهم بالقنابل المسيلة للدموع، وتهددهم بخراطيم المياه ، كما قامت باعتقال العشرات منهم فى أتوبيسات نقل عام.

6:37 الأمن يغلق شارع 26 يوليو من ناحية دار القضاء العالى .

6:35 الأمن يختطف فتاتين داخل سيارة مدنية بشارع شريف .

6:32 الأمن يضرب المتظاهرين عند تقاطع قصر النيل مع شارع شريف .

6:29 ياسر الزيات : مصادر داخل صحيفة الأهرام: قوات الأمن تحاصر الصحيفة الآن.. وبعض صحفييها ينضمون إلى المتظاهرين .

6:26 الاتحاد الدولى للنقابات يدين استخدام العنف من قبل نظام الطاغية ضد المتظاهرين العزل .

6:23 تحركت مسيرة من أمام نقابة الصحفيين بعد كسر الكردون الأمنى الذى فرض على مقر النقابة، وطاردتهم قوات أمن ترتدى زى مدنى، وسارت جموع المتظاهرين فى شارع محمد فريد، حتى وصلوا لميدان الأوبرا، والأمن يفرقهم ويضرب عليهم قنابل مسيلة للدموع .

6:21 المتظاهرون يحرقون ثلاث عربات فى رمسيس وارتفاع الدخان فى سماء القاهرة .

6:20 لا تزال قوات الأمن تطارد المتظاهرين فى ميدان رمسيس .

6:19 مئات من المتظاهرين يتجمعون بشارع قصر النيل والأمن يشتبك معهم.

5:30 مجلس الوزراء يؤجل اجتماع المحافظين الذى كان مقررًا عقده الخميس فى محافظة قنا .

5:12 قوات الأمن وأكثر من 120 بلطجى يحاصرون المهندس حمدى الفخرانى وناشطين بالمحلة .

5:11 أعضاء من الحملة الشعبية يؤكدون أن الدكتور مصطفى النجار منسق حملة البرادعى مصاب فى معسكر الأمن المركزى بالسلام ولم يتم علاج إصابته حتى الآن .

5:05 عدد المتظاهرين يصل لخمسة آلاف ويتجهون إلى ميدان العتبة والجماهير تزداد بعد خروج الكثير من المتظاهرين من الشوارع الجانبية.

5:04 أنباء عن بدء إخلاء عدد من طوابق مجلس الوزراء منها مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار .

5:00 قوات الأمن تسير الآن فى شارع قصر النيل بوسط القاهرة متجهة إلى العتبة .

4:55 تم إجهاض أكثر من ثلاث وقفات فى أماكن مختلفة بالإسكندرية ومظاهرة حاليًا بشارع أحمد أبو سليمان.

4:47 المتظاهرون يتجهون من شارع عماد الدين إلى منطقة رمسيس وقليل من الأمن معهم .

4:45 الأمن يقتحم شارع عبد الخالق ثروت بسبع عربات مصفحة لمنع مظاهرتين من اللحاق بالتظاهر أمام نقابة الصحفيين والذين يشعلون النار فى صورة الرئيس، والأمن يطلق بلطجية على المتظاهرين .

4:41 ألفا شخص الآن فى شارع عماد الدين وقوات أمن قليلة، ويتجهون إلى شارع 26 يوليو .

4:33 المئات تتجه من شارع عبد الخالق ثروت إلى العتبة .

4:31 عربات مدرعة فى شارع 26 يوليو وأمام نقابة الصحفيين لمطاردة المتظاهرين .

4:29 اعتقال 80 ناشط من ميدان الإسكندرية بالمنشية بعد سحلهم على يد قوات الشرطة واعتقال 70 أخرون من مظاهرة أخرى أمام مسجد القائد إبراهيم.

4:27 تجمع متظاهرون أمام سينما مترو الآن للهتاف ضد النظام .

4:25 الأمن يعتدى على عشرات الصحفيين أمام نقابة المحامين بعد نجاهم فى كسر الكردون الأمنى ونزولهم للشارع، وأنباء عن قيام حمدى خليفة – نقيب المحامين – ومكرم محمد أحمد – نقيب الصحفيين – بإصدار تعليمات لموظفى النقابة بإرسال فاكسات لوزير الداخلية لإخطاره بأن المتظاهرين فى النقابتين ليس لهما أى علاقة بهما .

4:21 الأمن يمنع نحو أربعين مواطن من الخروج من محطة مترو السادات ويعتدى عليهم بالضرب والمواطنون يهتفون «الشعب يريد إسقاط النظام» والأمن يعتقل معظمهم باستثناء الفتيات والأطفال .

4:18 ترددت أنباء قوية عن مقتل أحد المعتقلين بمعسكر السلام من بين

المتظاهرين الذين ألقى القبض عليهم أمس الثلاثاء، وقال معتقلون عبر اتصالات هاتفية أن المجندين بالمعسكر قالوا لهم أن معتقلاً قد توفى منذ قليل نتيجة الضرب.

4:01 الأمن يلقى القبض على العشرات بطريقة عشوائية وسحل محمد عبد القدوس بالإمساك به من قدميه وكذلك سماح عبد العاطى الصحفية بالمصرى اليوم، ويمنعون محمد عبد العليم داوود من الخروج من النقابة.

3:55 اعتدت قوات الشرطة على المتظاهرين القادمين من حزب التجمع للإنضمام إلى المتظاهرين أمام نقابة الصحفيين، ومنعهم الأمن من التوجه إلى شارع 26 يوليو وتعرض العشرات للسحل على يد الشرطة ويقدر عددهم بألفى متظاهر .

3:53 عصام العريان : الإخوان شاركوا فى المظهرات مثل بقية الشعب المصرى.

3:51 الحزب الوطنى يحمل الإخوان أعمال التخريب التى يدعى حدوثها بالأمس ويؤكد على رفضه اللجوء إلى العنف وتخريب الممتلكات والإخلال بأمن المجتمع ويعلن عن استعداده للحوار مع شباب مصر .

3:45 الأمن يغلق شارع عبد الخالق ثروت ومئات من المواطنين يحاولون الإنضمام للتظاهر أمام نقابة الصحفيين.

3:40 الأمن يمنع توقف قطارات المترو فى محطة التحرير «السادات».

3:38 اشتباكات عنيفة بين الأمن والمتظاهرين أمام نقابة الصحفيين ومنع المواطنين من الإنضمام لمظاهرة الصحفيين ، وحاول أحد الصحفيين تخليص عبد القدوس من يد الأمن فضرب .

3:35 القبض على أكثر من 20 طالبًا أمام جامعة القاهرة لمحاولتهم التظاهر ضد النظام وترديد شعارات تطالب برحيل الرئيس مبارك، وتم فرض كردونات شديدة حول جميع بوابات الجامعة ومنع الدخول والخروج للجامعة.

3:28 جماعة الإخوان تعلن القبض على 121 من أعضائها فى وقفة احتجاجية بمحافظة أسيوط .

3:26 حجب الفيس بوك فى مصر تمامًا .

3:24 حجب الفيس بوك فى مصر على مستخدمى شبكة اتصالات .

3:23 إلقاء القبض على محمد عبد القدوس والإعتداء عليه بالضرب .

3:20 مصادمات شديدة بين قوات الأمن والصحفيين بسبب إصرار الصحفيين على كسر الحصار الأمنى حول مقر النقابة بوسط البلد والأمن يعتدى عليهم بضراوة .

3:18 قامت قوات الأمن بإحتجاز العشرات من المحامين داخل مقر النقابة ومنعهم من الخروج إلى الشارع لإعلان تضامنهم مع شهداء السويس، وشهدت نقابة المحامين اعتداءات من قبل قوات الأمن على المحامين الذين رددوا هتافات ضد مبارك ونظامه .

3:16 كمين لتفتيش السيارات على كوبرى الجلاء القادمين من منطقة الدقى لميدان التحرير .

3:13 حملة اعتقال عشوائى تشمل العشرات بالإسكندرية فى العصافرة والمنشية من أمام محكمة الحقانية والعصافرة ومحطة الرمل من أمام الغرفة التجارية، وذلك بعدما تم تحديد هذه الأماكن كتجمعات جديدة .

3:00 سيارات الأمن المركزى تحاصر ميدان الحصرى بـ6 أكتوبر وتوافد الشباب على الميدان لبدء التحرك فى مظاهرة كبيرة .

2:50 المتظاهرون أمام الصحفيين يطالبون بسحب الثقة من مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين بسبب إعطائه تعليمات للأمن لمحاصرة النقابة .

2:30 الإفراج عن يحيى قلاش بمساعدة جمال فهمى وقلاش ينتقد نقيب الصحفيين ويطلب منه أن يعتذر من طلب أمن الدولة لكارنيهات نقابة الصحفيين بدلاً من أمن النقابة .

2:26 قوات الأمن المصرية تحاصر مبنى نقابة الصحفيين وتعتقل يحيى قلاش.

2:25 الخارجية الأمريكية : من حق الشعب المصرى أن يعبر عن رأيه وعلى السلطات المصرية إحترام إرادة الشعب .

2:22 وزير الخارجية الألمانية : ألمانيا قلقلة للغاية إزاء الاضطرابات فى مصر وتدعو الحكومة المصرية لتوفير الحريات والإستجابة لمطالب الشعب.

2:15 وفاة رابع متظاهر بالسويس أثناء التظاهر .

2:10 وزيرة الخارجية الفرنسية : التظاهر فى مصر حق من حقوق الشعب ويجب ألا يتعرض المواطنون للعنف .

1:30 أنباء عن قرب عن الإفراج عن حوالى 500 متظاهر من غير النشطاء مع استمرار حبس شباب القوى السياسية والأحزاب .

1:22 ترقب أمنى لمظاهرة بميدان المنشية بالإسكندرية الساعة 2.. وحشود أمنية ضخمة تحيط بالمكان .

1:00 إحالة 11 متظاهر بالمحلة إلى النيابة العامة بتهمة التخريب وإصابة 30 من الأمن .

12:10 الشرطة تطارد المتظاهرين فى عبد المنعم رياض ومحاصرة مسيرة الوايلى عند كوبرى غمرة ومسيرة أخرى تتجه من رمسيس .

12:05 وفاة متظاهر ثالث بالسويس يدعى غريب عبد العزيز عبد اللطيف 45 عامًا متأثرًا بإصابته برصاصة فى بطنه ليل الثلاثاء خلال مظاهرات الغضب بمدينة السويس .

12:00 القبض على 8 نشطاء من أمام مكتب النائب العام.. و4 آخرين من على سلم نقابة الصحفيين .

11:55 عمال وموظفو ومهندسو حدائق القاهرة معتصمون الآن فى الحديقة الدولية مطالبين بأجور عادلة وتغيير إدارتهم .

10:00 منظمات حقوقية: أكثر من 300 معتقل حتى الآن .

9:00 مجموعة كبيرة من المتظاهرين تتجمع فى ميدان رمسيس وتتجه نحو ميدان التحرير للاعتصام مجددًا .

4:03 نشطاء 25 يناير يدعون إلى إضراب عام يوم الأربعاء والانضمام إلى صفوف المتظاهرين والمعتصمين فى القاهرة والمحافظات .

3:49 المعتقلون فى المظاهرات محتجزون فى عربات الترحيلات ومنها إلى معسكر السلام للأمن المركزى فى أقصى شرق القاهرة .

3:32 بلال مصور الجزيرة إنجليزى أصيب بـ11 رصاصة مطاطية فى أماكن متفرقة من جسده وذهب لمستشفى فى المهندسين ولا يوجد جراح يسعفه.

2:13 المتظاهرون يجوبون شوارع السبتية وشبرا ويدعون الناس المنازل للاستيقاظ للتظاهر ضد استبداد النظام .

2:10 القبض على ابن أيمن نور وتجمع عدد من المتظاهرين قرب ميدان التحرير والشرطة تطاردهم بالمدرعات والقنابل .

2:06 احتجاز بعض المتظاهرين أمام دار الأوبرا بعد غلق كوبرى قصر النيل عليهم، والأمن يطاردهم بالقنابل المسيلة للدموع .

2:03 تحرك المظاهرات من ميدان رمسيس إلى شبرا الآن .

2:02 الجزيرة مباشر : الحالة الآن أبسط ما يقال عنها «ملتهبة» ولا نجد فى قاموسنا الإعلامى أبسط من ذلك .

1:57 مصادر طبية وفاة متظاهر ثالث بالسويس يدعى غريب السيد (44 سنة)، إثر إصابته بطلق نارى فى البطن تسبب فى نزيف داخلى أدى إلى وفاته .

1:55 مواجهات بين الأمن و2000 متظاهر فى مدخل شبرا والمتظاهرون يحاولون اللحاق بمجموعة رمسيس .

1:44 دوى صوت القنابل المسيلة للدموع يهز منطقة وسط البلد لتفريق المتظاهرين.

1:37 حملة البرادعى: اعتقال مصطفى النجار منسق الحملة الشعبية لدعم البرادعى من ميدان التحرير بعد إصابته فى قدمه .

1:33 المتظاهرون يصلون لميدان رمسيس ويقدرون أنفسهم بـ15 ألف متظاهر.

1:30 الأمن يضع كردونًا بيرا حول المتظاهرين فى شارع 26 يوليو بوسط البلد .

1:19 متظاهرو التحرير فى طريقهم إلى ميدان الإسعاف من شارع محمد فريد.

1:14 آلاف من متظاهرى التحرير فى مسيرة تتحرك الآن من ميدان محمد فريد فى وسط البلد.

1:12 المتظاهرون يتفرقون فى شوارع وسط البلد واستمرار الاعتداء عليهم.

12:55 بدء تفريق مظاهرة التحرير بالقوة وإلقاء أكثر 50 من قنبلة مسيلة للدموع واقتحام الاعتصام بالسيارات المصفحة والمدرعات.

"حديث الصور في مظاهرات الغضب 25 يناير"



صورة من التحرير



صورة من أعلى مكان فى ميدان التحرير



مظاهرات العصافرة «الاسكندرية»



مظاهرات شارع جامعة الدول العربية



مظاهرات ميدان التحرير



مظاهرات ناهيا





مظاهرات المحلة الكبرى



مظاهرات الدقى



شبرا



ميدان سفنكس



مظاهرة الفيوم



صورة للقنابل المسيلة للدموع أثناء رميها



صورة أخرى للقنابل المسيلة للدموع





مظاهرات طنطا



مظاهرات دمنهور



صورة للمتظاهرين أثناء تأدية الصلاة



صور للناس بتحدف مياه للمتظاهرين



صور لمظاهرات شبرا


rassd.com